حقوق الإنسان .. الرؤيا الجديدة

د. منصف المرزوقى

تقديم:

بهى الدين حسن

مبادرات فكرية - ٦

حقوق الإنسان الرؤيا الجديدة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

* هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى.. ويلتزم المركز فى ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما فى ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

* يتبنى المركز لهذا الغرض برامجاً علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين فى مجال حقوق الإنسان..

* لا ينخرط المركز فى أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض	مصر	أحمد عثمان	تونس
أسمى خضر	الأردن	السيد ياسين	مصر
آمال عبد الهادى	مصر	سحر حافظ	مصر
عبدالله النعيم	السودان	عبد المنعم سعيد	مصر
عزيز أبو حمد	السعودية	غانم النجار	الكويت
فاتح عزام	فلسطين	فيوليت داغر	لبنان
محمد أمين الميدانى	سوريا	هيثم مناع	سوريا

مستشار البحوث
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

الآراء الواردة فى هذا الكراس لاتعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

يصدر هذا الكراس بالتعاون مع مؤسسة فورد

العدد الخامس: حقوق الإنسان الرؤيا الجديدة – منصف المرزوقى

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: ٩ شارع رستم – جاردن سيتى – القاهرة ١١٤٦١
تليفون ٣٥٤٣٧١٥ – فاكس ٣٥٥٤٢٠٠

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

حقوق الإنسان الرؤيا الجديدة

د . منصف المرزوقى

حقوق الإنسان الرؤيا الجديدة
منصف المرزوقى
حقوق الطبع محفوظة ١٩٩٦

الناشر : **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**
٩ شارع رستم - جاردن سيتى - القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥

إنجاز : **آفاق للنشر والترجمة**
١٦٦ ش ٢٦ يوليو - ميدان سفنكس
تليفون وفاكس : ٣٠٣٩٤٣٦

رقم الإيداع بدار الكتب القومية : ١٣٧٥٨ / ٩٦

تقديم
الرؤيا الجديدة.. والجيل الجديد..

ينتمى منصف المرزوقى إلى ذلك الجيل الوسيط من نشطاء حقوق الإنسان فى العالم العربى الذين وقع عليهم عبء بناء حركة حقوق الإنسان فى الدول العربية، وبلورة تقاليد مهنية لهذه الحركة، وتحديد بوصلتها وسط دوامات السياسة العربية العاتية المنبعثة من الحكومات وأحياناً بنفس الدرجة من القوى والتيارات السياسية المعارضة، وذلك فى ظروف إستقطاب سياسى حاد وممتد، لأسباب خارجية: الصراع العربى الإسرائيلى، أو لأسباب داخلية: المواجهة العنيفة مع التيار الإسلامى الصاعد.

لقد حمل جيل الآباء عبء التبشير بالدعوة لحقوق الإنسان، وجاءت الإرهاصة الأولى رداً عفوياً على صدمة هزيمة يونيو ١٩٦٧، حين تداعى عدد من المحامين والمثقفين العرب إلى إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى اجتماع عُقد ببيروت فى ١٩٦٨. ولكن المبادرة سرعان ما دفنت تحت ضغوط " لاصوت يعلو على صوت المعركة".

ثم كانت الإرهاصة الثانية التى كُتب لها النجاح فى عام ١٩٨٣ فى العام التالى لإجتياح إسرائيل للبنان، واحتلالها أول عاصمة عربية.

كانت تلك المبادرة من جيل الآباء فى حركة حقوق الإنسان هى فى جوهرها تعبير رمزى عن الإدراك المتزايد فى الشارع العربى، بأن قبول التضحية بالديمقراطية مقابل التحرر الوطنى والعدل الإجتماعى قد أدى في نهاية المطاف إلى إهدار كل القيم الذى زعم الدفاع عنها، وصولاً إلى توسيع نطاق الإحتلال الصهيونى لفلسطين ليشمل أقسام هامة من ثلاثة دول عربية وإذلال الجميع، وصدمة هائلة هزت الوجدان العربى الذى كانت تبشره دقات طبول الأغانى بأنه على أعتاب تل أبيب.

غير أن التبشير بحقوق الإنسان لم يكن يكفى بذاته لبناء حركة

لحقوق الإنسان، إن ذلك كان يحتاج مفردات خطاب حركى ومفاهيمى جديد، يكون قادراً على وضع التخوم الهيكلية بين الحركة الوليدة والحركات السياسية وغير السياسية الأخرى، وبين خطابها والخطاب السياسى للحكومات وأيضاً لقوى المعارضة العربية التى بدأت فى توظيف مفردات خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان فى معركتها من أجل الحصول على موقع قدم على الخريطة السياسية والحكم.

كان ذلك يتطلب جيلاً أكثر تحرراً من الخطاب السياسى العربى التقليدى السائد لعدة عقود، وأكثر إدراكاً للحاجة الجذرية للتغيير، وأكثر استعداداً للتحلى بنظرة نقدية تستمد مرجعيتها من مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً بصرف النظر عن أية خلفية سياسية خاصة.

وكانت هذه هى مهمة الجيل الوسيط الذى يُعتبر منصف المرزوقى من أبرز رموزه فى العالم العربى، ولد هذا الجيل فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، ورضع فى طفولته الحلم القومى العربى الكبير مع تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى ١٩٥٦، وشب عليه مترقباً اللحظة التى ينتقل فيها إلى الحياة العملية ليشارك فى تشييد الحلم على أرض الواقع، غير أنه قبل أن يخرج إلى الحياة العملية، كانت قد داهمته كارثة يونيو ١٩٦٧ لتطرح كل المسلمات على بساط البحث، ولتوارب الباب أمام قسم من هذا الجيل للإلتحاق بحركة التمرد الماركسى التى قدمت نفسها بديلاً عن الفكرة القومية، أو طرحت مركباً جديداً قومياً/ ماركسياً - بنسب متفاوتة، معادلات مختلفة - بأفكار جديدة، وجسد ذلك كله فيإانتفاضات الخبز وفى الحركة الطلابية التى اجتاحت العالم العربى فى العام التالى لهزيمة يونيو ٦٧. وخلال انخراط ذلك الجيل فى الحركات الجماهيرية المختلفة أو التنظيمات العلنية والسرية والمسلحة (الفلسطينية) متنوعة الرايات، كانت تجرى عملية تاريخية لاختبار مختلف ألوان طيف المذاهب السياسية.

لقد بدأ الجيل الوسيط حياته العملية فى لحظة تاريخية تتسم بالسيولة الشديدة الفكرية والسياسية وعدم اليقين، كانت الفأس معلقة على رقاب كل الأصنام المعبودة دون استثناء، كما اتسمت هذه اللحظة بانفتاح لم يسبق له مثيل على العالم الخارجى، الذى كان يمر أيضاً بعملية تاريخية أكثر عمقاً لتحطيم أصنام كثيرة، بداية من ربيع براج ١٩٦٨ إلى الحركة

الطلابية الفوارة التى اجتاحت أمريكا وكندا وأوروبا والصين، وعدد من بلدان العالم الثالث في نفس العام وحركة الحقوق المدنية فى أمريكا، مروراً بالشيوعية الأوروبية ومحاولة دمقرطة الشيوعية فى منتصف السبعينيات وصولاً إلى انتفاضة الحركة العمالية "تضامن" على الشيوعية فى بولندا فى أوائل الثمانينات.

لقد لعبت تلك العوامل المحلية الدولية دوراً حيوياً فى إعادة تشكيل رؤية الجيل الوسيط للعالم من حوله، وللهدف الذى تطلع إليه - أى الحرية والعدل الإجتماعى- منذ أن تفتحت عيونه على الدنيا، دون أن يكون مضطراً إلى أن يحمل على ظهره بقايا الأصنام المحطمة.

وانعكس ذلك فى الإدراك المتزايد للترابط العميق بين تحقيق هذه الأهداف وضرورة أن يُتاح للإنسان مناخ يساعده على إزدهار طاقاته الإبداعية المتعددة، ولضرورة التمييز بين الوسائل والأهداف، وبين شعارات التيارات السياسية المختلفة - حاكمة ومعارضة - وسلوكها العملى على الأرض، وفى الابتعاد المتزايد عن إضفاء قداسة زائفة على أى زعيم أو أيديولوجية سياسية أو جماعة بعينها لمجرد أنها تزعم أنها تستهدف تحقيق هدف نبيل ما للوطن، حتى ولو كان ذلك عبر سحق إنسانية مواطنيه وإذلالهم وإهدار كرامتهم.

يستطيع القارئ بسهولة التعرف على رموز هذا الجيل فى الصحافة والمنتديات الثقافية والمحافل الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية - وبينها منظمات حقوق الإنسان - ولكنه سيجد صعوبة بالغة فى التعرف عليه فى مواقع الحكم أو على رأس الأحزاب السياسية العربية.

ومن الملاحظ أن عناصر هذا الجيل التى اندمجت فى حركة حقوق الإنسان كانت أكثر التزاماً بمرجعية حقوق الإنسان عن أية خلفيات أو ارتباطات سياسية أخرى، ورفضت أن تساوم على عمق التزامها بذلك فى أى لحظة تحت أية دعاوى جديدة لبيع الوهم القديم، أى أن تستبدل التزامها بمبادئ حقوق الإنسان بدعاوى مقاومة التطرف الدينى والإرهاب أو بدعاوى التوحد أمام العدو الخارجى: الغرب وإسرائيل.. إلخ. وبالتالى كانت عناصر ذلك الجيل من حركة حقوق الإنسان اكثر صلابة ضد أية صفقة سياسية على حساب هذه المبادئ.

فى سوريا رفضت ابتلاع القول بأن احتجاز عدة آلاف من خيرة

المناضلين من مختلف التيارات السياسية - بما فى ذلك أجنحة حزب البعث ونشطاء حقوق الإنسان - وتعرضهم للتعذيب والإهمال حتى فقدان البصر والوفاة، هو ضمانة حيوية لما يُسمى بالصمود الوطنى!! أمام إسرائيل، وإن إنتقاد وفضح ذلك، هو الذى يؤدى إلى إضعاف روح "الصمود"!!.

فى مصر رفضت أن تبتلع صورة أخرى من ذات "الطُعم"، وأن يُستغل إدراكها للتعارض الحاد بين مبادئ حقوق الإنسان والخطاب السياسى الدينى السائد فى تيار الإسلام السياسى فى مصر وقيام بعض جماعات ذلك التيار بإغتيال أحد رموز حركة حقوق الإنسان وتهديد المثقفين، للتواطؤ على الإنتهاكات الفظة التى لحقت بالمشتبه فى إرتباطه بذلك التيار، وظلت حتى لحظة كتابة هذا التقييم - تحارب فى جبهتين ضد إنتهاكات حقوق الإنسان من كل من الحكومة وجماعات ومؤسسات التعصب الدينى المسلح منها وغير المسلح.

فى فلسطين رفضت رموز ذات الجيل إستبدال وحشية الاحتلال الإسرائيلى بقسوة أجهزة الأمن الفلسطينية وظلت تكافح على جبهتين أيضاً ضد إنتهاكات حقوق الإنسان أياً كان مصدرها، حتى لو كانوا رفاق الأمس فى حركة التحرر الوطنى.

وفى تونس كان الوضع أكثر صعوبة، والمنزلق أكثر جاذبية منه فى مصر، فقد حسم النظام التونسى الجديد بقيادة زين العابدين موقفه من التطرف الدينى ورفض إمساك العصا من المنتصف، وعمل بجد على استئصال جذوره وتجفيف منابعه من خلال القيام بعملية إصلاح شاملة لمناهج التعليم وخاصة التعليم الدينى، مواربا الباب بذلك أمام تخلق أرضية تعاون مشترك مع حركة حقوق الإنسان، وخاصة وأنه قام فى نفس الوقت باحتضان فكرة إنشاء المعهد العربى لحقوق الإنسان، وعين رئيس سابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان وزيراً للتعليم وجعل من تونس عاصمة للمؤتمرات الدولية والإقليمية الأفريقية والعربية لحقوق الإنسان ليفتح بذلك الباب على مصراعيه أمام عواصف صراع داخلى مرير فى الحركة التونسية لحقوق الإنسان.

كانت ملامح الصفقة تتبلور فى الأفق؛ إغماض العين عما يلحق بالعناصر المشتبه فى انتمائها لجماعات التطرف الدينى والقبول باستمرار القيود الصارمة على حرية الرأى والتعبير والمشاركة السياسية كثمن حتى القضاء على العدو المشترك.

ولكن منصف المرزوقى وبعض من رفاقه رفضوا قبول الصفقة ووجدوا فيها نسخة منقحة من المقايضات القديمة إياها، وأدركوا مبكراً أن الثمن لن يقتصر على فقدان حركة حقوق الإنسان لشرفها فحسب، بل إثارة شهية النظام لينقض بعد ذلك على فصائل المعارضة غير الدينية وتقويض حتى الهامش الديمقراطى المتاح... وهذا ما جرى بالفعل.

لقد دفع منصف المرزوقى الثمن بعد ذلك، وقضى ثلاثة شهور خلف القضبان دون محاكمة - بعد اضطراره فى فبراير ١٩٩٤ للتخلى عن ترشيح نفسه لرئاسة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان - تأديباً له على تهوره بترشيح نفسه فى إنتخابات رئاسة الجمهورية التى تجرى بنظام الإستفتاء وخرج من السجن ليجد أستاذ الطب نفسه محروماً من التدريس لتلاميذه، وممنوعاً من السفر.

لم تكن هذه هى المعركة الوحيدة للمنصف المرزوقى، ولكنها كانت المعركة التى لم يتناولها كتابه هذا، والذى صدرت طبعته الأولى فى تونس، وكأنه لم يصدر، لأنه لم يصل إلى قارئه، امتداداً للعقوبة الممتدة بحق كاتبه، وليحظى مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بشرف تقديم الكتاب وكاتبه للقارئ العربى.

فى هذا الكتاب يرسم منصف المرزوقى بريشة فنان ملامح "الرؤية الجديدة" لحقوق الإنسان، ولكنه دون أن يدرى ينوب عن جيل بكامله يشغل مواقع حيوية فى حركة حقوق الإنسان بامتداد العالم العربى وفى المنافى فى تحديد ملامح رؤية ذلك الجيل لحقوق الإنسان.

لا يعنى ذلك بالضرورة أننى وغيرى نتفق مع الكاتب في كل ما ذهب إليه، ولكن لا يخالجنى شك فى أن نسيج "الرؤية الجديدة" التى غزلها الكاتب قد عبر بصدق عن الهموم الكبرى لحركة حقوق الإنسان فى العالم العربى ووضع عناوين معاركها اليومية.

بهى الدين حسن

مقدمة للطبعة الثانية

إن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان هو أوّل وفاق عالمى والوفاق الوحيد حالياً للحضارات المختلفة والنظم السياسية المتنافسة، حول مفهوم "الإنسان". هو أوّل مشروع جماعى للإنسانية (تحقيق هذه الحقوق فى كل مكان). هو نقطة الإنطلاق لمئات الإعلانات والمواثيق والمعاهدات المنظمة "نظرياً" على الأقل للعلاقات الإنسانية داخل ماسُمى بالقرية الأرضية. هو بالتّالى نقطة تحوّل فى تاريخ الإنسانية. وهذا مايجعلنى أجزم بأنه أهمّ حدث فكرى - قيمى - سياسى لهذا القرن.

نحن نجهل هل سيذهب هذا التحول بعيداً، أم أنه على العكس محاولة أخرى فاشلة سيجهضها إنتشار الحرب الإقتصادية العالمية وغرق أغلب بلدان الجنوب وتقوقع الغرب على مصالحه الآنية وإلتهاب أيدولوجيات الإحتجاج الدينية والعرقية الرافضة للفوضى العالمية الجديدة، وأخيراً وليس آخراً إنتصار جديد للدكتاتوريات التى تدّعى أنّها الدواء الأنجع لفوضى هى إحدى مظاهرها وليست إحدى حلولها.

لايستطيع بالطبع الرد على مثل هذه التساؤلات إلا كُتاب نهاية القرن المقبل الذين قد يراجعون مثل هذا الكتاب فيحكمون علينا جميعاً بأننا كنا مبالغين فى السذاجة أو فى التشاؤم، ويقررون إذا ما كانت حركة حقوق الإنسان طفرة عابرة، أم بداية بطيئة وواعدة لتغييرات عميقة فى الثقافة والسياسة على صعيد العالم بأسره.

لقد أبرأتنا كوارث هذا القرن من وهم التقدم "الحتمي" ووصفات الخلاص البسيطة، وأصبحنا واعين بأن القرن المقبل مهدد بتراجعات ضخمة فى كل الميادين بإستثناء التكنولوجيا، ومن ثم ترانا لانعرف فى أى ظروف سيحيى مناضلو التحرر ذكرى الإعلان العالمى فى ديسمبر ٢٠١٨ أو مئويته الثانية سنة ٢١٤٨.

هل سيحتفل به آنذاك كل العالم كما تحتفل فرنسا اليوم بثورة ١٧٨٩ وأمريكا بوثيقة الإستقلال، أم هل ستحتفل به فلول مشردة ومطاردة فى أقبية مظلمة هرباً من نظم استمدت من الثورة التكنولوجية قوة رهيبة لإحكام قبضتها على شعوب خائفة متناحرة أرجعتها الحرب الإقتصادية الضروس والكارثة البيئية والقنبلة الديموغرافية إلى الحلول الجاهزة البسيطة العرقية والشوفينية والدينية؟

الثابت أنه بعد أقل من سنتين فى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٩٨ ستحتفل الإنسانية فى ظروف يتقاسمها الأمل والإحباط بمرور نصف قرن على ولادة الإعلان، هذه الوثيقة العظمى التى تستلهم منها اليوم كل حركات حقوق الإنسان فى العالم، مبادئها ومواقفها.

وبهذه المناسبة ستكثر الخطب والكتابات وسيستسلم المتفائلون لتفاؤلهم حول إنتشار مفاهيم الإعلان وتكاثر مؤسسات المجتمع المدنى الوطنى والدولى التى تناضل من أجلها إلخ، وسيستسلم المتشائمون لتشاؤمهم مدللين على الهوة السحيقة التى تفصل بين النظرية والواقع وعلى الأخطار الجسيمة التى تترصد مكتسبات هشّة إلخ...إلخ.

إننى لا أريد مرحلياً أن أدخل فى مثل هذا النقاش لا لأنه سابق لأوانه فحسب، وإنما لإعتقادى أن التقييم الموضوعي لتغلغل مفاهيم حقوق الإنسان فى الفعل الثقافى والفعل السياسى، فى مجتمعات متباينة المشاكل والمرجعيات ودرجة النمو الإقتصادى إشكالية صعبة للغاية وأن نصف قرن يُعتبر فترة ضئيلة جداً لمثل هذا التقييم.

إلا أنه من المؤكد اليوم أن إنتشار حركة حقوق الإنسان فكراً وتنظيماً عالمياً ومحلياً هى من أهم الظواهر الإجتماعية والحضارية والسياسية التى عرفتها نهاية هذا القرن.

لقد برزت مثلاً على الصعيد العالمى فى الستينيات مؤسسة كمنظمة "العفو الدولية" وهى تضم اليوم قرابة مليون عضو فى سبعين بلداً ثم تبعتها منظمات عديدة أخرى إما مختصة بموضوع كالحق في البيئة أو الحرمة الجسدية أو التبادل الثقافى أو بجزء من الإنسانية (المرأة - الطفل - الأقليات) أو بالدفاع عن حقوق محددة من قبل أهل الذكر أنفهسم (صحافيون بدون حدود، الحقوقيون الدوليون، أطباء من أجل حقوق الإنسان إلخ...).

أما على الصعيد الوطنى فلا يكاد يخلو اليوم بلد إلا وفيه منظمة أو عدة منظمات تدافع عن حقوق الإنسان، ناهيك عن الفروع المحلية لكبرى المنظمات الإنسانية العالمية المتواجدة فيه.

ولم يكن من الممكن بالطبع أن تبقى الأمة العربية خارج نطاق هذه الحركة العالمية، وقد كانت تونس أول من عرفت تنظيماً نابعاً من المجتمع المدنى مستقلاً عن السلطة وعن الأحزاب السياسية يعنى بنشر مفاهيم حقوق الإنسان والدفاع عنها وذلك عندما سمحت السلطة بعد خمس سنوات من المماطلة والتسويف للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بالعمل الشرعى إبتداء من ٧ مايو ١٩٧٧.

لقد شكّلت هذه المؤسسة التى تشرفت برئاستها من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ فى ظروف بالغة الصعوبة، طيلة سنوات نموذجاً للعديد من المؤسسات المماثلة التى ظهرت فى بداية الثمانينات فى كل من المغرب والجزائر ومصر وموريتانيا ولبنان ثم جاء ظهور المنظمة العربية لحقوق الإنسان سنة ١٩٨١ حدثاً هاماً لأنه مكّن كل حركات حقوق الإنسان العربية من أن تتلاقى وأن تتبادل خبراتها داخل مؤسسة مشتركة.

لقد كان تكاثر هذه المنظمات إبتداء من الثمانينيات دلالة على نضج قطاعات هامة من المجتمعات العربية وتعبيراً عن ظهور حاجات ماسة جديدة وعن بحث جزء من النُخب عن مفاهيم جديدة وآليات جديدة للنضال الفكرى والإجتماعى والسياسى من أجل المشاركة فى تحرر الوطن والإنسان العربى وذلك بعد تعدد الإخفاقات الأيديولوجية والحزبية.

ومن الملفت للنظر أن هذه المنظمات الإنسانية المتكاثرة والمتداخلة فى شبكات متزايدة التعقيد وطنياً وقومياً وعالمياً ليست إلا الجزء البارز من ظاهرة عامة تتجاوزنا جميعاً.

ففلسفة "حقوق الإنسان" ليست فقط قيم نُخب المجتمعات المدنية لمقاومة نظم الحكم عندما تستبد، وإنما هى اليوم قاعدة القانون الدولى نفسه.

إن مئات المواثيق والإعلانات والمعاهدات التى سنتها الأمم المتحدة لتحدد للدول علاقاتها بمواطنيها وببعضها البعض (والتى تفاخر أغلب دولنا بأنها وقعتها وأبرمتها) هى وليدة الخيار الفكرى - السياسى الذى انطلق منذ قرابة خمسين سنة بوثيقة إعلان الأمم المتحدة والذى تحددت

مبادئه العامة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ثم جاءت إبتداء من الستينيات العهود والمواثيق والإعلانات لتحدد وتتعمق وتركز على هذا المبدأ أو ذاك (ضد التعذيب - حقوق الطفل - حقوق المرأة - حقوق الأقليات إلخ...) وكلها إلى آخر المطاف الأغصان التى تولدت من جذع واحد هو الإعلان.

ليس المهم أن نسارع هنا إلى القول بأنها بقيت أغلب الوقت حبراً على ورق، وإنما المهم الإنتباه إلى أن أغلبية الدول ومنها دولنا العربية اعترفت بقيمة الإعلان عندما وقعت هذه المعاهدات. لذلك هو فى آن واحد المرجع الأول لحركات حقوق الإنسان وطنياً وعالمياً، أى أنه مرجعية كل أشكال المعارضات السلمية والديمقراطية وفى نفس الوقت الإطار المحدد لواجبات الدول ومنها الدول التى تنتهك مبادئه وتضطر إلى التسليم بها.

ومن ثم التناقضات الضخمة التى تعرفها الأنظمة العربية، والمواجهات الدائمة بينها وبين حركات حقوق الإنسان عربياً ودولياً.

إن أغلب المجتمعات العربية ممزقة اليوم بين ضرورة التغيير وصعوبته نظراً لهيمنة أنظمة لاتريد أو لاتستطيع التأقلم مع حاجيات شعوبها ومتطلبات العصر، وهى إن تفعل فعادة إما بصفة متأخرة، أو محتشمة، هذا عندما لاتعمد إلى التزييف المفضوح.

إن أغلب إنتهاكات حقوق الإنسان التى يعانى منها الإنسان العربى تتعلق بمصادرة هذه الأنظمة لحقه فى الرأى والتنظيم، وإختيار من يحكمه وفق الترتيبات الديمقراطية، كما تتعلق بمصادرة الفوضى العالمية الجديدة لحقوقه الإقتصادية والإجتماعية فى ظل تفاقم الفساد محلياً وعالمياً وتوسع الهوة بين الفقراء والأغنياء وإعتبار التعليم والصحة والسكن سلعاً للصرف والتصريف والحال أنها حقوق غير قابلة للتصرف.

إن ثبات أنظمتنا على آليات ومفاهيم تجاوزتها التكنولوجيا والأيدولوجيا، ناهيك عن الوضع العالمى المعقد هو أخطر مولّد للعنف الذى يقدم نفسه كبديل، والحال أنه لايزيد الطين إلا بلة معطياً للأنظمة العربية، شباباً جديداً ومشروعية جديدة (مقاومة الإرهاب).

هكذا تجد اليوم حركة حقوق الإنسان العربية نفسها بين كماشتى القمع والعنف إذ هى تناضل من جهة ضد الإستبداد وترفض العنف مهما

كان مصدره وتبريره.

إن المتأمل لحالة المنظمات العربية لحقوق الإنسان فى هذه الفترة بالضبط يُواجه بظاهرة تكاد تكون عامة أى المحاصرة والتطويق والتهميش والضرب والتفويض فى الوقت الذى تتصاعد فيه خطورة الإنتهاكات للحقوق الأساسية للإنسان العربى.

نحن إذن أمام وضع مزدوج ومعقد يتمثل من جهة فى بروز المنظمات وإنتشار الأفكار والقيم ومن جهة أخرى فى حرب ضروس تُشن ضد هذه المنظمات وهذه الأفكار أو القيم من هذا الطرف أو ذاك.

لاشئ إذن يمكن أن يضر بنا اليوم قدر المغالاة فى التفاؤل بالتركيز على ديناميكية فكر حقوق الإنسان وإنتشار منظماته وتغلغل قيمه الشئ الذى أجبر كل الأنظمة والدول على الإنخراط على الأقل تشريعياً ولفظياً فى سياق هذه المنظومة الفكرية - السياسية الجديدة إلخ...

لازال أمامنا الكثير من العقبات والعراقيل قبل أن نتمكن - إذا تمكنا - من ترويض الدولة وجعلها فى خدمة المجتمع وليس العكس وقبل أن ننتقل من وضعية الرعايا إلى وضعية المواطنين وقبل أن يصبح بديهياً للكل أن لكل مواطن الحق فى حرمته الجسدية وفى الرأى المخالف وفى عضوية التنظيم السلمى، وفى إختيار من يحكمه. نحنَ سنُواجه طبعاً فى هذه المعركة الطويلة النفس بالدولة وآلياتها القديمة ومصالح الفئات التى تركب ظهر أسد السلطة مرحلياً، ناسية أن لا أحد يمتطى ظهر الأسد إلى الأبد وبدون تكلفة باهظة حتى وهو فوقه.

الأخطر من كل هذا أننا سنكتشف بسرعة أن هذه الدولة العربية الإستبدادية ليست فى آخر المطاف إلا إفرازة من إفرازات مجتمع هو نفسه إستبدادى، وإنه إذا كانت "الناس على دين ملوكها" فالملوك كذلك على دين ناسها، فأغلب جيوب إنتهاكات حقوق الإنسان كإنتهاك حقوق المرأة والتعصب الفكرى والدينى، والإستفراد بـ "الحقيقة"، هى أمراض إجتماعية منتشرة ومتغلغلة.

أن أهم الصعوبات قد تأتى من المجتمع نفسه وقد يتضح فى يوم ما أن أسهل التغييرات هو تغيير الدولة.

فى المقابل لاشئ يمكن أن يضر بنا اليوم قدر المغالاة فى التشاؤم بالتركيز على كل الصعوبات التى تتعرض لها حركتنا، فهذه الصعوبات

وثمنها الباهظ، لاتعنى أن علينا أن نستسلم للإحباط واليأس.

إن كان هناك مصدر لتفاؤلنا فليكن وعينا بعمق تاريخنا فى هذه الميادين وبعظمة الإشتراك فى حلم هو اليوم حلم كل الإنسانية وليس حلم هذه الحضارة أو تلك وبحيوية القوى الإجتماعية التى أصبحت أرادة المشاركة فى صنع القرار العام عندها مطلباً لا رجعة فيه.

لقد أصبح اليوم المطلب الديمقراطى وهو الجزء السياسى المحض لحقوق الإنسان (المواد ١٩، ٢٠، ٢١ من الإعلان) تياراً قوياً داخل المجتمع والدولة نفسها وأصبحت تتجمع حوله قوى فاعلة ومؤثرة داخل المجتمع، سواء أكان ذلك فى شكل نقابات أو أحزاب، أو تنظيمات مهنية وإنسانية.

نحن لسنا أيضاً نُخباً معزولة متغربة تتعالى على الجماهير، فالمجتمع العربى هو الذى أفرزنا، كنُخب جديدة لنمده بالأفكار والمشاريع الجديدة التى هو فى أمس الحاجة إليها لمواكبة العصر والتأقلم مع التغييرات الهائلة التى أحدثها فى عمقه إنتشار الإعلام والتعليم والإحتكاك بالشعوب والثقافات الأخرى. هو عهد إلى قوى أخرى بترجمة حنينه إلى الماضى وخوفه من التغيير المفروض عليه (وهى أمور مشروعة ويجب تفهمها وإحترامها) ولكنه عهد إلينا بترجمة حنينه إلى المستقبل وإعداده لتغيير لا مفر منه.

نحن لسنا نبتة غريبة زُرعت فى هذه الأرض وإنما حلقة من سلسلة قديمة قدم الأمة نفسها. نحن نواصل نضال من حاربوا ضد وأد البنات فى الجاهلية كالبدوى صعصعة بن ناجى بن عقل، ومن ناضلوا طوال أربعة عشر قرناً من أجل العدل والإعتدال وحرية الفكر والعقل والمساواة كإبن عربى والمعرّى وابن المقفع إلخ...

نحن بهذا لانفعل إلا وضع أنفسنا فى سياق حركة التحرر الآتية من أعماق الزمان لأن "حقوق الإنسان" ليست إلا الصيغة العصرية لمطالب بعضها قديم قدم الإنسانية نفسها.

الفارق الوحيد أننا ننطق بلغة العصر حسب ضروريات العصر فلا يمكن اليوم أن نستفرد بمشروع لأننا لسنا جزيرة فى محيط ولا أن نفرض مشروعنا على كل الأمم لأننا لا نستطيع ذلك كما لا يستطيعه أحد ومن ثم فالحل الأوحد هو مواصلة نضال آبائنا وأجدادنا عبر المشاركة فى

رؤية جماعية وحلم جماعى يوحد اليوم لغة وتصرفات بشر من القارات الخمس ومن مختلف الأديان والأجناس.

الثابت اليوم أنه ليست هناك قوة ما تضمن لنا إنتصار قيمنا وإنما الأمر موكول فى جزء هام منه إلى نضالنا على كل الأ صعدة ومنها الفكرى.

يكتسب النضال الثقافى هنا أهميته القصوى لأن(Althusser) على حق عندما يقول أن المعارك النظرية هى معارك سياسية فى النظرية وأن ربح المعركة الفكرية هو الشرط الأول لربح المعركة السياسية.

وفى هذه المرحلة من تطور المشروع الفكرى - السياسى لابد من الوعى بالأمراض الفتاكة التى تتهد المشروع وهى كثيرة ومن مصادر مختلفة.

هناك طبعاً إستحواذ النظم الإستبدادية العربية على الخطاب بكلماته وشعاراته وأفكاره لإفراغه من كل محتوى حقيقى.

هناك إزدواجية الخطاب التى تمارسها النظم الغربية وسياسية الكيل بمكيالين وكلها أمور تضرب فى الصميم مصداقية المشروع خاصة عند الشباب.

يُضاف إلى هذا أنه مازال يروج بإصرار غريب على أن مفاهيم حقوق الإنسان تتنافى مع الإسلام، وأنها مرفوضة لأنها غربية المصدر مشبوهة النوايا والجذور.

لابد إذن من التصدى للهجمات العنيفة أو للإستراتيجيات الخبيثة التى تريد أن تضرب مصداقية وقيم فكر حقوق الإنسان، برفع الإلتباسات، ودحض التشويه وإدانة كل ضروب الإزدواجية والإستعمال الرخيص لقيم ومبادئ لا تتحمل التفويض والتمويه. لابد خاصة من التعريف الإيجابى والبناء لفكر نيّر وعقلانى وتقديمه للأجيال الصاعدة وإقناعها بمصداقيته وفعاليته لتهيئتها على الصعيد الفكرى للإندماج فى ملحمة العالم والإنسانية ككل، دون عقدة نقص أو عقدة تفوق، لتنهى عن المنكر (بلغة العصر) وتأمر بالمعروف (بلغة العصر) لتهيئ لخلق وتصريف نظم سياسية فعالة بالمشاركة الجماعية والتقييم الدائم، إنسانية بقدرتها على تطويق العنف وتعهّد الأمان الجماعى عبر تمكين كل الناس من حقوقها المشروعة.

إن هذه هى وظيفة المثقف الملتزم بقضايا عصره. وقد حاولت أن اضطلع يوماً بنصيبى المتواضع من المهمة علماً بأنه عمل جماعى مسترسل ولا نهاية له، ولأن النضال الثقافى لايكون إلا إذا توفر عنصر ضغط الحاجة الجماعية وإستعداد الفرد لأن يكون صوت هذه الحاجة فإننى وجدت نفسى منذ السبعينات منخرطاً فى معركة فكرية لم أكن واعياً فى البداية حتى أن لها اسماً هو حقوق الإنسان.

لقد علمتنى التجربة أن إشكالية حقوق الإنسان ليست كما يتصورها البعض قضية سياسية بحتة، تتلخص فى نوع من المعارضة الأنيقة، فالموضوع مطروح على كل مستويات الإهتمامات البشرية والطريف فى الأمر أننى جئت مثلاً إلى هذه الإشكالية من باب الطب بعد أن درست موضوع التجارب الطبية على الإنسان فاكتشفت الخروقات الهائلة التى يتعرض لها الإنسان مريضاً أو سوياً من قبل مهنة هى نظرياً المهنة الأقرب إلى توجه فطرى غريزى للحفاظ على الإنسان وحقوقه وذلك عندما يعتبر الطب نفسه مسئولاً بالدرجة الأولى عن غول إسمه "تقدم العلم" أو "مصلحة الدولة" أو "مصلحة المجتمع" لا عن الإنسان المتألم الذى بين يديه.

إنه من السهل جداً نقد الدولة وإستبدادها وإنتهاكاتها (متناسين أن أغلب سياسات التحديث فى عالمنا العربى انطلقت منها) وقد فعلت ذلك فى كتابى "دع وطنى يستيقظ" فدخل الكتاب السجن سنوات طويلة ووقفت أكثر من مرة أمام القضاء للدفاع عن حقى فى الرأى والتعبير.

لكن ماذا عن صلف العقائديين العلمانيين منهم والمتدينين على حد السواء والهوس الذى يتملكهم عندما يسجنون العقل فى قوالب جاهزة يدعون أنها صالحة فى كل مكان وزمان، ممهدين بذلك لكل أشكال العنف؟

إن معارضة الإستبداد فى السلطة يبقى دوراناً فى حلقة مفرغة إذا كان المشروع إستبدال إستبداد بآخر، لذلك كتبت فى كتابى "سجن العقل" للتركيز على هذا الخطر المتجدد. إلا أن الطامة الكبرى كانت فى إكتشافى لمدى الفوضى الفكرية عند بعض مناضلي حقوق الإنسان أنفسهم واتضح لى آنذاك أن أهل مكة ليسوا أدرى بشعابها.

لقد وقف يوماً أحدهم فى أحد مؤتمرات الرابطة التونسية لحقوق

الإنسان ليدين بإسم القومية ترشيح مواطن يهودى للهيئة المديرة لإنه يهودى وواجهته آنذاك بالقول إننى فخور بعروبتى لأن الأمة العربية هى الأمة الوحيدة التى جعلت على مر العصور من زنجى هو عنترة رمزها للشجاعة، ومن مسيحى هو حاتم الطائى رمزها للكرم، ومن يهودى هو السموأل رمزها للوفاء، وعندما جاءت حرب الخليج فقدت كل المفاهيم تماسكها، واشتدت الفوضى الفكرية ورأيت مناضلى حقوق الإنسان ينادون فى المظاهرات بالحرب الكيماوية، ويفاضلون بين الدكتاتوريات ويضعون حقوق الشعوب فى تناقض مع حقوق الإنسان، واتضح لى آنذاك أن أهون خصم هو النظام الإستبدادى وأن معركة الأفكار لابد أن تُربح داخل حركة حقوق الإنسان نفهسا ومن ثم جاء هذا الكتاب وماتبعه (الإنسان الحرام) مواصلة لمحاولة إرساء دعائم فكر عربى مسلم لحقوق الإنسان ينطق بلغة الضاد، يواصل تياراً هاماً فى تاريخنا ويربطنا بحركة فكرية عالمية نتأثر بها ونؤثر عليها فى تناغم ضرورى بين الخصوصية والعالمية.

لقد ولد هذا الكتاب فى تونس سنة ٩٣ شبه ميت وبعد مخاض مؤلم فقد سُحبت أفلامه من المطبعة وسُحب من المعارض ولم تجرؤ صحيفة تونسية واحدة على الإشارة إلى ظهوره فما بالك بالتعليق عليه؟ وكانت محنته جزءاً من محنتى ومحنة حركة حقوق الإنسان التونسية وأحد مظاهرها.

ومن ثم أقدم إمتنانى وعميق شكرى لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذى أتمنى له أن يكون نقطة إشعاع للقيم الجديدة، فلولاه لما أُعطى هذا الكتاب فرصة أخرى للحياة.

ان "بعثه" فى القاهرة لهو دلالة على أن حركة حقوق الإنسان العربية ترفض كل محاولات الإجهاض وأنها قادرة بتآزرها وتضمنها على تطويق العراقيل، وما أكثر الصعوبات والتحديات التى ستظل تنتظرنا على طريق التحرر والكرامة، لكن ما أروع الإنجازات التى تدعونا والتى نحن قادرون على تحقيقها. ألسنا من أمة تعلم أبناءها أنه "لو تعلقت همة المرء بالعرش لناله".

سوسة ١٣ مارس ١٩٩٦

السيل

يتضح فجأة أن جل الأفكار والبديهيات التى نشأنا عليها هرمت قبل أن نهرم. إن للعوامل المستجدة الطارئة نتائج هائلة على تصورنا للعالم، إن علينا إعادة صياغة مفاهيمنا وأفكارنا تقريباً عن كل شئ، عن الوطنية... عن التقدم...، عن الهوية... عن النضال... عن الإنسان.

إن فعلنا واكبنا العصر والحركة وحق لنا الأمل فى نصيب من المستقبل وإن لم نفعل كنا كمن يصر وفاء للرازى فى عصر المضادات الحيوية على مداواة السل بالخمر.

المكان: مبنى الأمم المتحدة على نهر الدانوب*

الزمان: فترة ما من تاريخ إنسانية اشتد عليها الألم، فترة اتسمت بتعاظم الأخطار والضغط الخارق لإيجاد حلول ما قبل فوات الأوان...

ولعظمة الرهان وحدة المشاكل تجتمع كل الدول فى الطابق الأول ويقنع ممثلو الشعوب بالطابق التحتى.

لايفوت أحداً أن الفصل مقصود، وأن توزيع المكان بهذه الكيفية خاضع لموازين قوى لم تتغير منذ بداية التاريخ.

يبقى مع هذا الجمع نفسه بين الحكام والمحكومين في مكان واحد حدثاً يستأهل وحده إلصاق صفة التاريخية بهذه التظاهرة، وموضوعها تقييم مسيرة حقوق الإنسان فى العالم ومتابعة النقاش والصراع المحتدم منذ قرون عديدة حول ترتيب البيت الجماعى لإنسانية تدرك فى قرارة نفسها

---

* يعنى الكاتب المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى فيينا الذى انعقد فى يونيو ١٩٩٣ لتقييم مسيرة حقوق الإنسان فى العالم وقد ضم المؤتمر مائة وثمانين دولة وأكثر من خمسة آلاف جمعية.

أنها واحدة على عمق وتعدد إختلافاتها...

يتعالى الصراخ منذ البداية ولايكف لحظة واحدة ولأنه صراخ الألم وليس صراخ اللذة تخرج كل يوم من هذا الحشد وقد خارت قواك وأنشب اليأس براثينه فى الفكر والروح.

أين المفر والألم أمامك والعذاب وراءك، ألم وعذاب القارات والشعوب ألم وعذاب الأطفال والنساء والمعاقين والأقليات...

كم تبدو الخطب والبيانات والتقارير والتوصيات تافهة أمام هذا الموج المتلاطم من الدم والدموع.

تشعر مع هذا أنه لامفر من الخطب والبيانات والتقارير والتوصيات، لأن تغيير العالم عملية صعبة، محفوفة بالمخاطر والمطبات، ولأن رحلة الألف ميل تبدأ دوماً بخطوة.

نجلس لحظة على حافة الطريق كأننا نتابع من الخارج هدير هذا السيل المتدفق العرمرم من الكلام والأنين والصراخ والبكاء، محاولين بقدر الإمكان إسكات الألم وتعليق التفكير حتى يتسنى لنا أن نفهم.

فى البداية تعوزك الكلمة الصحيحة لوصف هذا التجمع الهائل: لقاء؟ تظاهرة؟ مظاهرة؟ سوق؟ مهرجان؟ موسم حج؟ عرس؟ مأتم؟ مباراة؟ حفل؟

يتضح أخيراً أنه كل هذا فى نفس الوقت.

إنهم آلاف من الرجال والنساء من كل الألوان والأجناس والأزياء جاءوا بإسم آلاف من الجمعيات المدنية من كل أرجاء العالم ليرهقوا أرواحهم ويحمّلوا أقدامهم ما لا يُطاق.

هم يذرعون إلى ساعات متأخرة من الليل أروقة المبنى المترامى الأطراف. هم يقفون الساعات الطويلة فى الإجتماعات المكتظة والمظاهرات الصاخبة تدمى الأقدام وتنتفخ وهم لايشعرون لأن فيهم لهب مقدس من الغضب والألم والأمل يتجاوزون حدود طاقات البدن يخطبون، يصرخون، يكتبوان على الحوائط، وأحياناً يرقصون على دوى الطبول.

من صراخ الملصقات:

هنود الغابات الممطرة يستغيثون... انقذوا أطفال البوسنة... نحن النساء الكوريات المُغتصبات إبان الحرب العالمية الثانية... قضية تيمور

تستصرخ ضمير العالم... أوقفوا التعذيب فى (افتح القوسين واكتب اسم مائة بلد ...) لا للموت من فرط العمل فى اليابان... المحاكمات السياسية فى المغرب العربى... حقوق الفلسطينيين... حقوق الداليت، حقوق الأكراد... حقوق الهنود الحمر... الدالاى لاما يلقى كلمة هذا المساء في خيمة منظمة العفو الدولية... المنبوذون... البوسنيون... جزر الكاريبى... جزر الواق الواق.

يتشبع المخ، يُصاب بالتخمة وبالدوران.. لابد من التوقف. لم يعد هناك مكان واحد داخل الفكر لمزيد من المعلومات ولم يعد هناك جزء مهما تناهى في الصغر من القلب لتحمل كل هذا الألم...

يحتد الصراخ داخل القاعات المغلقة وكانت لاتفرغ لحظة على تعددها وكثرتها، ولعظمة الألم يحضر الفن.

أيها السيدات والسادة: قُتل زوجى ووضعونى فى السجن وعُذبت وماتت ابنتى الصغرى من اللوعة ونحن نقدم لكم لوحة راقصة عن إغتيال الزعيم أكينو... يهديها لكم أطفال الفلبين.

تُطفأ أضواء القاعة المترامية الأطراف. يعم الصمت. الظالم... ترتفع نغمات موسيقى مرحة. يثب الراقص على المسرح ويرقص للحرية والأمل... فجأة تتفجر من الطبل طلقات النار... تسقط الحرية مضرجة بدمائها. يتجمع الأطفال حملة الأمل ورمزه عبر كل مكان وكل زمان يغنون للميت الحى... يلفونه فى العلم.. يضعونه على تابوت، يحملون التابوت على أكتافهم ويدورون به أرجاء القاعة وقد تكثف الصمت. تُشعل الشموع وتنقلب القاعة إلى كنيسة أو معبد.

بعد الموت يأتى البعث وبعد أهازيج الحداد تنطلق الصرخة... الصرخة المتجددة التى لاتموت أبداً، صرخة الثورة والنصر.

يمتلئ المكان بالراقصين المرحين.

"تمطر العين والقلب يندمل"

"أيها السيدات والسادة جئنا من كل أصقاع العالم، نمثل الشعوب والمجتمعات والبشر هناك في الطابق الأول سيتتابع على المسرح ممثلو الدول التى تنتهك الحقوق الأساسية ليقولوا إلى أى مدى هم يحبون ويحترمون حقوق الإنسان والحال أن هناك مائة وعشر دول من بين المائة والثمانين الحاضرة لازالت تمارس التعذيب وأن النفاق بلغ بسبعين منها إلى

درجة التبجح بإبرام المعاهدة العالمية ضد التعذيب والآفة على قدم وساق عندها. يجب تسمية الأسماء بمسمياتها ودول التعذيب واحدة واحدة وإدانتها بمنتهى الوضوح".

يتواصل صراخ بنى آدم وننسى لحظة أن ليس هناك من يمثل آلام أمة الحيتان وشعوب الفيلة وقبائل التماسيح وأجناس الخرفان والماعز والخنازير والأبقار وهى تُهان وتُذل وتُصطاد وتُساق إلى الذبح وتُقطّع وتُمزّق.

تنتصب محكمة النساء الرمزية لكن هل يمكن محاكمة قرون من الإضطهاد والتمييز لنصف البشرية؟

وقفت أمام المنصة تروى قصة إغتصابها فى البوسنة. تتعثر الكلمات... تتباطأ العبارات... تتوقف المرأة الشجاعة عن الكلمة، تستجمع مابقى لها من قوة لتروى البقية. لابد أنها تشعر بتعاطف وإحترام ومحبة القاعة الغاصة بالرجال والنساء، لكن هل سينفعها هذا يوم تعود إلى وحدتها تجتر الإهانة القصوى والإذلال الأكبر والجرح الذى لايندمل أبداً؟

لكم يحب كل الجلادين التنكيل بالروح عبر إنتهاك حرمة الجسد.

يُغتصب الرجال كما تُغتصب النساء، وتُعذب النساء كما يُعذب الرجال.

يتجول الرجل الساعات الطويلة صامتاً وقد ألصق بجسمه من الأمام والخلف صورة لأحد الشهداء وقد حفرت الجروح الدامية جسده المُغتصب.

فجأة يرتفع دوى غريب.

يتجمع هنود الأزتاك وهم شبه عراة أمام مدخل المبنى الفخم، يقرعون طبولهم دون توقف على إمتداد أيام وأيام لا يزاحمهم فى الصخب والضوضاء إلا صراخ الأكراد ولعناتهم.

وقف فى البهو يوم الإفتتاح وكأنه خارج لتوه من فيلم رعاة البقر أو من أحد تلك الكتب المصورة التى كنا نتهافت عليها صغاراً ونحلق الناس حوله بالعشرات.

كان حاف شبه عار علت الأصباغ نصف الوجه وكان على رأسه تاج من الريش ينحدر من أعلى الظهر إلى مستوى الخاصرة، كان جميلاً

ومرفوع الرأس وهل من رمز أحسن للإنسان الأول، لأول إنسان.
يضيف الرجل صراخه إلى جوقة الصارخين.
" يا إخوانى يا أخواتى قالوا أنهم اكتشفونى وسموا وطنى المكسيك لكنى موجود منذ فجر التاريخ وكذلك وطنى، يا إخوانى ويا إخواتى لقد قتلوا طبيعتى، لقد قتلوا حضارتى، لقد أنكروا إنسانيتى لكننى مثلكم... إنسان. ألست إنساناً؟ هل بوسع أحد منكم أن ينكر على إنسانيتى؟
ألست مثلكم؟ ألا أحزن ألا أبكي؟ ألا أضحك، ألا أحب المرأة والطفل؟ ألا أخاف الموت وأرهبه؟ ألا أمنى نفسى بالأوهام والأحلام، ألا أتألم وأتعذب عندما يلحقنى شر أو أذى؟ أترى هلى ل قلب فى هذا الموضع (يشير إلى بطنه) أم هل أن مخى موجود هنا (يربت على مؤخرته).

يا إخوة! يا إخوة! ألا تعلمون... ألا تعرفون... ألا تؤمنون أننى أخ لكم، أننا كلنا أخوة.. أننا كلنا بشر..."
يرفع حفيد بناة أهرامات أمريكا ذراعه الأيمن وكأنه يبارك الحشد. يخرج أفريقى من الدائرة ويمسك بيده الممدودة، ماهى إلا ثوان معدودات إلا والأيدى السوداء والبيضاء والسمراء متعانقة متشابكة، متماسكة، غابة من الأيدى الأخوية.
لحظة سعادة فائقة تغسل كل أدران الماضى..."
"تمطر العين والقلب يندمل..."
" لاتنسوا المعاقين... نطالب بمترجم للصم والبكم حتى نتابع أعمال مؤتمر عن حقوق الإنسان... هلموا إلى تظاهرة الألف ثقافة... إجتماع اللجان الأفريقية فى قاعة كذا... لجنة المتابعة اللاتينية الأمريكية تطالب برفع الحظر عن كوبا... لا للعقوبة الجماعية لا للحصار على العراق... نقاش حول سياسة المكيالين فى مجال حقوق الإنسان: حق التدخل هل هو الصيغة الجديدة لسياسة إستعمارية قديمة؟
يتواصل الصخب لا يهدأ ولا ينقطع لحظة.
فجأة تسرى الإشاعة كالنار فى الهشيم
هم (إشارة غاضبة إلى الطابق الأعلى) يتأمرون علينا، يريدون إقصاءنا من صياغة البيان الختامى، يريدون إقصاءنا من حضور

إجتماعاتهم المغلقة، هم رفضوا توصيات لجاننا نحن نُخبة المجتمع المدنى الدولي هم! هم! من هم؟

تكتشف أنهم ليسوا إلا بشراً من طينة الهندى الأحمر وأن لهم قلباً ودماغاً في نفس الأماكن المعهودة، لكن الإختلاف كبير بين "هم" و "نحن"، والهوة ساحقة والبون شاسع.

"هم" وظائف وإمتيازات ومسؤوليات وهيلمان وجبروت و"نحن" ضحاياهم ماضياً وحاضراً ومستقبلاً صوت ضحاياهم، والدليل الصارخ على عيوبهم ونواقصهم على أخطائهم وجرائمهم. نحن ضمير "هم" الحاضر والغائب و"هم" لايحبون المرآة التى نضعها أمام أنوفهم ويكرهون خاصة الصورة القاتمة التى ترجعها لهم.

"حضرات ممثلى الدول المحترمين"

يرفع الأمين العام للأمم المتحدة أصبعه غاضباً ومتوعداً وكأنه معلم يهدد تلاميذ كسالى يصرون على عدم الفهم.

"إن الإحتماء بالسيدة الوطنية لإنتهاك حقوق الرجال والأطفال والنساء لم يعد أمراً مُحتملاً أو مقبولاً... حقوق الإنسان ليست بدعة غربية وإنما اللغة المشتركة، والقانون المشترك والقيم المشتركة... هناك دول غير جديرة بحكم شعوبها... إن شرعية الحكم اليوم تستند بالأساس وتُستمد من تعهّد وتطوير والحفاظ على حقوق الإنسان لاغير".

يتتابع التلاميذ الكسالى على المسرح ليقولوا إلى أى مدى هم يحبون حقوق الإنسان ويحترمونها ويحفظونها منذ بداية تاريخ حضارتهم بل منهم من يذهب إلى حد التبجح بأنهم رائدوا هذه الفلسفة، أن نظامهم أو بلدهم أو دينهم أو زعيمهم المحبوب قد سبق الجميع فى هذا الميدان وتشعر أنهم فعلاً يحبون حقوق الإنسان كما يحب الشره الأكول لحم الضأن أو الدجاج الطرى.

تشعر بالرغم من تفاهة العرض بنوع من الغبطة وشئ من لذة الإنتصار... هم رغم قوتهم وجبروتهم يقدمون ولو كذباً ونفاقاً فروض الطاعة - للقيم الجديدة والقوانين الجديدة هذه القيم والقوانين المفروضة على الأغلبية الساحقة منهم فرضاً...

تتضح ملامح صراعات القرن المقبل: نزال بين تصور جديد للإنسان والعالم وتصور قديم مبنى على مخلفات القبلية والشعوبية والعنصرية، نظم بالية قديمة تحاول عبثاً المحافظة على إمتيازات تجاوزتها الظروف والأحداث، شعوب متصاعدة الوعى تطالب بحقوقها الوطنية والعالمية، خلافات حادة لتنظيم الفضاءات الجديدة السياسية والإقتصادية والأمنية والثقافية والإعلامية.

قلبت الطفرة التكنولوجية الأمور رأساً على عقب، وجاءت الأيدولوجيا تتبع وتتابع وتُتبع.

تتغلب فجأة طرق التفكير الطيبة وتفرض منهجيتها على العقل. بداهة نحن فى مؤتمر للأمم المتحدة يضم ممثلى مائة وثمانين دولة وأكثر من خمسة آلاف جمعية مدنية، هدفه بلورة مفاهيم وآليات تدفع نحو تحقيق أكبر لحقوق الإنسان.

يبقى أن كل هذا الذى نرى ونسمع ظواهر كالسعال وضيق التنفس وإرتفاع الحرارة مجرد علامات ودلالات.

لكن ماهى الآليات الخفية التى لانفهم بدونها أياً من هذه الأعراض؟ ما هو المرض الخفى، أهو سرطان الرئة، أم إلتهاب القصبات؟ وماهو علاجه؟

مامعنى وجود الطابق التحتى والطابق الأول كل على حدة ومعاً فى نفس المكان، ما معنى كل هذا الصخب؟

الإنسان

لنتصور بروز أحد إفرازات الثورة الشاملة التى نعيشها : الجامعة العالمية.

لايمكن لمثل هذه الجامعة أن تكون مجرد قناع وإنما يجب أن تكون شيئاً آخر لا علاقة له بشكل ومضمون الجامعة الخصوصية.

لابد لها مثلاً من إستعمال لغتين أو ثلاثة فى التدريس تكون من أوسع اللغات إنتشاراً فى العالم وعلى رأسها الست لغات الرسمية للأمم المتحدة.

لابد أن يكون لها قسم لتخزين ودراسة والحفاظ على اللغات الصغيرة حتى لاتساهم فى إنقراض "لهجات" هى فى مستوى الإنسانية كالتنوع الحيوانى والنباتى فى مستوى الطبيعة : ثروة لاتُعوَض.

معنى هذا أنه لابد للبرنامج أن يفرض إجبارياً تعليم لغة صغيرة والعمل على تدعيمها مهما كان مجال الإختصاص، لأن تعليم البانتوستانية، أو الشاوية، أو الكردية موقف ومبدأ.

من نتائج التكنولوجيا وسؤدد العقلية النفعية التى تبحث عن حلول لأهم المشاكل لا عن نظم جميل الكلام إعادة رسم "الحدود" والفضاءات بين الدول وفى نفس السياق على مستوى آخر إعادة رسم الحدود بين "الإختصاصات" العلمية.

لنتصور الآن مادة "التاريخ" فى جامعتنا الخيالية.

هى لايمكن بطبيعة الحال أن تكون تاريخ الخصوصية العربية فى علاقتها مع العالم، كما لايمكن أن تكون نظماً ذكياً للتواريخ المحلية.

نحن هنا بصدد إستحضار الذاكرة الإنسانية فى شموليتها لا فى أجزائها، لابد إذن من فصول مطولة عن الشجرة البيولوجية التى ولدت

هذه الثمرة المرة التى إسمها الإنسان.

يدمج ضرورة إذن أخصائى البيولوجيا.

يأتى بعدها مركز الثقل فى البرنامج للتركيز على تطور التقنيات والنظم الإجتماعية والسياسية والقيم والمعلومات. سيطالب رئيس قسم التاريخ إذن من المهندسين كتابة تاريخ النار والمعادن وأهم مراحل الزراعة، والصناعة والهندسة المعمارية وظهور العقل الإلكترونى والروبوت، مع طلب التعمق فى آثارها على حياة المجتمع، كذلك سيطلب من أهل الذكر كتابة تطور القيم من خلال الأساطير والأديان ومختلف المدارس الأخلاقية ومقارنة آراء أكبر عدد ممكن من الخصوصيات دون الدخول فى أى حكم معيارى.

فى نفس السياق سيرجى من المختص فى التنظيمات السياسية إبراز التجارب المتنوعة التى أقترحت لتنظيم المجتمعات وحكم البشر وهو ماسيجعله يدرس النزاعات والحروب، كأزمات بركانية تمر بها آليات التنظيم داخل المجتمع وبين المجتمعات.

سنخرج آنذاك من السرد الممل والفوضوى الذى علمنا إياه تاريخ الأحداث الخصوصى والذى يقع فيه حتى مؤرخ كبير مثل توينبى[1].

هو الآخر توقف فى تاريخه للعالم على محاولة الإحاطة بأكبر عدد ممكن من مغامرات الملوك والعسكر والغزاة والدول فى كل رقعة من الأرض والتبحر فى وصف بروزها وإختفائها وتتابعها المتصاعد السرعة والحال أنها فقاقيع الصابون. يتابع رئيس قسمنا المسكين جريه وراء إخصائي علوم متعددة ليكتبوا له فصولاً مثيرة عن تطور أهم المعارف باذلاً مجهودات جبارة لإقناع "الفيزيائى" و"الكيماوى" بأنه لايريد تاريخاً حديثاً لمملكتهما وإنما نصاً مشتركاً ينظمه خيط رفيع يكون مثلاً تاريخ صورة النظام الشمسى فى فكر الإنسان.

ستتزايد صعوبات الرجل/ أو المرأة وهو/ أو هى يواجه بإحتجاجات الطلبة الباحثين القادمين من القارات الخمس حول قلة الوقت المخصص لدرس تطبيق كل القوانين العامة على خصوصيتهم، أو لصعوبة وقلة

---

(1) Arnold Toynbee: La grande aventure de l'humanite Bruxelles- Paris- Elsevier.

المراجع لإعداد المحاضرات المطلوبة منهم حول تطور مفهوم مرض الصرع أو مقارنة تعامل الخصوصيات الزراعية و الصناعية مع الهستيريا عند المرأة ناهيك عن المطالب المتعددة لإدراج مادة تاريخ العبودية أو تطور الأشكال الموسيقية إلخ ...

لاحظ أن رئيس قسم "الجغرافيا" لن يكون أكثر حظاً وأنه سيواجه بنفس الصعوبات فى إعداد برنامج قسمه، فهو مطالب بالتعامل مع إخصائى الجيولوجيا تلك المادة القديمة التى يحاول أصحابها إقتطاعها من دنيا العلم الواحدة كما يحاول رجال السياسية فرض "سيادتهم" المطلقة على قطعة من الأرض.

لابد من إستدراج أخصائى "NASA" لتدريس الخرائط المفصلة عن البحار والقارات وأهم الجبال والأنهار والسهول والغطاء الغابى وحركة الهواء والسحب التى كدستها رحلات المكوكات الفضائية.

تأتى بعد هذا قضية تدريس وتوزيع المساحات الزراعية ،والنسيج الصناعى، والمدن الضخمة، وشبكة المواصلات البرية والبحرية والفضائية إلخ ... وكلها معلومات موزعة على شتى القلاع الأكاديمية المغلقة القديمة.

زد على هذا نفس التشكيات حول هزال البرنامج المخصص لوصف منطقة هذا أو ذاك وصعوبة تنسيق البحوث الطلابية حول إشكاليات مختلفة (وبثلاث لغات كبرى ولغة مهددة بالإنقراض) عن سلسلة البراكين فى العالم، أو نظام إنسياب المياه المستعملة فى البحر الأبيض، أو التطور السرطانى للمدن فى أفريقيا إلخ ...

نحن ننظر بداهة إلى العالم ككل وإلى الكرة الأرضية كوحدة غير قابلة للتجزئة. هذه النظرة هى نظرة المكوك والقمر الصناعى وهى التى أدخلت التغييرات الجذرية فى مادة الجغرافيا القديمة.

أن التكنولوجيا ليست الشرط الأوحد والضرورى لتغيير النظرة. نحن اعتمدنا حقاً على بعض وسائل ونتائج التكنولوجيا لفتح مجال وراء التاريخ إلى ملايين السنين التى شهدت ولادة الجنس البشرى وأماماً إلى ملايين السنين الأخرى التى يحاول أدب الخيال العلمى إستكشاف كل إحتمالات تنظيمها لكن تغيير النظرة قد يغيب حتى وهى حاضرة.

لنتصور الآن الجزء الضرورى من تكوين جامعتنا العالمية أى المادة المركزية الإجبارية لكل الطلبة أياً كان مجال إهتماماتهم النظرية (الأدب

المقارن، التاريخ المقارن، نظرية اللغات وتصنيفها ...) وميولهم الفنية (رقص الباليه، الأقنعة الأفريقية، تنظيم الأزهار اليابانية، الموسيقى الغربية) وتخصصاتهم العلمية (التصحر، حفظ الصحة، شبكة المواصلات، قانون البحار إلخ).

نقرأ المدخل إلى المادة بعقلية الطالب الماليزى المبتدئ الذى انتدبته الجامعة بعد إمتحان لقابلية البحث والإبداع والحلم وهى الخصائص التى أصبحت كل المعاهد الثانوية فى العالم تتبارى لإكتشافها وتطويرها عند الموهوبين المؤهلين لدخول الجامعة وفروعها المنتشرة فى القارات الخمس.

"على الطالب أن ينتبه إلى أن هدف هذا الدرس "الإنسان" بلورة صورة متحركة متعددة الثقافات له وليس وصف معطيات "علمية موضوعية" حول الجسمروح أو أى قضية مختصة تهمه وعلى كل من يرغب فى معرفة هذه المعطيات أن يتحول إلى البيبلوغرافيا المختصة.

يتمحور الدرس حول تمرينين أساسيين الأكاديمى والفنى يُرجى القيام بهما وفق التعليمات المرفقة وإعداد التقارير للنقاش العام والنشر.

التمرين الأكاديمى:

إنطلاقاً من قراءاتك لأعمال كبار فلاسفة الصين والهند صف:

مراحل ولادة وتطور مفاهيم الفرد، الذات الشخص، الروح، العقل، الفكر، الحرية.

اختر ثلاثة مفكرين متباعدين زماناً مكاناً داخل الخصوصية الغربية وبين طرق هندستهم لصورة الإنسان إنطلاقاً من تعاملهم مع هذه المواد الخام، بين نقاط التلاقى والإختلاف فى النماذج المقترحة.

حلل الوصفات المختلفة التى اقترحتها هذه الخصوصية لتحقيق أحسن صورة، تصور: الإنسان العاقل، الإنسان الحكيم، الإنسان المحارب، الإنسان المتمرد، الإنسان الحزين، الإنسان المتأله، الإنسان الملتزم.

بيّن فى هذا المجال علاقة الصورة بطبيعة خالق الصورة والظروف الإجتماعية والسياسية السائدة إبان ولادتها.

ابحث عن الحلول المشابهة داخل الخصوصية الهندوسية وبيّن الأسباب الممكنة لتباين الحل فى موضوع السعادة بالمقارنة مع الخصوصية البوذية.

اختر أى مقطع يهمك من هذا التاريخ واستخرج منه الصورة التى تحملها هذه الفترة عن الكون وركز على المكونات التالية: النجوم،

الأشجار، الحيوانات.. حلل بدقة مكونات هذه الصورة وآلياتها وقارنها الآن بصورة الكون عند المصريين القدامى والأنكا واللابون النرويجيين، انظر كتب الخيال العلمى المقررة فى البرنامج وقارن بالصورة المستخرجة.

إنطلاقاً من تحليل تاريخ خصوصيتك الثقافية صف حركة ومراحل وصعوبات عملية التشخيص أو التفريد، أى تبلور صورة الإنسان الجزيرة (الكائن المستقل القائم الذات المنفرد الذى له مكانة متميزة إلخ...).

قارن هذا التوجه بالتوجه المعاكس الرامى إلى إذابة الفرد وتبهيت حدوده ودمجه فى العائلة أو القبيلة أو فى مجموعات أكبر.

ادرس هذه الحركية فى الخصوصية العربية الإسلامية والخصوصية الغربية وخصوصية هنود الغابات الممطرة فى البرازيل، ركز على إختلاف الإختيارات ووضح الأسباب.

التمرين الفنى:

يتعين على الطالب أن يبدأ هذا الجزء بعد فترة سنة من إكماله الدراسة الأكاديمية، حتى تترسب الأفكار وتنضج ويتلخص التمرين فى خلق تصوره الخاص للإنسان، وستعتمد لجنة التحكيم المقاييس المعهودة فى الجامعة أى طرافة النموذج وغرابته وخصوبته، كما يشجع طاقم التدريس كل طرق التعبير الفنية من نحت وشعر وموسيقى مع العلم أن نهاية السنة ستشهد كالعادة تنظيم معرض لأجود الإبداعات".

يؤدى الدرس دوره عندما يفهم الطالب "الإنسان تصوراً تاريخياً لازالت أمامه أشكال تتراقص ولا يعلم أحد نهايتها.

السؤال: هل هناك فرق جذرى بين هؤلاء الطلبة المبتدئين الغارقين فى النصوص وأساتذتهم كبار فلاسفة العصر الذين قصروا دورهم على تعليم الطلبة منهجية التعامل مع المعلومات لا شرحها أو كما كان يحدث فى تلك العصور الغابرة... إملاءها.

طبعاً لا، لأن مفكرنا العظيم وهو يبحث عن "الحقيقة" لا يفعل سوى إضافة صورة إلى مجلد صور.

هذا المجلد بصوره الملونة، ووصفاته الجاهزة، ونماذجه الغريبة وأطروحاته الشاذة وتضاربه الدائم وتغيره المتواصل هو الإنسان، ولا وجود للإنسان خارج هذا الإطار. الإنسان هو الصورة التى يحملها عن نفسه لأنه الرائى والمرئى والمرآة.

هو فى بحثه الدائم عن حقيقة موضوعية خارجة عن الذات لايفعل سوى إضافة صورتين: صورة الباحث عن الحقيقة المطلقة وصورة التصور الواحد بعد الألف لهذه الحقيقة المطلقة وهى حالة يمكن أن يرمز لها طالب ذكى بلوحة عن فارس مسرع يبحث عن حصان هو الراكض به.

والآن ماهى الألوان، ماهى المادة الخام وقطع الغيار الفكرية لنموذج إنسان حقوق الإنسان بعد أن اتضح بما فيه الكفاية أن هذه الأخيرة ليست إلا إحدى مراحل تطور الفكر الجماعى فى تعامله مع إشكالية قديمة قدم السؤال الأول "ماأنا ماهذا؟".

هاهى الصورة الجديدة أمامنا.

لفهمها لابد من تفكيكها وإعادة تركيبها ووضعها فى إطارها العام أى السيل المتدفق للمغامرة الإنسانية.

ومن المفاتيح النظرية اللازمة لفهم أى صورة المصدر والمغزي والضد والمقصد.

أهم مفاتيحنا النظرية لتحليل الصورة: المقصد.

يحضرنا هنا أن صورة الصورة قد تكون غير موفقة لأنها توحى بالجمود والسكون والمعطى القار الثابت الذى لايتغير إلا سلباً.

والصورة بطبيعة الحال غير هذا تماماً فكل الحركة كامنة فى طياتها.

هى نتيجة الحركة ومنطلق الحركة.

نحن لانموت كما تنطفئ الشمعة أو كما تنتهى السمكة وإنما نموت وفق الصورة التى نحملها (التى حملتنا إياها الثقافة) عن الموت ولايهم أطابقت هذه الصورة حقيقة خارجة عن الذات، لاقبل لنا بتصورها أم لا.

تشكل الصورة العمود الفقرى لمواقفنا وتنبع جل التصرفات من هذه المواقف.

قد يكون التشبيه المعاصر الممكن للصورة برنامج الحاسوب الذى يحتوى على تعليمات وأهداف مشفرة.

تاريخ الإنسانية هو بلورة صور وتحقيق صورة وإستبدال صورة لأن الإنسان هو مايعتقده الإنسان عن نفسه.

نستقى المقصد من الجزء الإيجابى للتصور ونقرؤه بصفة عكسية إنطلاقاً من النتيجة وهو موقف مبهم وحتى لاشعورى عند الكثير.

الخيط الرفيع هنا أن لكل صورة وظيفة تؤديها وأن طبيعة الوظيفة هى

التى تحدد ملامح الصورة، إذن :

لابد أمام تعاظم الأخطار وتغير المعطيات من مشروع جديد لإنقاذ البشرية مما تردت فيه من عنف أصبح يتوفر على أخطر الأسلحة القادرة على تدمير الكوكب والجنس.

يمر هذا المشروع ضرورة بلغة مشتركة وقيم مشتركة وقوانين مشتركة تنظم المصالح المشتركة وإلا حكم عليه سلفاً بالموت، لأن العنف ليس إلا نتيجة تباين اللغة والقيم والقوانين والمصالح.

يفرض هذا بلورة صورة متعددة الثقافات وقاطعة للثقافات تكون المرجع الواعى واللاشعورى نسميها الإسنان - المقياس homme - et- alon ونستعملها فى بنائنا للهيكل القيمى والتشريعى الجديد كما يستعمل المهندسون المتر- المقياس والمصرفيون الذهب- المقياس.

هذا الإنسان المقياس هو بداهة جملة من المواصفات والحاجيات التى تتفق عليها كل الخصوصيات المتباينة والمتحاربة وإلا لما كان للمفهوم معنى أو دور.

يرسم شاجال الوجوه الدميمة والبطون المنتفخة والأطراف الهزيلة بالألوان الفاقعة الصارخة العدوانية وتأتى الصورة فى منتهى القبح الجميل.

أنت لن تفهم شيئاً من هذه الوجوه وطريقة رسمها إن لم تقدر عمق تمرده على كلاسيكية جوردانس أو رامبراندت أو روبانس بوجوههم الجميلة وأجسادهم المنمقة النموذجية للنبلاء والأميرات. اسحب القانون على كل ايدولوجيا على كل علم، على كل نظام سياسى على أى موقف شخصى.

لكى تفهمه، تساءل عن الضد ... فهو أحد أهم المفاتيح النظرية لا أهمية فيه وإنما للضوء الذى يسلطه على الموضوع الذى يشغلنا.

ترفض حقوق الإنسان بقوة صورة خطوطها العريضة.

تنظيم البقاء للأقوى (مطلق السلطة للقائد، مطلق الإنضباط للمحاربين)

دونية المرأة (لا تغنى ولا تسمن من صيد أو حرب).

طبيعة الآخر أكان حيواناً يمشى على أربع أو أثنين (طريدة أو قربان أو عبد).

الإنتماء الأضيق للجماعة الحامية (العائلة، فخذ القبيلة).
الإندماج والتماهى (مع الفصائل الحيوانية).
العلاقة مع الطبيعة (الرعب، الإنبهار، العبادة).

كان صراخهم فى أقبية المبنى الأممى هنوداً حمراً ونساءاً مُغتصبات ومعذبون، صراخ الطرائد وهى تُمزّق إرباً إرباً ورفض القرابين والعبيد لمصير اتضحت لهم قدرة كسره.

يرسم شاجال مع هذا بنفس الأصباغ التى استعملها جوردانس وعلى وجه التدقيق بالتغييرات الطفيفة أو الهامة التى أُدخلت على تكوين هذه الأصباغ.

ترسم كل حضارة صورة الإنسان ضرورة بالمقومات والمعطيات المادية المتوفرة لديها بنفس الكيفية.

المهم فى صورة الإنسان الذئب ليس بديهية إرتباطها بظروف الحياة الموضوعية لإنسانية ما فى فترة ما من التاريخ ولكن عمقها ورسوخها وتأثيرها فى الذاكرة البشرية.

نحن ننسى عادة أن التاريخ المكتوب والمدون للحضارة الصناعية والزراعية لايرجع بنا إلى الوراء إلا بضعة آلاف من السنين بينما تمتد الفترة التاريخية التى ترمز لها صورة الإنسان الذئب على بضعة مئات الآلاف من السنين.

تتغير المعطيات وفنون الرسم تتعلم أجيال من الرسامين تقنيات أخرى للتعامل مع عالم قانونه عدم الدوام إلا لقانون عدم الدوام تبقى مع هذا الصورة الأولى للإنسان الذئب عالقة فى الأذهان مستبدة باللاشعور.

هى كالنقش على الحجر الذى تبهت الريح والمطر معالمه لكنها لاتمحوها أبداً.

أخطر مافى هذه الصورة ليس روعتها الفنية وجمالها الأخاذ وسحرها المغرى وقدمها وإنما إرتباطها فى عمق اللاوعى الجماعى بذكرى طفولة الإنسانية والطفل كان وسيبقى أب الكهل وجده.

تتفاقم أزمة الإنسان والإنسانية، فتحلو الردة ويطيب الهروب إلى ذكريات ماض قاس بسيط وبرئ.

يأتى هذا المجنون أو ذاك بوعد تجديده.

تصطف آنذاك جحافل جنود الصاعقة أمام القائد العبقرى المُلهم

ويصطف أمامه الشعب.

تُقام مراسم عبادة القوة فى الملاعب الضخمة.

يكتب مثقفو السلطة عن المجال الحيوى والعرق المتفوق فى مواجهة الأعراق المنحطة، ويختلقون علوماً لتشريع التمييز وفلسفة اسمها الداروينية الإجتماعية.

يظنون أنفسهم بصدد إكتشاف حل مشاكل العصر وهم لايفعلون سوى التعبير عن العصاب الجماعى، والتقهقر إلى صورة فرضها ماض قديم ولى ولن يعود.

تنطلق الجيوش الضخمة مدججة بأحدث أسلحة القرن العشرين ويتضح أنها كانت تجرى وراء سراب وأنها كانت تكرر لعبة قديمة لأطفال لايريدون أن يكبروا. يأتى وقت التقييم والحساب.

تفتح المحتشدات والمقابر الجماعية ويتضح الزمن الباهظ لتواصل صورة الإنسانيتين: الصائدة والمصطادة. تبرز ضرورة إعتماد قيم وقوانين تتصدى للفظاعة.

إن أكبر خطأ نرتكبه هو الإعتقاد بإنتهاء مشروع الهرب إلى الخلف لتجديد عصر طفولة الجنس عبر شكل أو آخر من الإنغلاق العرقى أو القومى أو العقائدى وإحياء قيم العلاقات البدائية من قوة ولا مساواة وتمييز.

سيكون ذلك كالإستهانة بما يختزنه لا وعينا الفردى من مخاوف وأوهام وشهوات مدمرة نجاهد طيلة الحياة لتقليم أظافرها حتى لاتدمرنا وتدمر ماحولنا.

وكما يعيش الفرد بلا وعى تعيش الإنسانية بصورة طفولتها وكما لابد من بلورة صور أخرى عند الكهل لإنضاجه، لابد من صورة أخرى تطغى على صورة الإنسان الذئب لإنضاج المشروع الإنسانى.

يرتكب الخصوصيون المخلصون فى رفضهم لفكر حقوق الإنسان غلطة قاتلة ناجمة عن سوء فهم خطير.

تبقى الإختلافات على أهميتها جزئية وهامشية بالمقارنة مع مايجمع ومايوحد. لينتبهوا إلى أن إضعاف حركة حقوق الإنسان لايقوى الخصوصية وإنما يقوى حظوظ عودة صورة الإنسان الذئب، أى هذا الشكل أو الآخر من الفاشية وهى عدو الحضارة أياً كانت لأنها لذكرى

والأيدولوجيا والحنين إلى عصر ماقبل الحضارة.

أما المصدر فنهر خلقته ثلاثة روافد فى إطار تلاقح لاقبل لأحد بالتعرض له للحضارات.

البند الأول للإعلان: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء"

جمع المشروع العالمى أهم ألوان الصورة النموذجية الحرية، الكرامة، المساواة، العقل، الضمير، الإخاء، لكن الأهم فى النص كالعادة المسكوت عنه.

هو يكتب: وهبوا عقلاً إلخ... السؤال منه هذا الذى وهب الإنسان كل هذه الخصائص وجعلها جزءاً لايتجزأ من طبيعته، بداهة قوة غيبية اعترض ممثل الخصوصية الصينية على تسميتها لكنه لم يتمكن من إلغاء الإشارة إليها وهى واضحة وشفافة.

تعرض رونى كاسان أحد مدبجى الإعلان في مذكراته مطولاً لتأثير الأديان السماوية عليه وهو يكتب مسودات الإعلان وكان بوسعنا إكتشاف التأثير دون إعترافه.

يختزل الإعلان فى كلمة الكرامة والباقى من النصوص ليس إلا شرحاً مطولاً لظروف وشروط تحقيقها.

قد لايجوز أن نجعل من الكرامة مفهوماً دينياً بحتاً، لكن مامعنى أن يأتى الإسلام ليقول بصريح العبارة "ولقد كرمنا بنى آدم" أليس مصدر الكرامة هذه العلاقة المميزة بين الله والإنسان؟ أليس هذا الأخير ممثلاً فى صفوة وخيرة نماذجه (كليم الله أو رسوله أو حتى تجسده على الأرض) أليس فى كل الحالات، أى فى بقية أفراده خليفته وخليفته على الأرض؟

تمر قداسة الصانع إلى المصنوع فيحق لعمر أن يصرخ "متى استعبدتم الناس، ويحق لمنظمة العفو أن تحتج على إنتهاك حرمتهم الجسدية، لأن التعذيب تدنيس صورة صورها الخالق.

تتضح ملامح المصدر الدينى أكثر فى المقطع الأخير للجملة الذى يحث الناس على أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء"

تحتل الأخوة المخدوعة مركز الصدارة فى التوراة.

يسمى الرهبان أنفسهم أخوة وتتوسع الإخوة عند المسلمين إلى كل

أبناء الدين الواحد.

يتمحور السؤال الدينى حول كيفية تحقيق ملكوت الأخوة لإرضاء هذا الذى يدعوه البعض بوضوح أبانا الذى فى السموات. خاصية الصورة فى الأديان السماوية أن طريق الخلاص هو التآخى وماوراءه أى الحب والأهم التفاؤل الذى يطبع ألمها إذ تبقى الحياة حتى بعد الموت - مطمح المطامح ومصدر الأمل فى تحقيق ملكوت الأخوة الذى قد نعجز عن تحقيقه فى التجربة الأولى.

بالمقارنة تتميز الأديان الشرقية بتشاؤم مبدئي فلا خلاص من الألم إلا بإنسحاب من العالم والترفع عليه وأكبر كارثة هى تجدد الحياة فى شكل أو آخر. كان من الطبيعى أن لانجد لها بصمات واضحة فى إعلان هو برنامج عمل ينضح بصورة الإنسان العملى - المتفائل المناضل ضد شتى أنواع الآفات والشرور، الباحث المحقق للسعادة المتمسك بهذه الحياة وحتى بالأخرى.

يرسم شاجال وبيكاسو ورامبراندت نفس الوجه، تأتى النتيجة متباينة كل التباين، لأن النظرة جد مختلفة، تستخرج وتبرز وتوظف وتمحور إحدى الإمكانيات المتعددة بل وربما اللامحدودة لوجود الوجه.

لماذا تركز خصوصية ما على جزء دون الآخر من شروط إنسانية الإنسان؟ إشكالية ضخمة لأنجب طلاب جامعتنا الخيالية. نتفادى العقبة ونتجاوز لنلاحظ فقط أن الخصوصية الغربية رفعت لأسباب ما إلى أعلى درجات الكمال فن السيمفونية والرسم الزيتى ونظرية الإنسان ككائن سياسى، مثلما رفعت الخصوصية العربية فن الشعر إلى أعلى طبقاته.

ليس من باب الصدفة أن يواكل ظهور المصطلح نفسه حدث بضخامة الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية.

بتغير المستوى مرة أخرى ويتمحور الإهتمام حول قطب منظم ومركز ثقل، وحجر زاوية اسمه هذه المرة الحاجيات السياسية.

لنتصور حواراً بين الحضارات مسرحه العالم وزمنه التاريخ.

هو بطبيعة الحال حوار متقطع، صعب، عنيف أحياناً. يكون رد الصدى للخصوصية الغربية على الصور الآتية من شرق أعماق التاريخ.

"جميل جداً أن يكون الإنسان كائناً مقدساً" لكنه قبل كل شئ كائن إجتماعى تخلقه وتصوره شبكة علاقات إجتماعية تمنع أو تمنح خصائص

الكرامة والحرية والمساواة إلخ التى يُفترض أنها من مقومات صورة الإنسان "الطبيعية".

تتمثل الإضافة النوعية والكمية لليبرالية الغربية فى نقلها لحاجة العدل من مستواه الأخلاقى الأجوف إلى مستواه السياسى العملى وخاصة فى وضعها لأكثر النظريات والآليات فعالية لضمان هذا العدل.

تُزاح صورة الراعي والرعية وصورة المستبد العادل وصورة الحاكم بأمر الله، كمراحل أولى أو كمسودات غير مرضية لعملية ترجمة الخصائص القدسية.

يكتب المشرّع العالمى زبدة الصورة الجديدة فى البند الواحد والعشرين.

"لكل شخص حق المشاركة فى إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون فى حرية، ولكل شخص بالتساوى مع الآخرين حق تقلد الوظائف العامة فى بلده وإرادة الشعب هى مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال إنتخابات نزيهة تجرى دورياً بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

يمثل هذا البند عصارة الإضافة.

تتجاوز صبغته الإجرائية والترتيبية لنقدر عمق التغييرات الفكرية التى كان نتيجتها النهائية هو إختزال لنظرية فصل السلطات الثلاث لمونتسكيو، هو إحدى نتائج حرية الرأى والتنظيم لكنه فى آن واحد شرطهما الضرورى، هو تتويج وشرط البناء الهيكلى لعدالة فعالة ومستقلة. هدف جملة هذه الشروط القانونية - السياسية هو إذن ترجمة وبلورة وتحقيق الصورة الدينية المبهمة. هى كحوامض المصور التى بدونها لاتظهر ملامح الوجه لكن هل تنتهى بهذا عملية التحميض؟

يتواصل النقاش العابر للزمان والمكان وموضوعه تفاصيل صناعة المرآة التى ستعكس وجهى ووجهك ونحن نحاول الرد على تساؤلات إيليا أبو ماضى فى طلاسمه المشهورة.

البند الرابع والعشرون

"لكل شخص الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته بما فى ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية

الطبية.

وكذلك الخدمات الإجتماعية اللازمة وله الحق فى تأمين معيشته فى حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته... إلخ"

تتضح الطبيعة التركيبية - التأليفية - التوفيقية للإعلان عندما نقارن هذا البند وبقية البنود "الدنيوية" بالبنود الخمسة الأولى ويصح تسميتها بالبنود "الدينية".

يكتب المشرّع العالمى هذه المرة تحت إملاء متصرف حسابات لاتهمه النظريات الكبيرة بعد أن استمع لآراء فيلسوف متقاعد وقاض مهووس بالقانون. اللا معقول فى منطق متصرف الحسابات هذا أن الكرامة والحرية والمساواة أهداف عامة تقتضى ترجمتها مزيداً من التحرى والتحديد والتدقيق.

لاحظ خاصية قائمة الشروط والمواصفات التى يجب على الصورة أن تحققها حتى تكون مقبولة للمتصرف: التغذية، الملبس، المسكن، العناية الطبية إلخ

هى قائمة الحاجيات التى تُعرف من منظور المتصرف إنسانية الإنسان.

هى أيضاً نتائج الكرامة وفى آن واحد شروطها ومستلزماتها المادية.

يحمل متصرف الحسابات نفسه نظرية كبيرة وصورة أخرى لاتنقض ما سبق وإنما تكملها وتفصلها صورة الإنسان ككائن مادى، له طبيعة مادية وحاجيات مادية وظروف موضوعية.

رسمت هذه الصورة ولاتزال شتى أصناف الفلسفات المادية والعلمانية وعلى رأسها الماركسية وهى آخر ثلاث روافد نهرنا العظيم.

يستعمل الفنان الألوان والتفاصيل ويختار هذه المدرسة الفنية أو تلك لرسم الصورة، هاجسه الأوحد أن تنطق اللوحة وأن تعبر عن رسالة ما فبماذا تنطق صورة إنساننا هذا، ماهو مغزاها وماهو فحوى الرسالة الكامنة فى طياتها، مقدس وقادر ومسؤول.

هل من صورة أجمل وهل من واقع أبشع؟

هو مقدس لصلاته الخاصة بمصدر كل قوة وكل سلطان.

أخطر آثار الصورة أن الله الواحد الأحد لم يصنع أصنافاً من

"الإنسانات" وإنما صنفاً واحداً له نفس الحاجات والخصائص وإن تباينت أشكاله الظاهرية.

هذا الإنسان قادر بالعلم والعمل لأنه من طينة خاصة على إخضاع الطبيعة ومواردها لسد حاجياته الأولى.

هو مسؤول عن نفسه وعن تحقيق أهدافه وبرامجه عبر التنظيم المحكم لعلاقات الأفراد والمجتمعات ولعلاقة الأرض بالسماء بل هاهو بفضل الوعى البيئى المتعاظم مُطالب بتحمل مسئولية زراعة الأرض بالبساتين والحفاظ على كل سكانها.

يرجعنا المشروع إلى الصورة وترجعنا الصورة إلى المشروع، فلا وجود ولا معنى لأحدهما بدون الآخر، ويبقى علينا أن نفتح كتاب القانون لتظهر لنا من خلاله ملامح الصورة وأن نتعمق فى الصورة لنفهم لماذا سمى المشروع نفسه بأنه...

المثل الأعلى

تعلمنا كلمة مقولة ضرورة معرفة تاريخ الظواهر.

تصبح هذه المعرفة التاريخية نفسها فى بعض الأحيان عامل تشويش وتشويه، تعتم أكثر مما توضح.

لو سألت مؤرخاً غربياً عن تسلسل الأحداث التى أدت إلى ولادة الإعلان لكانت أهم المحطات بالنسبة إليه وثيقة (الماجنا كارتا) الإنجليزية، وفلسفة جان جاك روسو وجون لوك ومبادئ الثورة الفرنسية والدستور الأمريكى فى القرن الثامن عشر، وفكر كارل ماركس فى القرن التاسع عشر، ثم إعلان الحريات الأربع للرئيس روزفلت سنة ١٩٤١.

لاحظ أن هذا المؤرخ الغربى الذى قصر تاريخ فكر حقوق الإنسان على الرافد الغربى، قد يكون مقتنعاً بعالمية هذا الفكر.

خذ الآن مؤرخاً عربياً واطرح عليه نفس الإشكالية. هو سينطلق من النص الحالى ليبحث وينقب فى التاريخ العربى الإسلامى عن كل مايثبت ويدعم تواجد مقوماته فى فكر أبى العلاء المعرى أو محيى الدين بن عربى أو ممارسة صعصعة بن ناجى بن عقل مغفلاً ومسقطاً كل النظريات والممارسات المنافية بل ومطالباً بالأولوية والأسبقية الحضارية فى هذا الميدان.

نرفض المنهجيتين بإعتبارهما تعبيراً عن المركزية الخصوصية سواء أكانت غربية أو عربية.

كيف يكون التفاعل التاريخى الموضوعى إذن لفهم جذور وتطور هذا الفكر؟

مبدئياً لابد لمثل هذه الدراسة التاريخية أن تكون قاطعة للثقافات RANSCULTURELLETransculturelle ومتعددة الثقافات

MULTICULTURELLE، تكون نقطة إنطلاق مثل هذه القراءة مثلاً من المشاركين فى تدبيج ونقاش الإعلان.

هم أوربيون وعرب وهنود وصينيون وأمريكيون وروس، منهم المسيحى والمسلم والملحد والبوذى واليهودى، فيهم رجال ونساء ... يشكلون ما أسميته بالمشرع العالمى.

بداهة كان لكل مشارك حساسية شخصية وخلفية ثقافية وعمق تاريخى وحضارى يوجهه ومن ثم فإن النص بصفة إجبارية بحيرة تصب فيها كل الروافد الثقافية الإنسانية على الاختلاف فى حيوية هذا النهر أو ذاك.

تتغير المنهجية، بتغير الرؤية.

تتمحور آنذاك الدراسة التاريخية متعددة الثقافات حول ثلاثة تحولات جذرية أ دت إلى ولادة الإعلان.

- الإنتقال النوعى فى عملية خلق القوانين والقيم من المجال الضيق إلى المجال الأوسع، أى من المجال القبلى إلى المجال الكونى.

تستطيع الدراسة كشف نقاط التقاطع والإلتقاء والتبادل والتنافر والتباعد ووصف حركات المد والجزر واليات الإلتقاء العنيفة منها والمسالمة، لتأتى إلى ولادة الإعلان كآخر محطة فى تطور تاريخى مازال يوحد بين القبائل فالشعوب فالأمم، فالإنسانية.

- تطور الصراع داخل كل ثقافة بين قيم السادة وقيم المسحوقين ويمكن للدراسة أن تنطلق من أى مؤشر كالتعذيب أو الرأى المخالف مثلاً لتدرس بصفة مقارنة التطور التاريخى للظاهرة.

هناك رين مجال واسع أمام المؤرخين لدراسة مختلف المواقف أمام التعذيب، ومختلف التصورات لمواجهة إختلاف الرأى الحتمى، ومقارنة وضع المرأة والطفل والغريب إلخ ...

- الإنتقال النوعى من مفهوم الواجبات الفردية (لاتقتل - لاتظلم) إلى مفهوم الحقوق (للإنسان حق الحياة وحق العدالة) ومن مفهوم حقوق الدولة والمجموعة فى مطلق السلطة إلى مفهوم واجباتها (إحترام الحريات الفردية والجماعية).

ننطلق إذن من إعتبار الإعلان محطة تاريخية رئيسية فى تطور بطئ لصراع قديم قدم الإنسانية فحواه بلورة تصور جماعى لعلاقة مثلى ترتبط

بها الأفراد والجماعات والمؤسسات وتحقق حالة مرغوباً فيها.

نقرأ الآن بنود الإعلان ونذكر دوماً أننا أمام آخر نقطة فى محاولة جماعية لتعريف إنسان المستقبل.

إنتبه إلى أهم فقرة فى الديباجة.

"ولما كان تناسى حقوق الإنسان وإزدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنسانى، وكان غاية مايرنو إليه عامة البشر إنبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

فإن الجمعية العامة (للأمم المتحدة) تنادى بهذا الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بوصفه المثل الأعلى المشترك الذى ينبغى أن تبلغه كافة الشعوب والأمم".

نحن إذن على خط أفقى، نقطة إنطلاقه الأعمال الهمجية الناجمة عن تناسى حقوق الإنسان ونقطة النهاية فيه تحقيق هذا المشروع الجماعى الجبار الذى هو سيادة حقوق الإنسان.

لاحظ أن كل الشعوب والأمم مطالبة بتحقيق هدف واحد وهذا أمر فى غاية الأهمية لأنها أول مرة فى التاريخ تجتمع فيها كل الخصوصيات الحضارية وكل القبائل البشرية على مشروع مشترك لإعلان نقطة تحول فى تاريخ الإنسانية، ولحظة إنتقالها من مستوى إلى آخر. هو أول نص مشترك يبشر بوحدتها وتوحيدها، هو وفاق حضارى حول جملة من الضوابط التى تعرّف وتحدد إنسانية تريد أن تكون صانعة مستقبلها، لكنه أساساً برنامج ومشروع فما هى معالمه.

الدوائر الأربع

لابد من نموذج واضح حتى وإن كان ساذجاً وبسيطاً لفهم طبيعة ومستويات إنتهاكات حقوق الإنسان.

لنتصور أربع دوائر متقاطعة أو متداخلة تحدد أربع مناطق مترابطة أوثق الإرتباط وفى آن واحد مستقلة بذاتها خاضعة لقوانينها وديناميكيتها الخاصة.

الفضاء الأول هو الفضاء السياسى والذى تتحكم فيه علاقات الدولة بالدولة وعلاقة المواطن بالدولة.

بقدر ماتكون هذه العلاقة مبينة على السيطرة والقوة بقدر ماتصبح الإنتهاكات من تحصيل الحاصل.

يشكل الفضاء الإقتصادى مستوانا الثانى وتخلقه علاقات البشر كمنتجين ومستهلكين وهو وثيق الإرتباط بالمستوى السياسى وفى آن واحد مستقل عنه.

والقاعدة أنه كلما ضعفت إمكانيات الإنتاج المادى داخل هذا الفضاء محلياً أو عالمياً وبقدر ماوزع الإنتاج ظلماً وإجحافاً بقدر ماتزداد الإنتهاكات خطورة وعمقاً لاغية أبسط مقومات إنسانية الإنسان وأهمها.

تشكل الصورة التى يحملها الإنسان عن نفسه ومحيطه، الفضاء الثالث وتتحكم فى هذه الصورة التى تخلقها وتتعهدها الثقافة وتكون مصدراً هاماً للإنتهاكات عندما تنفى حسب مقولات الصورة هذه الخاصية الإنسانية أو تلك، هذا الحق أو ذلك للآخر سواء أكان منتمياً للجنس أو العرق أو الطبقة أو الدين الذى لاتنتمى إليه.

أننا ننسى غالباً أن هذه الدوائر الثلاث المستقلة المترابطة تتفتح فى آخر مطاف على مستوى رابع وأخير لاتقل فيه إنتهاكات حقوق الإنسان خطورة وإنتشاراً عن المستويات الأخرى.

هذه الدائرة الرابعة هى العائلة (وفى العديد من بلدان أفريقيا وأمريكا ماتبقى منها).

هى تخضع حقاً للآليات الضخمة وأحياناً العمياء، فكم من عائلة مزقتها الأزمات الإقتصادية أو السياسية، إلا أنه من الثابت أن لها كبقية المستويات الثلاثة إستقلالية نسبية فى إطار الترابط والتلاحم الوثيق بين مختلف الميادين.

ليس من باب الصدفة أن تتوزع جهود مناضلى حقوق الإنسان فى إتجاهين: الأول ولنسمه التوجه العام وطموحه التأثير على الآليات العمياء حتى تتوقف عن طحن الإنسان، والثانى ولنسمه التوجه المختص وطموحه تضميد الجروح وجبر الكسور.

يتهيكل التيار الأول فى إطار حركات سياسية ويتهيكل التيار الثانى فى شكل آلاف من الجمعيات الخيرية.

هو لا يستأثر بإهتمام الصحافة لأنه لايطرح إشكالية الآليات ومن ثم لا يدخل فى صراع مع القوى الجبارة الثلاث، إلا أنه تيار قوى ومؤثر فى

حركة حقوق الإنسان ويشكل أحسن مدخل لفهم مايحدث داخل الدائرة الرابعة.

يتعامل هذا التوجه المختص مع أدق الإنتهاكات وأخطرها على النظريات الساذجة والتصورات الطوباوية، لأنه يطرح موضوع إنتهاك حقوق الإنسان للإنسان داخل الخلية البشرية الأولى وفى إطار العلاقة المميزة التى يفترض أنها تجمع بين الزوج والزوجة والأبوين وأطفالهما.

تشكل وضعية المرأة وخاصة وضعية الطفل أهم مؤشرين لدراسة حالة حقوق الإنسان داخل الدائرة الرابعة.

يصعب أحياناً تصديق الدراسات العلمية الصادرة عن حالة الطفل (١) عبر العالم وتتشابه كلها فى مستوى الفظاعة والإنتشار، تبقى العائلة حقاً الوحدة الإجتماعية والخلية الأساسية، لكنها خلية بصدد التصدع وبأسرع مما نتصور، تفسر الآليات العمياء للسوق والسياسة بآثارها على العائلة الكثير من عذابات الطفل فى بلدان الجنوب لكنها لايمكن أن تفسر على الإطلاق الكثير من عذابته فى بلدان الشمال.

تطول قائمة الإنتهاكات التى يعانى منها أطفال العالم شمالاً وجنوباً داخل العائلة أو أشلائها: العنف بشتى أشكاله ودرجاته، الإغتصاب، الإعتداء بالفاحشة، الإهمال، البغاء الإسترقاق، ما أبعدنا عن الصورة المثالية للعائلة السعيدة.

إن لهذه الإنتهاكات الفظيعة جذوراً معقدة (الفقر، الأمية، العزلة، تفكك الأسرة) وأسباب نفسية أكثر تعقيداً (الأمراض النفسية والعقلية والإدمان).

تطرح الكارثة تحدياً بالغ الخطورة على حركة حقوق الإنسان، إذ تبقى العائلة التى تُهان فيها المرأة ويُذل فيها الطفل بؤرة صراعات تترسخ داخلها عادات السيطرة والإستغلال.

تعكس اللامساواة وتغذيها، تتعهد العنف وتصدره إلى كامل أجزاء المجتمع ومن ثم شمولية الإعلان وإختلاف أبعاده.

الآن نظرة سريعة خاطفة على الإعلان فى البداية ولنتصور أننا نحلق

---

١) انظر منشورات الجمعية العالمية لوقاية الطفل من العنف والإهمال IPSCAN وهى من أهم المنظمات غير الحكومتي لحقوق الطفل فى العالم.

بطائرة للتعرف على منطقة تهمنا.

تكون الصورة مثلثاً متساوى الأضلع

أول ضلع الحقوق الإقتصادية

هى تشمل البند ٢٢ (حق الضمان الإجتماعى) ٢٣ (العمل) ٢٤ (الراحة) ٢٥ (الصحة والتغذية والملبس والمسكن) ٢٦ (التعلم) ٢٧ (الثقافة). مامعنى إحلال الحقوق الإقتصادية والإجتماعية فى هذا المركز وذاك بالمقارنة مع نصوص الخلاص القديمة التى وقفت دوماً تحرر الإنسان على مشروع ذاتى أخلاقى قيمى؟

بداهة لامعنى فى التصور لإنسانية الإنسان بدون الصحة والعمل والغذاء والملبس والمسكن والتعليم والثقافة، فأى معنى لحياة من يفتقد الخبز واللقاح والسقف الآمن؟

ليس من باب الصدفة أن يكون التركيز على هذه الحقوق فى الوقت الذى نرى فيه تزايد الفوارق الطبقية داخل كل البلدان وبين أمم عارية جائعة وأمم أنهكتها التخمة فى ظل "إنتصار" الليبرالية؟

إن تجدد مطلب العدالة الإجتماعية عائد لاريب فيه لأن نفس الأسباب تولد نفس النتائج، السؤال هو هل حركة حقوق الإنسان هى المؤهلة لترجمة الطلب الشرعى للطبقات الفقيرة والشعوب المقهورة؟

إذا كان الرد بالإيجاب فما هو الشكل الذى ستتخذه هذه المطالبة؟

إنه لايمكن أن يكون شكلاً متجدداً من أشكال الدكتاتورية إذ اتضح بصفة لم تعد تقبل النقاش أنها إحدى أهم أسباب تفقير الشعوب وإذلالها، وآليات هذا التفقير معروفة بعد أن برزت كل عيوب التنظيم الإستبدادى عبر مختلف أشكاله الشيوعية أو فى العالم الثالث.

تتصليب إرادة الزعيم الملهم لقهر "التخلف"، تجند الطاقات، تنجح الإرادة إلى مدى، لكن هاهى العوامل السلبية القاتلة الموجودة ضمنياً داخل الإختيار قد بدأت تتبلور وتنفث سمومها القاتلة.

تفرز عبادة الشخصية، الردائقراطية التى تعلم أن الولاء وليست الكفاءة هى مقياس النجاح، تملأ الردائقراطية كل دواليب أجهزة الدولة وتبدأ هذه الأخيرة رحلتها نحو الهاوية.

تغيب ملكة النقد لأنها خطرة على البنيان بإسره فتضيع كل فرص تصحيح الأخطاء وفى كل المستويات.

بغياب الحرية تنتفى المنافسة، تُصاب الدوليب بالتحجر والتخشب، تستشرى اللامبالاة والإستقالة، تزداد الأخطاء، ترتفع أصوات الإحتجاج فتُقمع لتتصاعد خطورة عوامل الموت.

تختفى الفعالية من دنيا السياسة ومن دنيا الثقافة ومن دنيا الإقتصاد ومن دنيا التنظيم فيأتى الإفلاس عاجلاً أو آجلاً على الصعيد الشعبى والعائلى.

تصبح الحريات لأنها تفرض المنافسة والنقد وتصحيح الأخطاء فى الابان الحل الأوحد، إذ تجمع آلاف الأدمغة للتفكير والتخطيط والتقييم.

المنطلق إذن كالآتى: لتمكين الناس من حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية وهى الأصل والركيزة فلابد من آليات سياسية تمكن من فضح التجاوزات أى الإمتيازات اللا مشروعة والتعرض للنواقص.

ولابد حتى تُترجم هذه الأهداف العامة من إمكانية التجمع داخل تنظيمات سياسية تدافع عن حقوق الأغلبية ولابد من تمكين القوى الممثلة لهذه الأغلبية من التوصل إلى السلطة بصفة سلمية، ولابد من إيجاد حل سلمى لتقييم فعاليتها فى ضمان هذه الحقوق، وإستبدالها بصفة سلمية إذا لم تظهر نجاعتها فى توفير العمل والصحة والتعليم والثقافة.

يقسم المشروع العالمى هذه الحريات الضرورية لرفع درجة الفعالية فى قيادة المجتمع إلى ثلاث: حرية الرأى (البند١٩) وحق التنظيم (البند ٢٠) وحق إختيار الحكام وفق إنتخابات حرة نزيهة (البند ٢١).

هل يمكن لمجتمع أن يتحمل أى رأى؟ ألا تدخل الدعوة إلى التمييز الجنسى والعرقى والطبقى والشوفينى تحت طائلة حرية الرأى؟

ماذا عن المفارقة الكلاسيكية حول خطر تمتع أعداء الحرية بالحرية وتنتج عنها إشكالية تمكين اللا ديمقراطيين من الفوز بالسلطة ديمقراطياً لإغتيال الديمقراطية.

نحن أمام إشكاليات صعبة وخطيرة، والبت فيها مسؤولية كبرى لأن لخيارات مثل هذه آثار تهم حياة أنظمة ودول ومجتمعات.

للخروج من المفارقة يجب تجاوز الثنائيات البسيطة والمبسطة وطرح الإشكاليات من وجهة نظر تفسح المجال لمنطق يزن الخيارات بسلبياتها وإيجابياتها ويختار أخف الضررين، لأن من يبحث عن وصفة مكتملة لاتفرز سلبيات ولاتتنكر لقيم أخرى موجودة كمن يحرث فى البحر

وينفى وجود الضد.

ماهى أهم معضلة وأهم خطر يواجهه المجتمع؟ بداهة هو التخلف.

تُقاس درجة الفعالية والتحضر فى أى مجتمع بقدرته على تطويقه والتقليل من اثامه مع العلم أن الحلم بإستئصاله كالحلم بإستئصال المرض والموت والشر، أى إستحالة فعلية وإستحالة نظرية.

لننظر إلى حرياتنا الثلاث من هذه الزاوية.

لاحظ أنها لاتنفى العنف ولاتهرب منه ولكنها تنقله مثلما هو الحال تماماً في لعبة الشطرنج من مستوى الفعل إلى مستوى الرمز.

الرأى الحر مؤلم ومؤذى ومن ثم حساسيتنا كلنا تجاهه لأنه الوجه المقنع والمغلق والمهذب للعنف، فالكملة تفضح وتضعف وتجرح.

لكن اللامعقول فى هذه الحرية هو أنتخاصم بالألفاظ أم نستل الأسلحة التى تجرح وتقتل بحق والقاعدة أنه بقدر مايُطلق المجال للكملة الحرة بقدر ماتخفت حدة القتل.

لابد للمتحاربين أن ينتظموا فى وحدات مقاتلة تهاجم وتدافع تفتك وتتحصن، تناور وتتحالف إلخ... هذه الوحدات المقاتلة بالكلمة البديل هى الأحزاب والتنظيمات.

يقع الفصل فى ساحة حرب إسمها الإنتخابات أين تكون الغلبة للجيش الأكبر عدداً وهو الإتفاق الضمنى والمركزى فى الديمقراطية أى حقن دم السلطان ودماء المتنازعين بالمعركة الرمزية والقتل الرمزى.

إن من يتابع عن كثب حياة المجتمعات الديمقراطية ليفاجأ دوماً بخصومات وصراعات لاتنتهى فى الصحافة، فى البرلمان، بين الأشخاص، بين الأحزاب والمنظمات لكنها تُفض دوماً بالإمتثال إلى قانون وإلى صندوق الإقتراع، مما يجعلنا نصف الديمقراطية بأنها حرب سلمية. لاجدال أن الإنزلاقات الممكنة لحرية الرأى ومحاولات أعداء الديمقراطية إستغلال قواعدها لإغتيالها تبقى فى آخر المطاف إذا أُنتبه لهذه المهالك، أقل خطراً على المجتمع من العنف المدمر الذى يتفجر دورياً من مجتمعات عجزت عن التخلص من الحرب بالإرتقاء إلى مستوى الحرب الرمزية.

الخطر كل الخطر الآن أن نخلط بين أشكال النظام الديمقراطى وبين الديمقراطية كمبدأ وكتنظيم.

أنها فى مفهوم المشرّع العالمى مشاركة قبل أن تكون تمثيلاً. يمكن

تصور دستورى يسمح بحرية الرأى والإنضمام إلى التنظيمات شريطة الإلتزام بقواعد الحرية السلمية أى أن تكون التنظيمات نفسها ديمقراطية وأن تلتزم فى أهدافها ومبادئها بالديمقراطية وترك الخيار لها لإختيار مرجعيتها.

يمكننا ذلك أن نتصور نظاماً ديمقراطياً يعطى لشبكة المنظمات غير الحكومية من نقابات وجمعيات مدنية مكانة لاتقل أهمية عن مكانة الأحزاب فى برلمان يُراعى فيه تمثيل كل مكونات المجتمع المدنى بغض النظر عن الأهمية العددية. يمكن تصور إنتخابات مباشرة من طرف الناس للبلديات ولمؤسساتها المدنية القريبة منها حيث يكون من السهل معرفة المنتخبين على أن تنتخب بدورها برلماناً تعددياً يضم ممثلى الزحزاب وممثلى المؤسسات الهامة للمجتمع المدنى كالأطباء والمحامين والعمال والمنظمات النسوية وجمعيات البيئة وحقوق الإنسان إلخ... قد ينتخب بدوره مفوض الشعب للرئاسة على أن يكون دوره ضمان الحقوق والحريات ومراقبة الآليات والقوانين.

المهم إذن ترك المجال مفتوحاً لترجمة طموحات المشرّع وليس نقل وصفات جاهزة.

هو يركز بالأساس على حرية الإشتراك فى الجمعيات السلمية والإشتراك فى إدارة شئون البلاد إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين. معنى هذا أن الديمقراطية بالأساس جوهر ومبادئ تتجاوز كل "الطقوس التمثيلية".

لاجدال مثلاً أن الإنتخابات فى أمريكا تتخذ صبغة إشهارية تهريجية تلعب فيها الثروة والديماجوجية وتقنيات الإشهار والدعاية دوراً كبيراً لخداع الناخب وتضليله لاشك كذلك أن البرلمانات التى تفرزها معارك الزحزاب المتطاحنة وفى بعض الأحيان التى ينخر فيها الفساد مثلما هو الحال فى إيطاليا واليابان ليست قدوة فى الأخلاقية السياسية والنجاعة وحتى التمثيلية.

هل يعنى هذا أن تنطلق من هذه السلبيات لرفض حق الإنضمام إلى التنظيمات وحق الرأى وحق الشعب فى التقييم الدورى لمن يحكمه؟ طبعاً لا لأن البديل كان وسيبقى الحرب الحقيقية وإنما يصبح السؤال: إنطلاقاً من التجارب المتعددة للأنظمة الديمقراطية: ماهى الأشكال الأنضج والأرقى

والأكثر فعالية لترجمة حق الرأى وحق الإنضمام إلى التنظيمات وحق المشاركة والتقييم الدورى لكل من يحكم؟

والآن آخر خاصية لهذه الحريات السياسية.

هى محورية ومن ثم موضعها الوسطى فى النص. هى الشرط الضرورى والأول لإحلال السلام من جهة والشرط الضرورى لفعالية دواليب الدولة والمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية فى حربها ضد الفقر والمرض والجهل، لكنها من حيث تدرى ولاتدرى الشرط الضرورى أيضاً لآخر سلة من الحقوق: الفردية.

آخر أضلع المثلث: الحرية (المادة١) المساواة (٢) الحياة (٣) رفض العبودية (٤) رفض التعذيب (٥) الشخصية القانونية (٦) العدل (٧،٨،٩،١٠،١١) الحياة الشخصية (١٢) التنقل (١٣) اللجوء (١٤) الجنسية (١٥) المساواة بين الجنسين (١٦) الملكية (١٧).

ولأن القانون الأول ترابط جوانب المثلث فإن الحقوق الفردية هى نتاج وحصيلة الحقوق الإقتصادية والحقوق السياسية وفى نفس الوقت سببهما لإن الإنسان المُستعبد المُهان لاينتج لامادة ولا فكراً ولا تنظيماً وإنما الدمار والخراب والتمرد والفاقة والتخلف.

تصف هذه السلة من الحقوق بإيجاز رائع من جهة وضعية الإنسان الحقيقى ومن جهة أخرى نمطاً من البشر لازال حلماً ومشروعاً. فالأغلبية الساحقة من بنى آدم تعانى من التمييز الجنسى والعرقى والدينى والطبقى، ولاتمنع جسدها من الإذى إلا بالإستكانة للضغط، والإكراه أى بالتخلص عن هذه الحرية التى تمثل سراباً بالنسبة لها.

نحن لانتحدث عن الحقوق إلا لأنها ضائعة مفقودة.

هذا يعنى أن الإعلان يصف عكسياً كل مايعرفه الإنسان المعرض لإنتهاك كرامته وجسده وحريته وتعطشه للعدل والإنصاف إلخ، لكن هذا يعنى أيضاً أن تعداد الحقوق هو إحتجاج صريح وحاد على الوضعية العادية أى غيابها. تكمن الأهمية فى أن النص يعرف الحالات المتناقضة للحريات بأنها لا طبيعية لا شرعية.

أليس هذا هو المطلوب على الأقل فى بداية معركة ضارية طويلة غير مضمونة لإنتصار للقيم والمفاهيم الجديدة؟

يكون النضال فيما بعد لينتشر الوعى ويتعمق، لتتجند الطاقات،

لتحتد المطالبة، لتتضح الأهداف الجماعية، لتنكسر العزلة، لتتراجع الإنتهاكات، لتفقد شرعيتها، لتدخل قفص الإتهام، لتشل حركيتها لتبرز داخلها اليات الحد والمراقبة...

مما نسمعه كثيراً من مآخذ على فكر المشرع العالمي أن الإنسان مطالب أيضاً بواجباته، واللامقول طبعاً أن للواجبات طبيعة أخرى وأولوية مطلقة على الحقوق نسمع هذه اللغة أساساً من أناس جعلوا من هذه التعلة مدخلاً لرفض بعض الحقوق وحتى لإنتهاك البعض الآخر منها.

السؤال: هل هناك حقاً تناقض أو تتابع زمنى بين الأ مرين أم هل هما وجهان لعملة واحدة؟

لنأخذ البند الخامس للإعلان حول حق الإنسان فى الحرمة الجسدية أ ى رفض كل شكل من أشكال التعذيب والعقوبات المشينة والحاطة بالكرامة.

يُكتب البند بصيغة الحق: لكل إنسان الحق فى الحرمة الجسدية إلخ... لكننا نستطيع أن نكتبه أيضاً كالتالى:

لى الحق فى الحرمة الجسدية أى واجبك شخصاً أو دولة أن تحترم حرمتى الجسدية.

لك الحق فى الحرمة الجسدية أى واجبى وواجب الدولة أو أى طرف ثالث إحترام حرمتك الجسدية.

لو كتبنا كل بنود الإعلان بهذه الكيفية لاتضح أن كل حقو هو واجب، وكل واجب هو حق.

التناقض بين الحق والواجب إذن مفتعل ومبنى على المغالطة وسوء النية لأن حقوق الإنسان هى واجبات الدولة وواجبات المجتمع وواجبات الأفراد وواجبات الإنسان هى حقوق الأفراد الآخرين وحتى الدولة.

لايكتفى النص إذن بإلغاء التناقض المزعوم بين الحريات الملآنة والحريات الشكلية بين الحقوق والواجبات، وإنما هو يلغى تتابعهما فى الزمان فالمقول المرفوض هنا، أن بوسعنا التضحية ببعض الحقوق مرحلياً لتتحقق كل الحقوق فى مرحلة لاحقة تقرب أو تبعد.

يتضح أن الموقف خطأ فى أحسن الحالات وخطيئة فى أسوأها لأنه إما جهل وإما خدعة مقصودة فهذا الإنسان الذى تُنتهك حرمته الجسدية لا يمكن بأى حال من الأحول أن يكون قنطرة إلى عالم لا وجود فيه لإنتهاك

الحرمة الجسدية.

يأتى هذا أو ذاك للتخلص من المفارقة بالقول أن الحق أزلى قائم الذات لكن ترجمته متروكة للمستقبل السعيد الذى سنصل إليه حتماً إن قبلنا بعض التضحيات (أى التضحية بالبعض).

يرفض النص جملة وتفصيلاً هذه التجزئة بين الحق وترجمته لأن هذا الفصل كان دوماً المدخل الرئيس للإنتهاكات والفظاعات.

نحن لانستطيع بالطبع أن نقفز من فوق واقع معقد هو نتيجة قرون من التراكمات لننطلق من الحق إلى ترجمته لكننا نستطيع أن نجعل من الترجمة مطلباً ثورياً وفورياً على أن ننتظر سوياً نتائجه وبعضها قابل للتحقيق بسرعة.

بداهة يمكن إنجاز حق الأغلبية المقهورة فى الحرمة الجسدية بسرعة بتحريم إستعمال وسائل معينة، وحقهم وواجبهم فى الحياة الشخصية.

لكن ماذا عن الحق فى العمل والعلم والضمان الإجتماعى وكلنا يعلم أن هذا أمر صعب الإنجاز لأسباب خارجة عن نطاق الحاكم والمحكوم.

الموقف الذى يطلبه النص هو إعتبار كل إخلال بالحق وضعاً شاذاً على كل الجهود أن تتضافر لإنهائه، فى إطار خطط عاجلة وأخرى آجلة للتجاوز...

أهذا ماتفعله حقاً الدول فى إطار ماتسميه سياسة التنمية؟ أحياناً نعم لكن فى ظل أنانية الطبقة المهيمنة وإستقالة النُخب وفى ظل أولويات وطنية تفضل الأمن على الأمان وأولويات دولية تتحكم فيها أما القوى العظمى أو سيادة السوق الرأسمالية.

يجب تأكيد الحق إذن فى وجه هذه القوى الهائلة وتأكيده فى كل لحظة وفى كل يوم، على أن تتم ترجمته بأكثر فعالية لتأتى أكلها يوماً بعد يوم.

نصنا إذن منطلق يصف حالة موضوعية تصاحب جل البشر إذا قرأنا بنوده بحروف النفى وجملة من الأهداف المتمحورة حول حقوق هى واجبات الكل وواجبات هى حقوق الكل.

هاقد فتح النص آفاقاً رحبة للفكر والعمل.

لايعنى المشرّع بالإنسان بداهة الفرد وإنما الإنسانية جمعاء بمختلف مكوناتها من أجناس وأعراق وشعوب وحضارات والفكرة الرئيسية

الضمنية هى تساويها فى الحقوق والواجبات والكرامة.

المساواة وما أدراك مالمساواة!

يرفض المشرّع الدخول فى نقاش عقيم وقديم.

هو ليس طرفاً فى جدال محتدم منذ وجود البشرية وسيتواصل إلى أن تنتهى ملحمتها.

لا يهمه بداهة رأى نيتشه فى الموضوع أو موقف المتنبى من الإشكالية، هو اختار عن وعى وقصد وإرادة أن ينتصر لصورة ضد صورة، أن يكرّس هذه الصورة الجديدة أن يشيعها أن يجعلها المرجع والمنطلق وحجر الزاوية فى البناء النظرى والمشروع السياسى المكمل له.

لأسباب بالغة التعقيد ولعصور طويلة سادت فى الأذهان الصورة الهرمية وأنستنا أنها لاتعكس الواقع والطبيعة بقدر ماتعكس إحدى إمكانيات تصوره وبلورته.

تشكل أصناف الحيوانات قاعدة الهرم، تنتصب الإنسانية فوق القاعدة العريضة، وتشكل بدوزها هرماً داخل الهرم تتراص الزعراق ولا يصل الذورة إلا "خير" ما أنتجته الحياة أى الرجل الأبيض الكهل المسيحى البروتستانتى الإنجلو سكسونى ذو الجذور العائلية الارستقراطية والغنية المتخرج فى أكسفورد أو هارفارد بعلامة مشرّف جداً.

يتولد من رحم الصورة نفسها النقيض والبديل وتلك سنة الحياة. يتكشف الصراخ إحتجاجاً على منطق القوة والغطرسة والعنف الضرورى لرص طبقات الهرم.

تفقد الصورة رويداً رويداً أهم أسرار قوتها أى التسليم بموضوعيتها وطبيعتها وبديهيتها. يصيبها لاوهن حتى وأن لاتختفى لأنها تعكس جزءاً من واقع البشرية أى ميلها إلى اليقين والدعة والتبسيط والعنف فى ظروف ندرة الموارد والتسابق الحاد بين الكائنات للبقاء على قيد الحياة.

تصب الأنهر والجداول لتخلق البحيرة، وتصب أفكار آتية من ألف ميدان وميدان لتساهم فى بلورة معالم الصورة الدائرية.

يستعمل المشرّع ككل فنان قدير مواد العصر وألوانه ويتصادف لحسن الحظ أن هذه المواد والألوان أعقد وأجمل من مواد الصورة القديمة، ناهيك عن تقدم تجربة فن رسم الصور وتغير "الموضة".

يكتشف العلم برهبة وخشوع التعقيد المذهل لكل الكائنات وتبهت

أفكاره المسبقة حول الحدود الفاصلة بين «ذكاء» الإنسان و«غباء» الحيوان.

يشتم الفكر وراء تعداد الكائنات عبقرية الفنان الأكبر والموسيقار الأول والشاعر الأعظم والسر المهيب واللغز المحير أى وحدة الصانع.

يعود الإحترام والتواضع.

يكتشف العلم أيضاً أن الجنس البشرى واحد عبر تعدد مظاهره وأشكاله، وإنه ينحدر من سلالة واحدة بل من أمرأة واحدة، ليست خرافة وإنما جدتنا الأفريقية لكل الأعراق. يكتشف أيضاً المرأة ليست كائناً لا ذكرى وأن الرضيع أو الطفل ليس كهلاً قاصراً أو ناقصاً، وإنما كائن خاص بذكائه ومشاعره وحاجياته وظروفه شأنه فى هذا شأن أى فصيل حيوانى، وأنه وهو فى هذه المرحلة لا يقل غرابة وتعقيداً وطاقات عن الكهل.

تواصل السياسة أى نضالات كل ضحايا الصورة الهرمية وهم أغلبية البشر تسطيح الهرم وتسويته.

تتشكل الصورة الدائرية رويداً رويداً فى أذهان الناس فتقود يد الكاتب من أين يدرى ولا يدرى ليكتب الإعلان.

الوسط والمركز هو السر المهيب.

الشعاع هو العلاقة وثيقة الإرتباط بين الصانع والمصنوع.

المحيط هو الخط الدائرى الذى تتجاوز على نطاقه كل الكائنات فى تساو مطلق بينها لنفس القرب أو البعد من المركز.

أيمكن لمنظرى الشعوب المختارة والجنس الأقوى والعرق المتفوق والأرستقراطيات الوراثية قبول الصورة الجديدة بالبساطة وبالسهولة التى يحلم بها المشرِّع العالمى؟

تواجه الصورة/ المشروع برسوخ صور ومشاريع متقدمة عليها تدخل معها فى جدال يبدأ بإشكالية مغلوطة ولا نعلم نهايته.

العالمية

نحن نستقى مفاهيمنا ونكيف مواقفنا وتصرفاتنا من أين نشعر ولا نشعر، إنطلاقاً من تصور واضح أو مبهم للعالم : الرؤية.

بكثير من التبسيط يمكن أن نقول أن الرؤية أو البارادايغم *هو هذا التصور أو على وجه التدقيق هيكله العظمى.

والتصور بطبيعة الحال غير الفرضية لأن كل فرضية هى من نتائج الرؤية وليس العكس.

مثلاً لأسباب معقدة يكف إنسان ما عن النظر إلى الطبيعة كمسرح سحرى ليقرر ليختار، ليتصرف، على أساس أنها جملة من الآليات المعقدة التى يمكن فكها والتحكم فيها.

تبرز فكرة فمصطلح العلم، تتغير فجأة كل المعطيات وتتابع الآثار الهائلة.

لننتبه إلى أنه لايمكن الحكم على الرؤية كما نحكم على نظرية بالقول مثلاً أنها صحيحة أو خاطئة، فهى ماقبل النظرية والفرضية، هى وجهة نظر بالمفهوم العادى للتغيير أى هى نظرة تلقى على العالم من زاوية معينة.

أقصى مايمكن أن نقول عن البارادايغم هو أنه خصب، ثرى، أو أنه فقير، جاف.

حقوق الإنسان هى الرؤية فى كونها لا تلغى أى فلسفة ولا تشكل بديلاً لأى دين وهى ليست نظرية لأنها منطلق ألف نظرية وفرضية، هى كما أسلفنا القول نظرة جديدة، بريئة، لاتغير شيئاً مما هو موجود، ولا

---

* النموذج المعرفى الأساسى : مجموعة المرتكزات الأبستمولوجية والأنطولوجية والسوسيولوجية التى تُبنى على شاكلتها البحوث فى حقبة معينة.

تضيف شيئاً إلى العالم المعهود ومع هذا فإن لها آثار هائلة لأنها ترى ما لا يُرى عادة، وتعيد ترتيب الحدود والفواصل.

أحسن مقارنة تحضرنا لشرح هذه الفكرة، إختلاف صورة العالم بالنسبة لمسافر ينظر إلى الإرض من طائرة وآخر ينظر إليها من صهوة حصان؛ الأرض هى هى والمسافر إنسان له نفس القدرات، ومع ذلك يالفرق بين مايرى الأول ومايرى الثانى! لا معنى بطبيعة الحال للقول بأن نظرة الطائرة أصح لأنها لاترى الجزئيات ولكنه من قبيل الإنصاف أن نقول أنها أشمل وأعمق وخاصة أنها تفرض علينا وعياً آخر بعاملى الزمان والمكان.

إن أهم مؤشر على الطبيعة البارادِيغماتية لهذا المفهوم أو ذاك هو قدرته على قلب البيت الفكرى رأساً على عقب وإعادة ترتيبه من جديد. من هذا المنظور نفهم لماذا تكون المفاهيم والمصطلحات البارادِيغماتية فى الفن والفلسفة والعلوم والسياسة نادرة جداً.

تنطلق الثورة البارادِيغماتية عادة من بروز مصطلح طارئ.

يذكرنا هذا بما يحدث على مستوى الجسم عند ظهور تغير مفاجئ على مستوى بنك المعلومات الجينية التى تتحكم فى خصائصنا الوراثية فيؤدى تغيير فى مقطع ما من التعليمات الكيماوية التى تشكل الشفرة الجينية إلى سلسلة من النتائج المتتابعة المتسلسلة المترابطة تؤدى بدورها إلى ظهور خصائص ومواقف وتصرفات جديدة.

نستطيع إنطلاقاً من هذه المقارنة وربما بشئ من التجاوزات أن نقول أن البارادِيغم هو طفرة Mutation لكن فى مستوى اللغة البشرية مثلما يشكل ظهور الكلام طفرة على مستوى البرنامج الجينى للإنسانية.

حقوق الإنسان إذن بارادِيغم لأنها طفرة فى اللغة، مثلما تشكل الكهرباء تحولاً جذرياً فى التكنولوجيا.

فرضت علينا طفرة التلفزة دكتاتوريتها، تفرض علينا حقوق الإنسان، تصوراً جديداً للعالم والإنسان، تضع أمام أنفنا إشكاليات غير معهودة، تجبرنا على أن نتفلسف حولها، وأن نبنى نظريات لدحضها والتشكيك فيها، وأن نكيف مواقفنا وتصرفاتنا من خلال رؤيتها، أن نؤسس روابط وجمعيات للدفاع عنها إلخ...

من أولى وأهم الترتيبات والإشكاليات النظرية للباراديغم قضية العالمية فلتكن رائدنا ودليلنا للتعمق من جهة في الطبيعة الباراديغماتية لحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى لفهم إحدى أهم دعائم التصور الجديد الذى تحمله فى طياتها.

تطرح القضية دوماً فى إطار ثنائية مهيكلة هى العالمية / الخصوصية.

نرفع من البداية درجة الحذر لأن من طبيعة كل الثنائيات (مثالية/ واقعية/ روح/ جسم/، إشتراكية/ رأسمالية إلخ...) أن تدخلنا فى طريق ذى إتجاه واحد هو المنهج التفاضلى، يسقط الفكر منذ البداية فى فخ هو صانعه، ويبدأ النقاش من حيث يجب أن ينتهى، أى طرفى المعادلة أحسن، أضمن أصح إلخ...؟

لنرفض من الآن دخول هذا النفق المسدود ولنتذكر دوماً أن من طبيعة كل الثنائيات فتح آفاق وإغلاف أخرى، الكشف والتعتيم على إمكانية وجود حل ثالث وثنائيات أكثر دسامة، وأساساً أنها مصطنعات فكرية مؤهلة للموت. يكون التعامل الأجدى مع النصف الأول من الثنائية بوضعه على طاولة التشريح للملاحظة والوصف وتعليق كل حكم معيارى وإرجائه إلى مابعد عملية التثبت.

المستوى الأول

العالمية تشخيص يلاحظ التداخل والترابط المتصاعد السرعة والتعقيد للفضاءات الأمنية والإقتصادية والإعلامية والسياسية للشعوب والأمم البشرية، هذا التداخل المفروض فرضاً بترتبات الطفرة التكنولوجية التى شهدها القرن العشرون والتى أدخلت الإنسانية في حقبة تاريخية جديدة.

هذا التشخيص هو أساساً تسجيل للتغيير الجذري الحاصل فى تركيبة وهيكلة العالم كماً وكيفاً.

نحن غير مطالبين فى هذا المستوى بموقف وإنما بوعى بأهمية وخطورة مايجرى حوالينا.

لاحظ علو برج المراقبة الذى تنطلق منه النظرة الباراديغماتية. نحن لاننظر إلى ماهو أمامنا ووراءنا من صهوة الجواد ولكن من الطائرة، بل وحتى من المكوك الفضائى.

انت من هذا الوضع مجبر على الإنتباه إلى تواجد وترابط الإشكاليات

الكبرى والمساحات الضخمة، والأبعاد الكبيرة. تبهت من هذا العلو آلاف الإشكاليات، تأخذ حجماً غير الذى كانت تستأثر به وأنت على صهوة الجواد، تنفجر إشكاليات أخرى كانت غائبة لقصر الرؤية وضعفها، تتغير بصفة واضحة أو مبهمة المقاييس والأولويات، وتتضح شيئاً فشيئاً معالم إستراتيجيات لم تكن تخطر على بال الفارس.

هل من الضرورى أن تناقش المستوى الأول أى العالمية كتشخيص لحالة التكنولوجيا المعاصرة؟ طبعاً لا لأنها بهذا الفهم معطى ولايمكن أن تكون فرضية، والنقاش لايكون فى الموجود الفارض وجوده.

نحن أمام سيل جارف لاينفع فيه رأى سلبى أو إيجابى. نستطيع أن نسبح فى خضمه ومن المستحسن أن تكون السباحة فى إتجاه التيار. نستطيع أن نبنى السدود لتحويل وجهته فى هذا الإتجاه أو ذاك، نستطيع تطويق بعض المضاعفات السلبية إذا كانت لنا القوة الكافية، لكننا لا نستطيع شيئاً أمام ظاهرة التداخل المتسارع لكل الفضاءات البشرية، وضرورة تنظيمها. يتراجع شعورنا بالعجز إذا تناولنا المستوى الثانى للمفهوم.

نحن لا نتعامل مع الفضاءات المتداخلة، كبشر هلاميين ولكن كأفراد وشعوب لم تنل نصيبها من الدنيا، بل ومعرضة لشتى مضاعفات القوة من تمييز وفقر وتبعية وإستلاب وتغريب ثقافى.

المستوى الثانى

الفرضية: العالمية محاولة (قد تنجح أو لا تنجح ككل محاولة) لتنظيم تداخل الفضاءات الأمنية والإقتصادية والإعلامية والسياسية وفق قواعد وقوانين تشكل أرضية مشتركة للتعامل بين أمم وشعوب كدستها التكنولوجيا على بعضها البعض.

لاحظ في هذا المستوى إحدى أهم خصائص البراديغم.

هو يواكب أحداثاً إنتقالية فى غاية الخطورة، هو المطر المنهمر من تلبد السحب وإنفجار الرعد بعد طول الإنتظار، هو حصيلة تغييرات هامة وفى نفس الوقت العامل الفاعل، المخصب الذى سيتولد عنه الجديد والطارئ والهام.

حكم الحس الشعبى الذى لا "يخطئ" على هذه القوانين عندما خرج فى المظاهرات الصاخبة إبان حرب الخليج رافعاً شعار: الشرعية الدولية

قوانين إستعمارية!!!

نأخذ النصوص وهاجسنا الأوحد هل العالمية القانونية هي التشريع المعاصر لقانون الغاب السائد بالفعل والممارسة، أم هل هى إنتصار لعدالة مازالت تبحث عن التحقيق؟

يصبح للتساؤل وللنقاش معنى لأننا طرف فى عملية هيكلة هذه الفضاءات وسن القوانين المنظمة لها... نحن جزء لا يتجزأ من هذا العالم ومن هذه الإنسانية التى تدبج الإعلانات والمواثيق والمعاهدات بإسمها، وبالتالي يعطينا البارادايغم الحق المبدئى وغير القابل للتصرف للنظر فيها وأساساً لطرح السؤال: أهذه العالمية القانونية فى صالحنا أم لا؟

إن أهم مايسترعى الإنتباه شكلاً فى حقوق الإنسان أنها أساساً، منذ البداية وبصفة مباشرة جملة من النصوص القانونية، التشريعية، الجافة لا غير، فلا ميثولوجيا، ولا فلسفة، ولاتعلمن يسبق أو يمهد ليفرض الإعتقاد فى القداسة أو الحقيقة أو الحتمية العلمية لإنتصارها (١).

الثابت أن القانون فى كل أيدولوجيا هو بيت القصيد، لأن الإشكال الحقيقى هو كيف نفعل وليس لماذا نفعل.

تمر حقوق الإنسان مباشرة إلى كيف نفعل أى كيف ننظم العلاقات والفضاءات بين كل الأطراف المتنازعة ويبقى على الفكر أن ينطلق من القانون ليكشف اللامقول والمسكوت عنه عقائدياً وفلسفياً وكان متعوداً على العكس.

هل هى روح العصر التى لم تعد تأبه للزخرف الميتافيزيقى أم هل أن هذا البتر هو جزء من بارادايغم يعرف إستحالة الإتفاق على المدخل وضرورة الإتفاق على المخرج.

لا يبقى أمامنا إذن إلا تقليب النصوص الجافة وهاجسنا الأوحد هو هل جاءت هذه النصوص المنظمة للعالم لتكرس واقع القوة وتبرره أم هل جاءت لتنفى عنه كل شرعية وتغرس مسماراً فى نعشه.

تخضع هذه النصوص حقاً لموازين القوى لكنها تبقى فى الأساس وفى خطوطها العريضة فى مصلحة المضطهدين والمقهورين أكانوا أفراداً أم

(١) حقوق الإنسان المجلد الأول والثانى إعداد الدكاترة بسيونى/ م. الدقاق/ ع و زى، دار للملايين - بيروت.

جماعات أم شعوباً.

استغرقت عملية تدبيجها ربع القرن الأخير، ومازالت مستمرة تنظم شتى مجالات الحياة الجماعية على كرة أرضية اتضح اليوم للجميع أنها مركبة فضائية تسبح فى الفضاء اللانهائى، إن غرقت غرق كل ركابها وإن طفت طفا كل ركابها من أهم ماتعرض له المشرّع العالمى فى إطار مهمته الأولى أى إحلال الأمن والسلم في العالم، توضيح واجبات وحقوق الشعوب يتضح هذا الأمر الهام فى أكثر من موضع ومع هذا لايفرد الإعلان العالمى بصريح العبارة بنداً خاصاً لحق تقرير المصير إلا أنه يدين بصفة واضحة فى المادة (٢) أى "تمييز على أساس الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى ينتمى إلى الشخص سواء أكان مستقلاً أو موضوعاً تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتى أو خاضعاً لأى قيد آخر على سيادته".

يُعاب على الإعلان قبوله الضمنى بأن يكون هناك قيد على سيادة شعب ما إلا أن علينا أن نتذكر أن المشروع الأول كان يحتوى على ٤٨ بنداً، وأن من بين البنود التى أُسقطت بند يتعلق بحق تقرير المصير وذلك تحت الضغوط الهائلة التى مارستها الدول الإستعمارية.

قيد المشرع حتى وهو فى هذه الفترة التى كان ميزان القوى فيها لصالح الإستعمار الدول بأكبر عدد ممكن من القيود.

يطالب فى المادة الخامسة عشر بأن يكون "لكل إنسان الحق فى جنسية" وهو يعود إلى حق تقرير المصير من الباب الضيق حيث يقول فى البند الواحد والعشرين: "لكل شخص حق المشاركة فى إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون فى حرية".

مما لاشك فيه أن أى شعب يدير شؤونه بنفسه ويختار بحرية من يمثله هو شعب قرر مصيره وحصل على إستقلاله الفعلى تجاه القوى الخارجية والداخلية على حد السواء.

بتطور موازين القوى التى فرضتها نضالات الشعوب المُستعمرة يستطيع المشرّع العالمى أن ينتقل إلى مرحلة ثانية وهى إعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المُستعرة (ديسمبر ١٩٦٠)

تشكل هذه الوثيقة منعطفاً هاماً خاصة وأنها تشرّع لنضال شعوب عديدة كانت ترزح تحت الإحتلال نافية كل تبرير أخلاقى وقانونى

للإستعمار.

تقر الوثيقة أن للأمم المتحدة "دوراً هاماً في مساعدة الحركة الهادفة للإستقلال فى الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى" هى تعترف بهذا لأنها "على بينة من أن تفاقم المنازعات الناجمة عن إنكار الحرية على تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها يشكل تهديداً خطيراً للسلم العالمى"، ومن ثم تركز الوثيقة على إيمانها "بإن لجميع الشعوب حقاً ثابتاً في الحرية التامة وفى سلامة ترابها الوطنى".

تأتى بعدها فصول إعلان ١٩٦٠ ومن أهمها البند الأول الذى يربط بصفة واضحة بين حقوق الإنسان وإستقلال الشعوب إذ يقول المشرّع العالمى: "إن إخضاع الشعوب لإستعباد الأجنبى وسيطرته وإستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين".

يعلن المشرّع آنذاك أن "لجميع الشعوب الحق فى تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسى وأن تسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الإقتصادى والإجتماعى والثقافى".

يحدد المشرّع موقفه أكثر عندما يكتب بصريح العبارة فى البند الرابع "يوضع حد لجميع الأنواع المسلحة أو التدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب التابعة".

يبقى الإعلان حبراً على ورق فى خصوص الشعب الفلسطينى، إلا أنه من الضرورى إبراز الأمر لأن الخروج على القانون لا يلزم الضحية أو لا يشكل حجة على القانون إنما يعرف بالمجرم والجريمة.

تندرج بصفة طبيعية فى هذا الإطار الحقوق التى تهم الفرد كفرد داخل المجموعة العريضة المضمونة الحقوق كمجموعة.

فالإنسان فى الإعلان العالمى هو فى آن واحد كل إنسان على سطح الأرض أى هو الإنسانية وهو إنسان مفرد، منفرد، متفرد.

يواصل المشرّع الدولى تضييق الخناق على الخارجين على القانون عندما ينتقل من الإعلان إلى العهدين الدوليين أى من النداء إلى الأمر.

يتفق "العهد الدولى الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية" و "العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" ١٩٦٦ فى بندهما الأول على وضع حق تقرير المصير فى موضع الصدارة.

يقول المشرّع العالمى فى هذا البند :

"لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهى بمقتضى هذا الحق حرة فى تقرير مركزها السياسى وحرة فى السعى لتحقيق إنمائها الإقتصادى والإجتماعى والثقافى".

إن مايميز العهدين عن إعلان تقرير المصير هو الطبيعة الإجبارية لكل الدول الموقعة، وهما يشكلان مع البروتوكول الإضافى مراسيم التنفيذ للإعلان العالمى لحقوق الإنسان (١).

يضع المشرع العالمى بهاتين الوثيقتين الإستعمار الإسرائيلى خارج المبادئ والقيم الجماعية التى يريدها قاسماً مشتركاً بين الشعوب والحضارات وخارج القانون المنظم للتعايش المشترك. يواصل دعمه لنضالات الشعوب المقهورة عبر جملة من المواثيق والإعلانات والمعاهدات الأخرى التى تتوجه إلى الشعوب التى احرزت شخصيتها الدولية ودخلت مجتمع الأمم من أوسع أبواب الإستقلال وأضيق أبواب التبعية.

يعطى القرار حول "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" (ديسمبر ١٩٦٢) للشعوب الحق الثابت فى التصرف فى مواردها.

هو يشجب ويمنع الإستغلال الأجنبى ويعترف لجميع الشعوب بحق التقدم الإجتماعى فى إعلان التقدم الإنمائى فى الميدان الإجتماعى (ديسمبر ١٩٦٩).

تتراكم المعاهدات والمواثيق التقنية ذات الأهمية القصوى لتنظيم علاقات الشعوب عبر تبادل المعلومات، ونقل البضائع، وإستغلال البحار والأنهر والفضاء، وتنظيم إنسياب الطائرات فى السماء، وحماية البيئة والتحكم فى الذرة إلخ.

تحتل حقوق الشعوب إذن حيزاً واسعاً فى كتاب القانون للمشرّع العالمى الجديد والتوجه الثورى هنا التواصل والتكامل الذى أضفاه على الحقوق الفردية فى علاقتها بحقوق الشعوب.

لا معنى للحقوق الفردية إلا بتوفر شروط الحقوق الجماعية من دولة وإستقلال وحرية وإنماء، وثقافة خاصة، لكن، لا معنى لحقوق الشعوب إن

---

(١) وكان من المقرر أن يتبعاه بسرعة إلا أن صعوبة الوفاق جعلتهما لا يبرزان إلى الوجود إلا بعد ثمانى عشرة سنة من ولادة الإعلان.

لم تركز على الحريات الفردية، إذ لا وجود لشعب حر بمواطنين مستعبدين، ممنوعين من ممارسة حرياتهم السياسية ومن ثم تركيز المشرّع على ضرورة تمتع كل مواطن بحقه فى الرأى المخالف والإنضمام المستقل إلى التنظيمات والتقييم الدورى والنزيه لمن استلم مؤقتاً وظيفة السلطة.

تنتفى نهائياً فكرة الإستبداد العادل أو الدكتاتورية الوطنية بإعتبارها مفارقة لفضية من نوع الرجل النسوى والنار الباردة والزنجى الأشقر.

تستحيل من هذا المنظور عملية التفاعل بالنسبة للإنسان الفلسطينى مثلاً، حيث ينعدم الصراع الداخلى بين دولة غير موجودة ومواطن لم يُخلق بعد.

تنكمش الحقوق إلى الحد الأدنى "كحق إلتماس ملجأ فى بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الإضطهاد" (المادة ١٤ من الإعلان) أو كالإحتماء بالإتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية.

يكون الحق فى الوطن إذن الحق الأول لكن الوطن لا يُبنى إلا بحرية أبنائه وكرامتهم.

لا شك أن العلاقة الجدلية بين حقوق الفرد وتقرير المصير تجعل مركز القوة فى الصراع من أجل حقوق الإنسان متمحوراً حول الحقوق الفردية والحريات الجماعية في حالة وجود الوطن ومتمحوراً حول إيجاد شرطها الأول أى الوطن نفسه فى حالة غيابه.

تعيد حقوق الإنسان ترتيب بعض من أقدس مفاهيمنا وعلى رأسها الإستقلال وهو صنفان اثنان لامعنى للواحد دون الآخر.

هناك الإستقلال الأول للشعب عندما يتمتع بحق تقرير مصيره تجاه دولة أجنبية تتحكم فيه وترفض له حقه فى بناء دولته الوطنية.

هناك إستقلال ثان لايتحقق إلا بعد نضال مرير وطويل عندما تحل الدولة الوطنية محل الدولة الأجنبية للإستبداد بالشعب وكم من دولة "وطنية" عاملت شعبها وكأنها قوة إحتلال تمتص خيراته، وتنتهك حقوقه، وتقيد طاقاته. نكتشف إذن أن المشرّع العالمى هو منظر الإستقلالين وأنه ذهب فى إنتصاره لحقوق الشعوب أبعد من أى وطنى كلاسيكى لأنه جعل حرية وقوة الشعب من حرية وقوة مواطنية والعكس بالعكس.

يشكل التمييز الشغل الشاغل للمشرّع العالمى، ومن ثم تعدد وأهمية

الإعلانات والإتفاقيات التى خصصها للتأكيد على حقوق كل المجموعات المعرضة للإنتهاكات والتجاوزات لسبب اللون أو الجنس أو الدين أو العمر.

"كل مذهب قائم على التفرقة خاطئ والتمييز إهانة للكرامة الإنسانية يجب وضع نهاية لكل مظاهره" إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى: نوفمبر ١٩٦٣.

"تتعهد الدول الطرف بحظر وإنهاء أى تمييز عنصرى يصدر عن أى أشخاص أو جماعة منظمة، وتشجيع المنظمات والحريات الإندماجية" الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى: يناير ١٩٦٩.

"الميز العنصرى جريمة ضد الإنسانية والمسؤولية دولية، والتعهد جماعى بردع ومعاقبة الأشخاص المرتكبين لهذه الجريمة" الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها: نوفمبر ١٩٧٣.

"يمثل التمييز ضد المرأة، بإنكار أو تقييد تساويها فى الحقوق مع الرجل، إجحافاً أساسياً ويكون إهانة للكرامة الإنسانية" إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة: نوفمبر ١٩٧٦.

"تشجب الدول التمييز وتقرر إتخاذ كل التدابير للتعجيل بالمساواة الفعلية" إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: ديسمبر١٩٧٩.

"للمرأة حق التصويت والإنتخاب وتقلد الوظائف مثل الرجل" إتفاقية الحقوق السياسية للمرأة: ديسمبر ١٩٥٢.

"ضمان الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية للطفل واجب كل الدول" إتفاقية حقوق الطفل: نوفمبر ١٩٩٠.

بداهة نحن أمام نصوص لاهم لها إلا التشريع للمساواة والتحرر سواء تعلق الأمر بالأقليات العرقية والقومية والدينية أو الشعوب المقهورة.

لننتبه إلى أن هذه المواثيق سبقت إستقلال بلدان أفريقيا، فإعلان حق تقرير المصير ولد سنة ١٩٦٠، أى فى خضم حرب تحرير الجزائر كماجاء قرار سيادة الشعوب على مواردها الطبيعية سنة ١٩٦٢ والحال أن جل الشعوب كانت (ولا تزال ترزح) تحت ظل الإستغلال الإقتصادى.

جاء أيضاً إعلان الحق فى التكنولوجيا سنة ١٩٧٥ وكنا آنذاك بعيدين

كل البعد عن موضة نقل التكنولوجيا.

من أين أتى إذن الشعور والشعار بأن الشرعية الدولية قوانين إستعمارية؟ شتان بين أن نقول: هذا القانون لا يُطبق أو هو يُطبق بصفة إنتقائية، وبين أن نقول: أن هذا القانون يُطبق بصفة غير عادلة "فبلاش قانون".

أن موقف الساخرين من الشرعية الدولية كموقف الساخر من قانون الطرقات لأن سائقاً متهوراً احتقر إشارة المرور أو لأن الشرطى مرتشى يغمض العينين عن هذا ويعاقب ذاك.

الإستنتاج الأوحد ونحن نغلق كتاب القانون أن العالمية كتشريع ينظم الفضاءات المتداخلة، هى أرقى مايمكن أن نطمح إليه، أنها تستجيب لكل طموحاتنا، انتبه الآن إلى الوجه الآخر أى عظم المسؤولية التى تحملنا إياها هذه المسطرة القانونية الكونية، فواجباتنا أفراداً وشعوباً على الصعيد النظرى هى الوجه الآخر لحقوقنا. نحن لا نستطيع أن ننهى عن المنكر (أو أن نشتكى منه) وأن نأتى بمثله.

المستوى الثالث

الفرضية: العالمية توجه سياسى - إقتصادى - عسكرى يرمى إلى توحيد العالم كما وحدت بروسيا ألمانيا إى إنطلاقً من مركز قوى يفرض على الدول بالتدخل العسكرى أن تطلب الأمر بالإنصياع للقوانين والقيم الجديدة. هذا المركز غطاؤه الأمم المتحدة، وهيكله مجلس الأمن بتركيبته الحالية، ومحركه الحقيقى الشركات العالمية والبيت الأبيض الأمريكى. لاحظ مجدداً خطورة الآثار العملية للرؤية الجديدة.

هاقد توسع الطموح السلطوى وأفق المشاكل إلى كل شعوب وأمم العالم بدون إستثناء وكان مقصوراً إبان سيادة تصور آخر للعالم على حدود القبيلة، أو الوطن.

ما الفائدة من قوانين تبقى حبراً على ورق؟ جميل جداً أن تمنع العالمية القانونية التمييز والإضطهاد والإستعمار وأن تعطى لكل الشعوب الحق فى الإنماء والتكنولوجيا والأمن إلخ... لكن من سينفذ أوامرها ومن سيعاقب على خروقاتها.

لا جدال أن كل قانون بدون قاض وشرطى هو إما أمنية جميلة وإما صرخة فى واد. فمن هو قاضى العالم وشرطى الأرض؟

تدخلنا هذه الإشكالية إلى المستوى الثالث للعالمية أى المشروع السياسى المبهم أو الواضح الذى يطمح إلى السيطرة على الأرض بحجة تطبيق هذه القوانين (كذباً أو صدقاً).

نحن لانعى عادة أن مشروع التحكم في مقاليد العالم قد خطا خطوات جبارة وأن هناك أخطبوطاً إقتصادياً مصرفياً غير مرئى يفرض أوامره ونواهيه على أكبر الدول وأن حكومة الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن التصدى له. نحن لا نرى من جبل الجليد إلا قمته، بل ومن الممكن أن إنتباهنا موجه ضد السافر والواضح منه لكى نواصل تغافلنا عن القوى الحقيقية التى تسير العالم أو على الأقل بعضاً من أهم دواليبه.

عودة إلى قمة جبل الجليد ولا ننسى أبداً أنها جزء من إشكالية أضخم وأعقد. نحن نعايش اليوم ظاهرة أسمها التدخل وتعرف أيضاً بأنها حق بل وتدعى أنها ليست مواصلة السياسات الإمبريالية القديمة، لأنها هذه المرة فى خدمة كتاب القانون وأهدافه النبيلة.

أن هذه الظاهرة وتشريعها بإسم حقوق الإنسان هى المؤشر الأكثر وضوحاً اليوم على وجود نواة فعلية فى العالمية لتوجه سياسى مستقبل يرتكز على التكنولوجيا ويتذرع بالقانون العالمى لتوسيع سلطانه إلى العالم أجمع.

نعلم أن التدخل فى شؤون الغير قاعدة من قواعد التاريخ، لأن الفضاءات البشرية كانت تبحث دوماً عن نقط الإلتقاء.

نعلم أن التداخل المتسارع للفضاءات هو فى حد ذاته تدخل، وكم من دولة إستبدادية تعيش كسر مونوبول الإعلام الذى كانت تتمتع به من قبل الهوائيات الضخمة كشرخ خطير فى سيادتها.

التدخل إذن من الآثار الحتمية للتداخل والإحتجاج على وجوده كالإحتجاج على وجود الشر إضاعة للوقت والجهد.

السؤال: ماهى إنطلاقاً من التجارب المعاصرة، خصائص هذا التدخل هل هو فى خدمة الشرعية العالمية، أم هل هو فى خدمة المصالح الخاصة؟

يحضرنا هنا قصر التجربة التاريخية للمعاينة، لكننا محقون فى تخوفنا من أن يتخذ التدخل وجهة لا رجعة فيها وأن تكتسب بفضله العالمية بعداً يجعل القبلية والعنصرية والشوفينية التى جاء القانون العالمى لطردها من الباب تعود من النافذة بأسرع ما نتصور.

من أهم خصائص التدخل اليوم:

أنه يستمد مشروعيته من هيكل لا ديمقراطى تتمتع فيه بعض الدول بحقوق باهظة والبقية شهود زور وبالتالى فإن تطبيق القانون مفوض إلى هيكل هو فى آن واحد الخصم والحكم. هل نحن من أين نشعر ولا نشعر بصدد الإنتقال إلى دكتاتورية كونية تستمد مشروعيتها من قانون الحرية والديمقراطية، لفرض حكم أقلية مسلحة غنية على أقلية فقيرة تابعة.

لن يكون هذا مُستغرباً. ألم تعرف كل محاولات التحرر مثل هذا المصير المأساوى فى الماضى.

أنه ينحو إلى إتخاذ أشكال متزايدة العنف، فمن قطع المعونة عن الإنظمة السياسية التى لاتخضع للقانون الدولى إلى حملات عسكرية تدفع ثمنها شعوب مثقلة بالديون والأمراض والفقر إلى حصار يزيد معاناتها، مشكلاً عقوبة جماعية وذلك باسم قانون أهم ركائزه البراءة المسبقة للمتهم، وإستقلالية المحكمة، وشخصية العقوبة.

أنه يقع دوماً فى إتجاه واحد شمال/ جنوب.

أنه إنتقائى التطبيق داخل الجنوب نفسه، فهذا نظام يرفض قرارات الأمم المتحدة منذ نصف قرن ولا يُرغم على شئ وهذا نظام يُطالب بالإنصياع والإنضباط العسكرى لكل فقرة فى أى من قرارات مجلس الأمن. والفيصل لفرز المتدخل فيهم هو الصداقات والمصالح الفئوية.

أنه إما بخس التكلفة، وإما ممول مسبقاً من دم الضحايا.

أنه لايهتم إلا بخروقات تشمل الميدان السياسى ويبقى صامتاً أمام نهب ثروات أمم بأسرها وتبذيرها.

لابد من أن يأتى يوم نتناسى فيه الإشكاليات المفتعلة وعلى رأسها التناقض المزعوم بين الخصوصية والعالمية لبلورة إشكالية يجب أن تصبح هاجس الجنوب ومطلبه الأول طيلة القرن المقبل ألا وهى: أى قاض وأى شرطى وأى عقاب لتتبع ومعاقبة وتعويض الخروقات التى يتعرض لها حق الإنماء وحق نقل التكنولوجيا وحق الأمن والسلام وحق تقرير المصير أى حقوق شعب الجنوب أساساً، أى الحقوق المركزية لثلاثة أرباع البشرية. نضيف التدخل بخصائصه هذه إلى جشع ولا إنسانية الأخطبوط الإقتصادى المصرفى السرى فتواجهنا العالمية السياسية بأبشع صورة وأقبح

منظر.

تتضح المفارقة، أجاد المشرّع العالمى تقنين الفضاءات الإنسانية وتداخلها أعطى لكل ذى حق حقه وفشل فشلاً ذريعاً فى وضع الآليات لفرض القانون.

نحن على صعيد العالم أمام وضعية شبيهة بحالة مجتمع يسن لنفسه أعدل القوانين ويوكل بمهمة تطبيقها إلى قضاء مرتشى وشرطة تتعامل مع المافيا وسجون مفتوحة لمن لاتحميه السلطة السياسية.

الفرضية المتشائمة: ستتفاقم القبلية والشوفينية والعنصرية وستعم الفوضى وستغرق السفينة ردة فعل وتمرد على ترسخ وتصلب خصائص التدخل كما نعرفه وحتى إذا نجحنا على الأمد البعيد فى وضع الآليات العادلة فإنها ستصل بعد فوات الأوان أى بعد إنتشار الخراب.

الفرضية المتفائلة: تشكل خصائص التدخل أخطاء ضرورية لآليات مازالت فى تأتأتها الأولى وسننجح قبل فوات الأوان فى وضع أسس وفاق سياسى عادل وديمقراطى يمثله مجلس أمن مختلف وقضاء عالمى مستقل وشرطة دولية ليست الإسم الآخر لجيش الدولة الأقوى، وسيشمل التقييم والعقوبة كل الخروقات وعلى رأسها خروقات الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للشعوب الفقيرة والمفقرة وستطبق الشرعية الدولية بمكيال واحد وسترتكز أساساً على الوسائل السلمية، ولن تعود إلى فظاعة وبدائية العقوبات الجماعية التى تخلط بين نظام سياسى وشعب بأكمله.

يمنعنا قصر عمر الفرد من الإنتباه إلى أن تاريخ الجنس البشرى يُحسب بملايين السنين بيولوجياً وبآلافها حضارياً وأنه من الممكن أن يمتد المستقبل أمامنا آلاف وحتى ملايين السنين ستشهد أكثر من تغيير فى تركيبة مجلس الأمن وأشياء أخرى أهم.

نراهن على الفرضية المتفائلة ونبحث لها عن دعامات ومبررات إذ "ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل". أولى مبررات التفاؤل أن العالمية السياسية ليست إشكالية دول وإنما أيضاً إشكالية شعوب بدأت تنتظم فى إطار شبكة متصاعدة القوة والتنسيق من منظمات تدعى تصنيفاً وتصغيراً بالمنظمات غير الحكومية (وهو كتعريف المرأة سلبياً بأنها الإنسان غير الذكرى). لنسمها نحن بمنظمات المجتمع المدنى المحلى

والعالمى بإنتظار أن تكتسب الدول تسمية المنظمات الحكومية.

لاحظ أنها هى الأخرى من نتاج تداخل الفضاءات، أنها تدين بالولاء للقانون الدولى، أنها تمارس "التدخل" لكن بخصائص جد مختلفة، ومن منطلقات تعطى للعالمية وجهها الوضاء المشرق.

مثلاً نحن نعلم أن منظمة العفو الدولية "تتدخل" إنطلاقاً من قيم وقوانين المشرّع العالمى، بوسائل سلمية، لاتجامل ولاتعادى نظاماً أو ثقافة تشمل مشاغلها الإعدامات فى أمريكا وعنصرية البوليس الأوروبى، ومذابح البوسنة، وإنتهاكات حقوق السجين فى الأراضى المحتلة، والإعتقالات والإختطافات والتعذيب فى هذا البلد الجنوبى أو ذاك وأنها خاصة لاتحقق أرباحاً شخصية إقتصادية وسياسية وعسكرية من "تدخلها" هذا.

تجبرنا الإختلافات الجذرية في مواقف وتصرفات مجلس الأمن والعفو الدولية على التفريق الكلى بين التدخل الأول وبين التدخل الثانى وحتى لايقع الخلط ويتواصل الاقتراح أن نتعارف على تسمية "التدخل" الثانى بالإلتزام Engagement.

يتضح أن للعالمية كمشروع سياسى وجهين مختلفين الأول تدخل الدول غطاؤه القانون الدولى، هدفه المصلحة ومحركه القوة والثانى إلتزام حجته القانون الدولى وهدفه العدالة ومحركه أولى وأهم القيم التى يمكن أن تعرف الوجه المشرق للعالمية بل والتى أصبحت تلخصها وتختزلها.

ما الذى يحمل يابانياً على المطالبة بالعفو عن أسود أمريكى مبرمج للكرسى الكهربائى، ماهو الحافز لنشاط فرع العفو فى الأرجنتين فى التجند لنصرة قضايا أفريقية، ما الذى يدفع مناضلى السلام الأخضر للمخاطرة بالموت غرقاً وهم يتصدون للتجارب النووية فى موروا، لماذا تتشكل عبر العالم مئات اللجان وآلاف المنظمات لنصرة قضايا إنسانية فى هذه القارة أو تلك. أهى المصلحة المادية؟ حب السلطة؟ الوطنية الفياضة؟ الإنتصار لبنى العم؟ طبعاً لا، هو... الشعور بالمسئولية أو بالأحرى توسع هذا الشعور إلى العالم بأسره وهو توسع مرتبط مرة أخري بقدرة التكنولوجيا على جعل مآسى الآخر المتواجد فى أبعد قرية، حاضرة فى بيوتنا ومن ثم فى قلوبنا ومشاغلنا.

علاقة المسئولية بالإنتماء، هى علاقة النتيجة بالسبب والظاهرة

الواضحة بالآليات غير المرئية.

نولد فى عائلة تحمينا وترعانا وتميزنا.

يولد إنتمائنا إليها شعورنا بالمسئولية أى ضرورة إضطلاعنا فى إطار عملية أخذ وعطاء لا تنتهى من الدعم والحماية بجملة من الواجبات.

يغلب البعض الأخذ ويغلب آخرون العطاء، لكن العلاقة هى هى لاتتغير أياً كان مستوى الدائرة التى يستطيع المرء الإرتقاء إليها بفضل تضافر الوعى وتعقد شبكة العلاقات.

يتطور شعور الإنتماء والمسؤولية وكأننا رمينا حصاة على سطح بحيرة من مركز هو العائلة إلى دوائر متتالية هى الحى والقبيلة/ القرية والوطن والأمة، وتبقى الآليات واحدة سواء أضعفت ترتيباتها أم قويت.

هاقد شمل اليوم الإنتماء/ المسؤولية على الأقل بالنسبة للبشر الأكثر وعياً وثقافة أرقى مستوى، الإنتماء إلى الجنس البشرى برمته ومن ثم المسؤولية تجاه مايمس أى فرد من أفراده.

يتساءل المرء ما الذى يجنيه اليابانى من تدخله فى قضية الأسود الأمريكى لأن الإنتماء/ المسؤولية مبنى على مقايضة ومصلحة خفية، نحن لا نموت من أجل الوطن حباً فى الموت وإنما لأننا ندرك أن الوطن هو درعنا الحامى وحصن العائلة والشعب والأجيال ومن ثم مصلحتنا العاجلة والآجلة فى بقائه، والرد أن وراء الإنتماء والمسؤولية على الصعيد العالمى بروز وعى بوحدة الإنسان والمصير المشترك وبتعاظم الأخطار الجماعية التى تهدد كل فرد وكل شعب إذا تواصلت الفوضى والإنتهاكات والتجاوزات.

إذا كانت العالمية السياسية مفككة حالياً إلى قوة بدون إلتزام وإلى إلتزام بدون قوة فإن هذا لايعنى أن الأمور ستتواصل على هذا الشكل.

لاحظ أنه حتى المنظمات الحكومية أى الدول قادرة على التحرك أحياناً (بواعز منها أو تحت ضغط منظمات المجتمع المدنى) من منطلق المسؤولية وليس فقط من منطلق القوة لأنها مكونة من بشر لا من روبوات.

مرة أخرى نحن مازلنا فى بداية التاريخ خلافاً لما يدعيه فوكوياما ومن ثم فإن نضال الإجيال المقبلة سيتمحور أساساً حول جعل الإلتزام والقوة يتلاقاين ليجد كتاب القانون مايلزمه من آليات تطبيق، فتنتقل العدالة العالمية من طور الحلم إلى مستوى البرنامج وتكتسب العالمية

السياسية وجهاً واحداً.. الوجه المقبول من قبل كل أطراف العائلة الإنسانية.

المستوى الأخير

الفرضية: العالمية مشروع قيمى آخر بأوامره ونواهيه الأخلاقية وترتيبه الجديد للأولويات والولاءات. هي من أين تدرى ولا تدرى خطر داهم على القيم التى جاهدت الشعوب والأمم لبلورتها عبر تاريخها الطويل والتي تشكل عصارة هويتها وعمودها الفقرى.

وحيث أنه لا وجود لمشروع يخلق من عدم فإن قيم العالمية هى وجوباً وإضطراراً قيم الحضارة المهيمنة المسيطرة التى تتلحف بالرداء الجديد لفرض خصوصيتها أى قيم مصالحها ومصالح قيمها على بقية شعوب الأرض وأممها. نترك إلى وقت لاحق النقاش لنلاحظ مجدداً ترتبات الباراديغم.

هى كموجات الزلزال. هى تدخل تغييرات جذرية عميقة، خطيرة وعلى إمتداد مسافة بعيدة ومساحة كبرى. فإنطلاقاً من برج المراقبة الشاهق العلو الذى يلغى الجزئيات تفرض الرؤية الجديدة أياً كان مصدرها وحكمنا عليها فكرة ثورية هى تساوى الجنسين والأعراق والشعوب والأمم بل وتتوسع الموجة لتشمل كرامة الكائنات الحية الموجودة على تخوم وحدود دنيا الإنسانية.

لكن ماذا لو كانت العالمية غير هذا تماماً؟ ماذا لو كانت كما يقول ماركاز الشكل الأرقى والمكتمل للخصوصية... لكل خصوصية.

الخصوصية

نبهنا بما فيه الكفاية إلى ضرورة الحذر من الثنائيات ومما تحمله فى طياتها من تناقض مفتعل، وحكم قيمى مسبق، ومايمكن أن تولده من إشكاليات مغلوطة.

لتكن هذه القاعدة أمام كل ثنائية للإنطلاق من فرضيات ثرية منها أنه لا وجود لطرفى المعادلة إلا كمصطلحات فى اللغة، أنه لا وجود للتناقض أنه لا معنى للتفاضل إنهما وجها نفس العملة إلخ.

لا أسهل من التدليل على الفراغ النظرى لثنائيتنا هذه التى أصبحت فى السنين الأخيرة محل جدل واسع الإضطراب.

الخصوصية هى بداهة الأسم الآخر للهوية الحضارية. تفترض هذه الهوية الحضارية وجود جملة من المعطيات من أهمها وجود مجموعة بشرية ذات تجربة مشتركة، ملتصقة بأرض معينة ومتلاحمة حول جملة من القيم والتقاليد، تشكّل اللغة و/ أو الدين عمودها الفقرى.

من هذا المنظور يمكن أن نتحدث عن الخصوصية العربية الإسلامية والخصوصية الصينية أو الخصوصية الغربية أو تقسيم الخصوصيات الكبرى إلى أجزاء أصغر لكنها مكونة دوماً من نفس المواد (البشر، الأرض، اللغة، التاريخ المشترك). يجوز منطقياً ونستطيع عملياً أن نقارن وأن نفاضل وأن نصنف التناقضات بين الخصوصيات المختلفة بما أنها كيانات متشابهة فى تركيبتها وإن اختلفت فى الجزئيات.

ماذا الآن عن العالمية؟ هل لها أرض؟ هل وراءها أمة، هل هى تجربة تاريخية لمجموعة بشرية تسكن العالم ككل؟ هل هناك لغة عالمية ودين عالمى لهيكلتها؟ طبعاً لا! من أين يحق لنا إذن أن نقارن وأن نفاضل بين كيانات "ملآنة" وجملة من النصوص التشريعية النظرية والبرامج السياسية الجنينية الناجمة عن الطفرة التكنولوجية؟

إن مقارنة الخصوصية بالعالمية كمقارنة جيش فعلى بدباباته وطائراته، بملف حول التسليح وخطط نظرية حول حرب النجوم. يكون التخلص بالتقرير أن العالمية هى الأسم الآخر للخصوصية الغربية. تتواصل الفوضى النظرية وتتعقد لأننا لم نعد نتحدث إبتداء من منطلقات عقلانية وإنما من هواجس ومخاوف. انزع القناع "العالمى" تكتشف المستعمر، انزع قناع المستعمر يكشر فى وجهك الصليبى، اخلع قناع الصليبى يرعبك وجه سيبيون إميليان وهو يأمر بحرق قرطاج، اخلع هذا القناع لن تجد إلا وجهاً للعدو الأزلى. وسجل نظرية "العالمية قناع الخصوصية الغربية" ونضعها على محك النظر والتمحيص لرفضها أو دحضها.

مبدئياً لابد من توفر شرطين لقبول المعادلة:

- أن تعتبر الخصوصية الغربية نفسها هى العالمية وأن تكون لها حجج وأدلة.
- أن تقر النصوص بأن النموذج للعالمية هو الخصوصية الغربية.

لاجدال أن هناك توجهاً داخل الخصوصية الغربية لإعتبار الغرب النموذج والمقياس للعالم بأسره.

أنقبل بهذا الموقف ونسلم به لمجرد خلط بين الرغبة وتحقيقها متناسين أن من أهم خصائص الحضارات الكبرى ومنها حضارتنا الرغبة فى توسيع نفوذها إلى العالم أجمع... وفشلها الدائم فى تحقيق هدف غير قابل للتحقيق.

لايلغى هذا الإدعاء الحقائق الموضوعية ومن أهمها أن الأرض ليست مستعمرة غربية تعيش على تخومها بعض القبائل المتوحشة وأن لخصوصيات كالخصوصية العربية - الإسلامية والروسية والأسيوية وجود حاضر ودائم ومؤثر بل ومتعاظم الأهمية خاصة فى إطار الإنهيار الديمغرافى للغرب والتطور البطئ لتركيبته السكانية.

لا غرابة أن نكتشف يوماً بعد يوم داخل الخصوصية الغربية نفسها خطاباً مشابهاً لخطاب الكثير من الخصوصيين المتشددين فى الجنوب.

نحن ننسى أن الطفرة التكنولوجية التى أغرقتنا بمعلومات الغرب وقيمه وعلومه قد أغرقته هو الآخر بسيل جارف من المهاجرين قد يغيرون طبيعته البشرية وسيجعلون الولايات المتحدة مثلاً بلداً أسمر فى منتصف القرن المقبل.

صحيح أن الطبخ الأمريكى السريع غزا موسكو وبكين، ولكن ننسى أن البيتزا الإيطالية استعمرت كل المدن الأمريكية التى تنافسها فى سطواتها إلا الأطباق الصينية.

نشتكى من غزو القيم والمفاهيم والسلع لمجتمعنا الزراعى القديم ولا نقدر أن مثل هذا المجتمع قد إنهار واختفى من الغرب وأن عذابات لا تُحصى ولا تُعد قد واكبت هذا الغرق. ننسى أن موسيقى الغرب وفنونه وآدابه تأثرت وتطبعت بتأثيرات يبدو أنها فى بدايتها، وأن موزار لو بُعث حياً لأُصيب بالإغماء وهو يستمع إلى الجاز والروك وسائر أصناف الموسيقى الأفريقية التى غزت أوروبا، ناهيك عن أن العمود الفقرى للحضارة الغربية كان ولا يزال ديناً سامياً سماوياً صدّرته فلسطين. أدى هذا فى الماضى إلى ردة فعل باسم الهوية اتخذت أحياناً أبشع أشكال التقتيل الجماعى "نضالاً" ضد "الكسموبولينية" و "الماسونية" و "الشيوعية العالمية" ويؤدى هذا فى الغرب المعاصر إلى تصاعد الحركات الشوفينية العنصرية التى لاهم لها إلا إغلاق الغرب على خصوصيته الضيقة ورفض العالم.

كتبت الصحف مؤخراً عن الأيدولوجية التى تحرك هذه الجماعات المتنامية كالسرطان، وتتمحور حول العودة إلى عبادة الرب، أودان ورفض المسيحية هذا الدين العالمى "الذى جاء من الصحراء ليغزو شعوب الغابات".

أضف إلى هذا هلوسة نقاء العرق الأبيض والعودة إلى قيم الغطرسة ورفض الديمقراطية والمساواة إلخ...

تفرض علينا خطورة الوضع أن نجاوز جدلاً عقيماً لننتبه إلى تفشى ظاهرة لا تستثنى الغرب وهو خوف كل الخصوصيات من كثافة وسرعة تبادل المعلومات والقيم والتقنيات والكروموزمات، أى من آثار الطفرة التكنولوجية التى تمارس ضغطاً كبيراً على كل المجموعات البشرية وتضعها أمام تحديات صعبة.

أحسن طريقة للتخلص من الثنائيات هو رفض التعامل معها كإشكالية قائمة الذات وتغيير مستوى السؤال، لننطلق من التناقض المزعوم لا للدخول فى متاهاته وإنما لإستعماله.

يقول التوسر أن الصراعات النظرية فى الفكر هى فى الواقع صراعات

سياسية داخل المستوى النظرى.

يصبح السؤال هو ماهى الرهانات السياسية للصراع النظرى بين قطبى معادلة رأينا أنه من غير المنطقى جمعهما لأنهما من طبيعة مختلفة.

يلقى السؤال على الخصوصية لأنها هى التى افتعلت التناقض وحيث أنها مكونه سياسياً من حكام ومحكومين، فلابد من التساؤل عن الدوافع السياسية الكامنة عند السلطة والمجتمع فى تعاملهما مع الموضوع.

كلمة حق أريد بها باطل

بقدر مانستطيع قبول المخاوف على الهوية التى تعبر عنها الشعوب، بقدر مايجب أن نرفض التبريرات للأنظمة التى ترمى من ور اء إستعمال المفهوم إلى تثبيت إمتيازاتها والحد من حرياتنا.

نظرة خاطفة على الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب.

هو الميثاق الذى أقرته منظمة الوحدة الأفريقية سنة ١٩٨١ ونكتشف فيه بعض مظاهر القارة للإستعمال السلبى لفكرة الخصوصية، إنتبه إلى مصدره أى نقابة دول فى طور معين من النضج وفى مواجهة جملة من المشاكل والتحديات منها أساساً المعارضة الداخلية. أن أول مايسترعى الإنتباه فى هذا الميثاق التفريق بين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والحال أن الإنسان من منظور المشرّع العالمى كما قلنا لايعنى الفرد وإنما الجنيس البشرى بأفراده وأقلياته وشعوبه.

بداهة يعنى هذا التفريق وجود تناقض. تبرز آنذاك فكرة الأولوية التى تُعطى لحقوق الشعوب على حقوق الأفراد.

لنتذكر أن كل أيدولوجيا الدكتاتورية التى جاءت حركة حقوق الإنسان لمناهضتها مبنية على هذه النظرية.

ثانى ملاحظة تتعلق بإفراد المشَّرع الأفريقى لباب "الواجبات" والحال أن الحقوق هى واجبات، والواجبات هى حقوق وبالتالى فإنه لإضافة هذا الباب مغزى لانفهمه إلا إذا قارنا بصفة مدققة بين الوثيقة الأفريقية والوثائق العالمية.

١- تأتى البنود المخصصة فى الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان (١٩-٢٤) إعادة سطحية وسريعة لعناوين المواثيق الدولية ولا تضيف إليها شيئاً.

٢- يثنى المشرّع الأفريقى على جملة الحقوق الفردية الواردة فى

الإعلان (من ١ إلى ١٧) إلا أنه يقيد الحق فى الحرية ولا يفرد بنداً للحق فى الحياة الشخصية (المادة ١٢) ولا يركز على مساواة الرجل والمرأة إبان الزواج (المادة ١٦).

أنه يثنى أيضاً على جملة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية مع إغفال حق الراحة (٢٤) والحق فى المستوي المعيشى(٢٥).

نأتى إلى بيت القصيد أى تعامل المشرع مع الحقوق السياسية (١٨-٢١) على سبيل المثال إليك هاتين المادتين بدون تعليق.

الباب الأول: الحقوق - مادة١١ "يحق لكل إنسان أن يجتمع بحرية مع آخرين ولا يحد ممارسة هذا الحق إلا شرط واحد ألا وهو القيود الضرورية التى تحددها القوانين واللوائح خاصة ماتعلق منها بمصلحة الأمن القومى وسلامة وصحة أخلاق الآخرين أو حقوق الأشخاص وحرياتهم".

الباب الثانى: الواجبات - مادة ٢٩(٣) يجب على المواطن عدم تعريض أمن الدولة التى هو من رعاياها أو من المقيمين فيها إلى الخطر".

لا فائدة طبعاً من التساؤل عمن يحدد مصلحة الأمن القومى وأين يبدأ تعريض أمن الدولة للخطر، وهل هذه الدولة ديمقراطية شرعية أمنها أمن الشعب أم هل هي غول يمر أمنها بالقمع والإرهاب والظلم؟

ينقص المشرع الأفريقى من الحقوق الواردة فى الإعلان بل ويلغى أهمها ولا يضيف إليها. لكن هل هذه خاصيته وحده؟

تحتوى الإتفاقية الإوروبية لحقوق الإنسان على ٦٦ مادة جلها إجرائية لترتيب قيام محكمة أوروبية لحقوق الإنسان. وتقتصر المواد التشريعية على ١٥ مادة تتركز كلها على الحقوق الفردية والسياسية ويلغى المشرع الأوروبى بجرة قلم الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

يخضع المشرع الأوروبى نفسه الحريات إلى ضرورة "التقيد بما تمليه الضرورة فى مجتمع ديمقراطى لصالح الأمن القومى وسلامة الأراضى وأمن الجماهير وحفظ النظام ومنع الجريمة وحماية الصحة والآداب وإحترام حقوق الآخرين ومنع إفشاء الأسرار أو تدعيم السلطة وحياد القضاء". إلا أن قصب السباق فى ميدان ضبط وتحديد الحريات يعود بدون أدنى منازع لنص الميثاق العربى لحقوق الإنسان الذى مازال حبراً على ورق (إعتباراً لثوريته بالنسبة لبعض الدولة الساهرة على عرقلته حتى على الورق) أعد هذا المشروع فى إطار جامعة الدول العربية سنة ١٩٧٤ ولا

زال إلى يومنا هذا قيد الدراسة.

ومن خصائص هذا الميثاق الذى يتوسع فى الحقوق الإجتماعية ضمور الحقوق السياسية حيث يسقط أهمها :

يقول مثلاً فى المادة ١٢ : الشعب مصدر السلطات والأهلية السياسية حق لكل مواطن رشيد يمارسه طبقاً للقانون.

قارن بين هذا وبين مايكتبه المشرّع العالمى فى المادة ٢١(٣) :

إن إرادة الشعب هى مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال إنتخابات نزيهة تجرى دورياً بالإقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

الأخطر من هذا مايكتبه المشرّع العربى فى المادة ٧ ب :

"يجوز للدول الأطراف فى أوقات الطوارئ العامة التى تهدد حياة الأمة أن تتخذ من الإجراءات مايحلها من إلتزامها طبقاً لهذا الميثاق (مثلاً المادة ٤ التى تحرم التعذيب) إلى المدى الضرورى الذى تقتضيه بدقة متطلبات الوضع". قارن مع مايكتبه المشرّع الدولى فى إتفاقية التعذيب المادة (٢) "لا يجوز التذرع بأية ظروف إستثنائية أياً كانت سواء كانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم إستقرار سياسى داخلى أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب".

لا جدال إذن أن المقارنة بين أى من نصوص الشرعية الدولية والمواثيق الخاصة يثبت أن كل نص خصوصى هو خطوة إلى الوراء بالنسبة للقانون الدولى، أتعلق ذلك بالحقوق الفردية أو الجماعية.

- تحاول الوثيقة الخصوصية الحد من الحريات السياسية ويكمن النصب والتحايل فى إستئثار الدولة بمطلب الهوية لتستعمله حجة واهية وغطاء براقاً لتسلب مواطنيها حقوقاً مشروعة.

- تحاول أكثر القوى محافظة ورجعية سلب نصف المجتمع من حقوقه الطبيعية بممارسة شتى أنواع الضغط مثلما حدث ذلك فى قضية ميثاق الرابطة فتكون المرأة إذن وحقوقها أولى وأهم الضحايا.

- تجاهد الخصوصية لتبرير انتهاك حرمه الجسد (ختان البنات ،العقوبات القاسية والمشينة، الاعدام) وكأن جسد الانسان الخصوصي اكثر قابلية للانتهاك او اقل شعورا بالألم بالمهانة من غيره او كان انتهاك الحرمة الجسدية هو دعامة من دعامات الخصوصية وليس اسوا ما فيها

واجدرها بالاصلاح والتطوير.

المخاوف اللامشروعة

عودة إلى الممثل الرئيسى الحاضر الغائب، العنصرالأول فى هذه الثورة القيمية والتشريعية التى تشكل فكر حقوق الإنسان: التكنولوجيا.

هى كما قلنا بصدد نسج شبكة متزايدة التعقيد والترابط بين الأمم والثقافات، تصرف بسرعة متصاعدة تبادل الأفكار والفنون والمعلومات والتقنيات والكروموزومات. ومن ثم خطرها المتزايد على الخصوصية.. على كل خصوصية ومنها الغربية.

كان القانون وسيبقى أنه بقدر مايزداد إنعزال مجموعة بشرية ما، بقدر مايقتصر التغيير على عبقريتها الذاتية، بقدر ماتترسخ وتتعمق شخصيتها وهويتها والعكس بالعكس. تضع التكنولوجيا الشعوب والأمم فى مواجهة بعضها البعض، تتداخل الفضاءات، يصبح عامل التغيير أساساً خارجياً.

هل هى نهاية الخصوصيات أم ولادة شكل جديد منها؟

لنتصور لحظة أننا تركنا الحبل على الغارب لحركية تكنولوجية هوجاء لا تتحكم فيها يد أيدولوجية تكبح جماحها على الأقل وتخفف من غلوائها.

يكون المصير كالعادة إنتصار الأقوى وإختفاء الأضعف أو إرتماؤه فى أحضان ردة فعل لاتغنى ولاتسمن من جوع لأنه لامفر ولا مهرب من سطوة تكنولوجيا التوحيد.

كيف يواجه المشرّع العالمى هذا الخطر الماحق الذى ينذر بتصفية ثقافات ولغات شكلت ولاتتزال جزءاً هاماً من تنوع البشرية وغناها.

يلخص المشرّع العالمى نظرته للموضوع بإيجاز بالغ فى المادة الأولى لإعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى (نوفمبر ١٩٦٦) حيث يكتب بصريح العبارة.

- لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب إحترامها والمحافظة عليها.
- من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمى ثقافته.
- تشكل جميع الثقافات بما فيها من تنوع وخصب وبما بينها من تباين وتأثير متبادل جزءاً من التراث الذى يشترك فى ملكيته البشر جميعاً.

يعود المشرّع للتأكيد على نفس الموقف فى نفس الإعلان (المادة الرابعة والخامسة والثامنة) يكتب حتى لايتسرب الشك فى خصوص نواياه فى الإعلان ضد التحيز العنصرى.

" إن الثقافة هى نتاج البشر جميعاً وتراث مشترك للإنسانية... وإن عليهم (البشر) واجب إحترام حق كافة الجماعات فى أن تكون لها هويتها الثقافية، وأن لكل جماعة أن تقرر بنفسها وبملء حريتها الحفاظ على القيم التى تعتبرها من المقومات الأساسية لهويتها والقيام بما تراه مناسباً من تكييف لهذه القيم أو إثراء لها. بداهة نحن أمام نموذج ثورى وجديد للعلاقات المنشودة بين الثقافات يقر المشرّع العالمى بمبدأ المساواة بين كل الثقافات كبيرها وصغيرها. يرفض التمييز والتمايز بينها. يعتبر كل الثقفات جزءاً من التراث المشترك للإنسانية جمعاء. هو يعطى لكل ثقافة أياً كان حجمها وتأثيرها الحق فى الحفاظ على القيم التى تعتبرها أساسية لهويتها بل ويطالبها بتكييفها وإثرائها.

العالمية إذن باقة أزهار تتكون من مختلف الألوان وليست سيطرة النوع الواحد واللون الواحد.

الأمر الصريح الضمنى لمن يريد نفسه عالمياً ليس: تقمص قيم وعادات المنتصرين وإنما عمق هويتك وطورها مع تقبل وقبول النتاج الثقافى للآخرين...تبادل معهم ماتنتجه من قيم وعلوم وفنون وتنظيم بروح الإخاء والبذل واعلم أن كل ثقافات الأرض ملك مشاع تغرف منها وتضيف إليها.

ماهو اللامقول فى هذا الرأى؟ ماذا يخفى هذا الموقف؟

لايكتب المشرّع هذه الآراء فى الفراغ وإنما هو يدلى بمواقف، هى رد على مواقف معاكسة أبقيت مبهمة أو وقع التعبير عنها بصريح القول.

هو بوضوح ضد كل ثقافة تعتقد أن لها كرامة خاصة وضد كل دعوة إلى تجاوز التنوع والخصب فى الثقافات وسيادة النموذج الواحد.

هو يرفض أن يكون التعاون الثقافى فى إتجاه واحد أو أن يقتصر التقدم العلمى على أمة دون أخرى أو أن لا يسمح للثقافات "الدونية" بالمحافظة على قيمها وتكيفها وإثرائها.

من المتهم ضمنياً بكل هذا أو بجزء منه؟ طبعاً التوجه الإمبريالى داخل الثقافة المهيمنة حالياً وهى الثقافة الغربية، فليس هناك اليوم غيرها

ممن يمتلك قدرة فرض النموذج الواحد وخنق الثقافات الصغيرة وإستبدال عاداتها وقيمها وسحق مقومات هويتها.

ينتصر المشرع العالمى إذن تشريعياً لحقوق الشعوب والمجموعات الإنسانية المعرضة للتمييز والإستغلال وينتصر لها قيمياً وثقافياً بالدفاع عن هويتها ويجعل العالمية خلافاً لما يطالب ويسعى إليه الجزء الإمبريالى من الثقافة السائدة، جملة الخصوصيات المتعادلة فى الكرامة والحقوق والواجبات.

بداهة يستحيل الدفاع عن الفرضية القائلة بأن العالمية فى فكر حقوق الإنسان هى الوجه المقنع للمركزية الغربية لأنها عكس هذا تماماً هى وضع هذه الخصوصية فى موضعها الحقيقى والتصدى لنزعتها الإستبدادية والإنتصار على الأقل داخل النظرية لمبدأ المساواة الثقافية.

نعرف بالسليقة أن هذا الإنتصار المبدئى لكرامة كل الثقافات لايلغى على أهميته إشكالية سيطرة النموذج الغربى وتعاملنا مع هذه الثقافة المهيمنة من موقع الضعف والتبعية.

تواجهنا الوضعية بتحد وليس بمأزق. يجب رفض خوف بعض "الخصوصيين" على ذوبان هويتهم وإندثارها وكأن ذوبان الهوية الحضارية لمجموعة إنسانية بحجم وعراقة الأمة العربية أمر بسيط أو وارد.

لا تذوب الهوية وإنماتتغير بإستمرار والخوف من التغيير للحفاظ على نقاوة جامدة كالإدعاء بأن الوطن يمكن أن ينتهى لأننا زرعناه عمارات جديدة وفتحنا فى فضائه الطرقات السريعة.

لايقل خوف بعض الخصوصيين على السيادة غرابة من خوفهم على النقاوة لأن القانون الدولى جاء ليدعم السيادة الوطنية لا لينقضها.

هو دعمها معنوياً وقانونياً وأخلاقياً مرتين لا مرة واحدة.

كانت السيادة ولا تزال فى أغلب الأوطان الإسم الآخر لإستفراد نظام سياسى إستبدادى بشعب مقهور مغلوب على أمره، يستغل ويقمع ويسرق ويذل داخل "حدود" الوطن أى داخل قطعة من الأرض سلمت أنظمة مشابهة بتبعيتها لهذا النظام.

قلب المشرّع الأمر رأساً على عقب عندما انتصر لمفهوم السيادة كتعبير عن سلطة الشعب وإرادته، فبالحريات الفردية والجماعية لكل مجموعة بشرية وبحقها الممارس فى تقييم حكامها وتغييرهم تكتمل كل

مواصفات السيادة إذ تنتقل من أيد خفية من الناس إلى جملة المواطنين.

هو دعم سيادة هذا الشعب الخاص فى سياق دعمه لكل الشعوب عندما اعترف لها بحقوقها غير القابلة للتصرف وعندما جعل من إتفاقها السلمى ومن تفاوضها الدائم والحر حول تنظيم الفضاءات المشتركة، قاعدة التشريع الدولى.

هو حمى إذن السيادة الوطنية من قوة الدولة ومن قوة الدول العظمى واضعاً لهذه وتلك القواعد التى تجعل من الناس مواطنين لا رعايا الدولة والدول.

ملاحظة هامة أخرى حول التكنولوجيا

هى تبدو قوة قاهرة لا مرد لحكمها تحمل فى طياتها الأيدولوجيا البارزة والضمنية للغرب، لكننا ننسى أنها أيضاً أداة نحن بصدد إستخدامها لمآربنا الخاصة ونستطيع تحسين مردودها لإشاعة اللغة، لنشر التعليم، لربط الصلة بين مختلف أقطارنا لرفع عدد ونوعية المبدعين إلى مستويات عليا لتصدير منتجنا الثقافى، لتنويع وارداتنا الثقافية، لخلق الجديد والمتنوع إنطلاقاً من هذا التلاقح الرائع ومن ثم لتطوير وإثراء خصوصيتنا الوطنية والقومية.

كانت النظرية السائدة إبان الستينيات أن التليفزيون سيقضى على اللهجات ويوحد اللغة واكتشف علماء الإجتماع بدهشة أنه يخلق ويعمم لهجات وأنه عامل تنوع وتباين وخصب وأنه لاخوف من سيادة اللون الواحد لأن خطره أكبر حافز على العودة إلى تعدد الألوان. تكمن العقيدة الكبرى فى علاقتنا مع عامل الزمان، نحن لا نفهم أن الأربعة عشر قرناً الماضية التى طبعتنا بطابع لن يُمحى ليست إلا بداية تاريخنا كأمة أو كشعب وأنه مازال أمامنا عشرات وربما مئات القرون التى ستشهد تغييرات هائلة فى طبيعة تعاملنا مع أنفسنا ومع محيطنا. نحن قصرنا الخصوصية على تجربة أجيال قليلة، ولا ندرك أنها كالحياة تجربة لا تنتهى.

هذا لا يعنى إلغاء الماضى، لأن الطوابق التى تُبنى تباعاً لاتلغى أسس العمارة ودعاماتها، وإنما يعنى إستعماله لكى يكون بداية وتواصلاً لا نهاية وجموداً. نعلم أن كل قراءة للماضى تفويضية لأن الماضى ليس إلا صراع نفس القوى التى تتصارع اليوم لكن فى ظروف مختلفة.

إنه من السهل على التيار الإستبدادى أن يجد فى التراث كل مايلزم لتبرير الحد من حقوقنا وحرياتنا، إلا أن نفس العملية ممكنة بالنسبة لنا.

تطول قائمة مناضلينا فى تلك الحقبة من الزمن: صعصعة بن ناجى بن عقل البدوى الذى كان يجوب الفيافى قبل ظهور الإسلام لشراء حياة المؤودات، عروة بن الورد أبو ذر الغفارى: عمر بن الخطاب، عبدالله بن المقفع، محى الدين بن عربى، أبى العلاء المعرى، وقريباً منا زماناً ومكاناً الطاهر الحداد.

كل هذه الأسماء اللامعة فى تاريخنا أسماء لمعارك طاحنة حول ما أصبحنا نسميه اليوم حريات فردية وجماعية كحقوق المرأة والفقراء، وحق الرأى وحرية العقل والتسامح الدينى.

لإعادة ربط حلقتنا بهذه السلسلة الطويلة من الحلقات المتصلة أكثر من فائدة. نحن نثبت بهذا أننا لسنا نبتة غريبة زُرعت فى هذه التخوم وإنما قطرات من نهر متدفق آت من أعماق تاريخ الأحزان والآلام تاريخ إنتهاك حقوق الإنسان العربى، تاريخ صراعه المرير من أجل التحرر.

نحن نستطيع بالتجذر فى هذا التيار أن نختصر الجهد والوقت ليتطور فكر الناشئة إبتداء من تاريخ آبائهم وأجدادهم.

يبقى أن التراث ليس وصفة سحرية نغرف منها حلول مشاكلنا حاضرنا ومستقبلنا.

مرة أخرى هو خلاصة تجارب زمن ما ومكان ما، أى أنه على غناه وعمقه تجربة محدودة.

يأتى هنا مايأمرنا به المشرّع العالمى من ضرورة تطوير خصوصيتنا نحو الأفضل.

نحن مطالبون بتكميل وتطوير وتحديث صراعات الأجداد ومواصلتها والتعبير عنها بلغة ومفاهيم العصر، لذلك تأتى الإضافات إثراءاً لاخيانة.

الخصوصية العربية إذن مشروع أكثر مما هو معطى.

يكون مصدر هذه الإضافات المتعدد ما إكتسبته الخصوصيات الأخرى من تجربة فى الميدان لأننا فى مبادلة دائمة معها سواء أكان ذلك تبادل المواد أو التنظيم أو المعلومات أو القيم وماتنتجه عبقريتنا فى المستقبل.

لا حرج إذن أن نطالب بإدماج تجارب الخصوصية الأمازيغية القريبة منا أتمثلت فى صراعات ترتوليان من أجل حرية الرأى أو نضال المصلح

الدينى دوناط من أجل حقوق الفقراء والإعتراف بدورها وقيمتها، كذلك لا حرج من إدماج بعض "الأفكار المستوردة" كتحريم الإعدام أو المساواة التامة بين الرجل والمرأة مثلما لاحرج فى إستيراد البنسلين والأنسولين، لأن البشر أخوة وعليه كما يقول المشرع العالمى فى المادة الثامنة من إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى "توخى النفع المتبادل وتنظيم المبادلات بروح السماحة فى العطاء المتبادل. الخصوصية إذن بصفة طبيعية تجدد وتواصل ومن ثم فإن الخوف عليها من الطارئ والجديد كالخوف على الطفل من النمو.

إن أهم مايميز إنساناً ما ليس اللون أو الجنس أو تسريحة الشعر أو نوع الأطباق المفضلة، وإنما الذاكرة، تجربتى المميزة والفريدة هى قوام هويتى الشخصية، وهذه التجربة هى ذاكرتى كذلك الأمر عند الشعوب وذاكرة الشعوب أى شخصيتها أى هويتها هي اللغة، لأن اللغة وحدها تختزن كل التجارب وحدها هى التى تحدد وتبرز طبيعة العلاقة بين الأمة والكون.

تتضح الطبيعة اللا مشروعة لهذه المخاوف عندما نعلم أن هناك طوداً شامخاً وجبلاً راسخاً وقلعة شامخة لا تؤخذ هى حصننا المنيع.

هى تطور وتجدد وتمنع من الإنفجار والتلاشى، هذه القلعة هى اللغة الأم... اللغة المقدسة اللغة الشمس... لغة الضاد.

هى عصارة تاريخنا، هى تواصل التجربة وفى آن واحد قيادتها، هى كالقوة المغناطيسية التى ترتب مايأتيها من ذرات القيم والأفكار الجديدة وفق خطوط قوة تتحكم فيها. هى الحبل الذى إن اعتصمنا به لا نتفرق ولا نذوب.

أن كل أمة تحافظ على أرضها وتطور لغتها هى أمة لا خشية على خصوصيتها وهويتها لأنها قادرة على أن تبلغ وتهضم وتدمج كل ما يأتيها لصالحها وصالح مقوماتها ولا يبقى عليها إلا مواجهة التحدى.

الفضاء المشترك

إذا لم تكن العالمية الإسم الآخر للخصوصية الغربية، وإذا تبين أن الخصوصية فى خطاب السلطة كلمة حق أريد بها باطل وأوهام ومخاوف لا مشروعة فى أذهان عامة الناس، فما هو الفهم الممكن لهذه العالمية فى مستواها الرابع والأخير. يتطلب الرد على هذا السؤال أن نفسر ظاهرة تعرضنا لها بالوصف لكننا لم نأت لها بتفسير.

رأينا أن كل المواثيق الخصوصية المحلية حكومية وحتى جمعياتية [1] تنقص ولا تزيد من الحريات كأن تصوراتها لتحرر الإنسان تبقى دوماً دون طموح وتصورات المشرّع العالمى الجذرية والثورية.

لماذا هذا القانون؟

لنتذكر أن ثقافة الخصوصية كائن مركب له بعدان متناقضان ومتلازمان التحررى والإستبدادى.

لو قرأنا مثلاً تراثنا العربى الإسلامى بإرادة التفرقة بين التيارين لأمكننا وضع جدول مبسط كهذا:

قيم الإستبداد	قيم التحرر
الإستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال بدعة	أيها الغر إن خصصت بعقل فأسأله فكل عقل نبى
ناقصات عقل ودين	الأم مدرسة إن أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق
رجل كألف وألف كأف	الناس سوسية كأسنان المشط

لاغرابة أن يتصادم الإتجاهان وأن يكون النقاش عند صياغة الوثيقة الخصوصية محدداً بعاملين:

رفض القوى المحافظة أن تذهب إلى أبعد من حد معين فى ميدان الإعتراف بجملة الحقوق والحريات، خاصة فى ميادين حساسة كحرية الرأى والعقيدة أو الإعدام، تصطدم بها آنذاك قوى التحرر إلا أنها تضطر للمناورة والحد من طموحاتها وقبول الأهم قبل الهام وإرجاء مايمكن إرجاؤه إلى معارك قادمة.

ثقل الدولة التى تتطور داخلها حركة حقوق الإنسان، فهى بطبيعتها سيادة أقلية على أغلبية سواء أكانت هذه الأقلية إقتصادية (ومن ثم ضمور الحقوق الإقتصادية فى الوثيقة الأوروبية) أو سياسية (ومن ثم ضمور الحقوق السياسية فى الوثائق العربية والأفريقية والأمريكية).

---

(١) انظر ميثاق الرابطة التونسية لحقوق الإنسان

هى أيضاً لايمكن أن تسمح بأن تتجاوز المطالب حداً معيناً.

لنتصور الآن الوضع إبان نقاش الوثائق العالمية وخاصة إبان إقرار الإعلان العالمى نفسه سنة ١٩٤٨:

- ركزت المسودة البريطانية التى قُدمت للجنة الصياغة على حقوق الشعوب "المتحضرة" (؟) وعلىَ الحريات الفردية والسياسية ولم تذكر الحقوق الإقتصادية والإجتماعية، وقد كان أكبر ناطق باسم القيم الفردية إلى درجة الغلو والتطرف عربياً هو شارل مالك ولاقت مواقفه معارضة شديدة من قبل ممثلى العالم الثالث والكتلة الإشتراكية.

- ركزت الإقتراحات السوفيتية ممثلة فى المندوب تبلياكوف ثم كورتسكى مع دعم من ممثل النقابات البريطانى شارل ديوكس على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ولاقت معارضة شديدة من قبل الأنظمة الليبرالية.

- ركزت ممثلة الدانمارك بوديل بقتروب جهودها على ضمان حقوق المرأة وتصدت لها كل القوى المحافظة.

يولد الإعلان العالمى مبتوراً حيث كان يحتوى فى الأصل على ٤٨ بنداً أُسقط منها ١٨ بنداً تتعلق بحقوق الأقليات، وحق التظلم من الدول، وحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة وواجب الدول فى التقيد بالإعلان وقد أُقرت كل هذه الحقوق فى فترة لاحقة خاصة فى العهدين وبقية الإعلانات والمواثيق لماذا جاء الإعلان (وفيما بعد المواثيق المكملة له) رغم النواقص بهذه الثورية والجذرية فى دفاعه عن الحريات.

لاحظ إختلاف وضعية المشرِع الخصوصى عن المشرِع العالمى فالأول مضطر للتعامل مع دولة تعلم أن مطلب الحريات موجه ضدها وقوى إجتماعية محافظة ترفض تحديث مفاهيمها وقيمها، أما الثانى فهو أمام ممثلى أنظمة وأيدولوجيات متنافسة تريد فرض قيم مصالحها ومصالح قيمها ولا خيار لهم إلا التشبث بما يرونه أساسياً فى منظومتهم والقبول الإضطرارى بما يتشبث له الطرف الآخر.

أدى هذا التنافس فى جو موازين قوى متغير إلى حالة لاتمكن أياً من الفرقاء من السيطرة التامة وإنما إلى فرض الأساسى.

هذا الشئ الأساسى القابل للدفاع والذى لا تفريط فيه هو الجزء التحررى للثقافة المعنية إذ يستحيل الدفاع عن القيم الدنيا أو الممارسات

المشبوهة كالتعصب الدينى أو الإستغلال الإقتصادى.

يتضح الفرق الهائل: يؤدى الضغط المتبادل بين قوى التحرر والقوى المحافظة أو الإستبدادية فى ظل الدولة إلى الحد من الحقوق والحريات، بينما يؤدى نفس الضغط المتبادل على المستوى العالمى بين مختلف الخصوصيات إلى رفع مستواها.

القانون الثانى أن الصراع من أجل الحقوق والحريات ليس بين "الخصوصية" و "العالمية" وإنما داخل الخصوصية نفسها.

هاقد اتضحت الطبيعة الخفية للعالمية. هى ليست محتوى وإنما وعاء.

هى هذا الفضاء الذي توفره التكنولوجيا لتتلاقى الخصوصيات، لكى تتبادل مابينها من التجارب والتقنيات لتثرى بعضها البعض. هى ليست السلعة والبضاعة وإنما السوق الذى لاتُصرف فيه إلا أجود السلع.

نعود إلى مفارقة ماركاز: "العالمية هى أن تكون محلياً أكثر مايمكن".

بداهة لايعنى كاتبنا الكبير التقوقع والتحجر والإنغلاق القطرى أو الجهوى، لنتصور أننا نبشنا تاريخنا وحفرنا فى ذاكرتنا إلى أبعد طبقات الحفر، أننا طورنا إلى أبعد حدود التطوير قيمنا ومفاهيمنا وقوانيننا، يكون الحاصل دوماً كشفاً للإنسان الأزلى بعذاباته وآلامه وآماله، وإكتشافاً لطرق طريفة وربما ناجحة فى التعامل مع مشاكله والقانون أنه بقدر مايكون التنقيب عميقاً والحل طريفاً بقدر ماتتقبله الثقافات الأخرى بلهفة وإعجاب.

هل من هدية أجمل نقدمها للمجموعات البشرية الأخرى غير محلية إنسانيتنا وإنسانية محليتنا، وهل بوسعنا إجبارها على قبول الردئ والهابط.

هل يمكن لهذه المجموعات أن تستأثر بإهتمامنا وبإمتناننا لو لم يكن لها ماتصدره من تجارب تثرى ذاكرتنا أى لغتنا، أى هويتنا سواء أتمثل ذلك فى علم باستير أو شعر طاغور أو فلسفة لاوتسو أو فن لويس أرمسترونج يجب أن نكف إذن عن مواجهة الخصوصية بالعالمية، لأن هذه الأخيرة ليست إلا الحالة المثلى من الرقى والنضج التى يجب أن تبلغها كل ثقافة محلية وهى حالة تستمدها لا من النقل أو المحاكاة لثقافة مهيمنة مرحلياً، وإنما من تطوير تجربتها وإثرائها وتنقيحها ومن عبقريتها الذاتية

وقدرتها على التواصل والتجدد . نحن لسنا مطالبين بنقل وصفة جاهزة إسمها حقوق الإنسان وإنما بإكتشاف أضمن وأنجع السبل لتحقيق جملة من المبادئ وحتى تطويرها والزيادة فيها .

العالمية إذن ليست الشعر وإنما عكاظ التى لاتحفظ من الشعر إلا أجوده .

هى تلزم كل التجار أن ينتجوا أحسن مايمكن من البضاعة والشعراء أن يبدعوا وهذه مسؤوليتهم وليست قضية أمين السوق .

الويل اليوم لمن يعتقد أن بمقدوره أن ينعزل عن هذا الفضاء العام ليقبع فى فضائه الخاص بائعاً سلعاً مغشوشة لا ينافسه فيها منافس أو منشد شعراً رديئاً مردود عليه من البداية .

هل نستهجن أن نستغرب بعد هذا أن يؤدى ضغط "السوق" إلى مراجعة العديد من مفاهيمنا وقوانيننا نحو الأرقى والأنضج والأنفع؟

تصبح الإشكالية العملية كيف ندمج هذا الأرقى والأنضج والأنفع فى ثقافتنا التى نريدها تواصلاً وتجدداً لأن هذه سنة الحياة وقانونها الأول؟

التربية

عن قصة من الخيال العلمى هذه النادرة [1]

يتجمع جملة من العلماء المجانين فى مركز بحث علمى لحل مشاكل الكون. يحلل أحدهم كشفه العظيم:

" لقد أثبتت النظرية البيضاء بصفه لاتقبل الشك أسباب محن البشرية وحللتها بصفة علمية لاتقبل الجدل وأعطت كل الحلول الممكنة والناجحة والنهائية لهذه المشاكل... ولم يبق أمامى إلا مشكل واحد هو أن أعرف بالضبط ماهي هذه النظرية البيضاء ..."

السؤال: هل نحن أمام نظرية بيضاء تُضاف إلى كل النظريات البيضاء التى جاءتنا مبشرة بحل نهائى لآلامنا فكانت جزءاً من تواصلها؟

هل حقوق الإنسان قابلة للتحقيق أم هل هى أضغاث أحلام؟ حذارى من الرد السريع والجازم.

إن قلنا أنها أضغاث أحلام، فهذا يعنى أننا استسلمنا لواقع فظيع وأننا سلمنا بأن الفظاعة قدرنا المحتوم.

نعرف بالتجربة أنه لاشئ أكثر سذاجة من محاولة تغيير العالم، نعرف أيضاً أنه لا شئ أكثر إجراماً من عدم المحاولة.

إن نحن قلنا الآن، بلى هى أهداف تحققها عاجلاً أو اجلاً فإننا قد نتعرض لإنجراف التفاؤل الكاذب وإنزلاق الرومانطيقية الحالمة، والحال أننا نتعامل مع عالم خضرته ليست من لون الحدائق وإنما من لون الغابات والأدغال.

نصفف الأحلام والتمنيات تاركين فى الظل أسئلة كيف، وبماذا، وضد

---

1) Stroueatski: Le lundi commence le samedi- Denoel- Paris

من وفى أى ظروف والحال أن هذا هو بيت القصيد.

لنتعامل مع الإشكالية بصفة ملتوية ولنأخذها من جوانب متعددة علّنا نتفادى فخ العدمية ومقتل الطوباوية وبلاهة يجب أن، يكفى أن... لابد من... إلخ...

نعيد طرح السؤال:

القانون: لم يعرف التاريخ مشروعاً طوباوياً ثورياً، إلا وانقلب الحلم إلى كابوس لا لمقاومة معهودة فى كل واقع ولكن لتبلور أفكاراً خبيثة خطيرة وتطوراً سرطانياً لمفاهيم مخفية داخل المشروع نفسه.

لاحظ أننا لا نتحدث هنا عن الإستعمال والتفويض والإستيلاء، وإنما عن العوامل الكامنة داخل النظرية نفسها والتى كانت ستؤدى بها حتمياً إلى الفشل حتى ولو طُبقت "فعلياً" كما يقول العقائديون.

لا غرابة فى هذا فالفكريات كالثدييات أو النباتات كائنات مبرمجة للموت لا للحياة الأزلية، والموت يأتى من داخل الكائن الحى حتى ولو وضع فى أحسن الظروف البيئية الواقية من كل حادث عارض.

هل بإمكاننا والمشروع مازال فى بداياته الأولى أن نتنبأ، أن نكتشف، أن نفضح عوامل الضعف والوهن والموت التى ستجعل التطبيق صعباً والتحجر آت لا ريب فيه والموت مسألة وقت.

تبدو المنهجية غريبة، لأنه لا رد على السؤال إلا بعد التطبيق وحده وبعد مرور الآجال الطويلة المدى.

تبدو أيضاً مستهجنة لأن فيها إحباطاً للعزائم والحال أنه لابد لكل مشروع ثورى من كثير من الأمل والحلم والرومانتيكية، وحتى الوهم.

نصر على ضرورة إتباع هذه المنهجية لأننا فى عصر أصبح فيه التقدم عملاً مبرمجاً والتجريب العشوائى الأعمى على الشعوب كما عرفه بداية القرن مرفوضاً، نحن مطالبون بأعمال التفكير ملياً فى كل مانفترح لتغيير حياة الناس والمجموعات والإنتباه إلى كل المضاعفات والسلبيات الموجودة بالضرورة داخل كل إختيار حتى لا نفاجأ بها لندعى فيما بعد أن زيداً أو عمراً لم يفهم ولم يحسن تطبيق النظرية المعصومة.

كانت دكتاتورية البيروقراطية جنينية فى مفهوم دكتاتورية البيروليتاريا، وتطورت لتقتل الأمل الإشتراكى.

كان متوقعاً أن يشهد مفهوم المركزية الديمقراطية تطوراً سرطانياً فى

جزئه المركزى، وضموراً فى جزئه الديمقراطى، فتنفجر المركزية إلى شتات وتصبح الديمقراطية قميص عثمان الستالينية.

السؤال إذن: هل يمكن أن يتمخض مشروع حقوق الإنسان عن زنزانات تعذيب، تعمل بنجاعة من أجل "الدفاع عن الحريات الفردية والجماعية".

ألم يبدأ بعد الإستحواذ فى كل مكان على المفاهيم والمصطلحات لإفراغها من كل معنى كما وقع ذلك دوماً مع كل مشاريع التحرر.

ألا نجد من يدافع عن ضرورة حماية الديمقراطية المنشودة بالدكتاتورية الممارسة؟ لنذهب إلى أبعد من هذا أى لنتساءل عن إمكانيات الإنزلاق حتى لو طبقت النظرية فعلاً أى لو وقع أعمالها وتنفيذها قانوناً وممارسة وليس قولاً وخداعاً وذلك من قبل نظام سياسى يستمد منها وجوده وشرعيته.

بما أن القانون هو أنه لادوام إلا لقانون عدم الدوام فإن تطبيق حقوق الإنسان سيؤدى عاجلاً أو آجلاً إلى وهن فضعف متزايد وتلاشى فموت قد يتبعه بعث أولاً. هل يمكن أن يكون ذلك ناجماً عن تضخم سرطانى قاتل مثلاً فى هذا الحق أو تلك الحرية؟

يمكننا أن نتصور مثلاً أن حرية الإنضمام إلى التنظيمات والرأى والتعبير تمكن أعداء الحرية من التهيكل فى السر والجهر لضرب الحرية.

يمكننا أن نتصور أن التطرف فى المساواة يؤدى إلى إنتشار وسيادة الرداءة وهو مايؤدى دوماً إلى ردة فعل قد تتهيكل فى شكل أيدولوجيا جديدة مبنية على الغطرسة والقوة والتفاضل وقد نظّر نيتشة فى السابق لمثل هذه الأطروحات ونعرف ما أدت إليه؟

هل سيأتى الموت من إستحالة التوفيق بين الحرية والمساواة لأن الحرية تعمق الفوارق، والمساواة تلغى الحرية؟

من الحديث ليس التنبؤ بما قد يحدث أو لن يحدث وإنما إدخال البلبلة والشك والحذر لأن علينا أن نحذر أفكارنا أكثر من أن نحذر أفكار الآخرين؟

يجرنا هذا إلى السؤال المنطقى الثانى والأهم:

ماهى القوى التى تقف حجر عثرة فى وجه التطبيق؟ لماذا؟ وماهى القوى المضادة المؤهلة لكسر هذه المقاومة وبأى طرق ووفق أى

إستراتيجية؟

إن تحديد الخصم وخاصة فهم موقفه هو المدخل الإجبارى لكل تطبيق يبدأ بالأعمال ويتواصل بالحذر والشك والمراجعة والتقييم لا لمنع حقوق الإنسان من التغير وربما من الإندثار والموت والإنقلاب إلى نقيضها، وإنما لإطالة صحتها وعمرها كما نفعل عندما نتعهد حياة أى من الكائنات الحية العزيزة علينا وأولها أجسامنا.

بداهة نحن لسنا أمام موضة عابرة وإنما أمام محاولة جماعية لبلورة جملة من القواعد هى أساساً واجبات الدول تجاه الدول وواجبات الشعوب تجاه الشعوب وواجبات الدولة تجاه الأفراد وواجبات الأفراد تجاه الأفراد.

نستطيع بالطبع أن نمط الشفاه ونحن نقرأ إعلان حقوق الطفل أمام مئات الملايين من الأطفال المشردين أو أن نصاب بالإحباط عندما نقيس عمق الهوة التى تفصل بين المشروع وتطبيقه.

لايزيد مثل هذا الموقف الطين إلا بلة، فالنصوص الأخلاقية والقانونية لا تظهر إلا كرد فعل على أوضاع مستشرية.

هى تساهم بشكل أو آخر حتى وهى حبر على ورق فى السيطرة ولو جزئياً على هذه الأوضاع وبدونها لا مناص من تدهور أسرع وأخطر للأوضاع.

تكون مرحلة بلورة النصوص إذن الخطوة الأولى فى رحلة الألف ميل، وهى جزء لا يتجزأ من عودة أو إحتداد الوعى.

يبقى علينا الآن ولوج طريق طويل لاتتناثر على جانبيه الإستراحات الفخمة وإنما هو سبيل صاعد ملتو، على يساره هوة وعلى يمينه رمال متحركة ونجد قطّاع الطرق فى كل منعرج منه. أى وسائل نعتمد للوصول إلى الأهداف المرسومة فى الإعلان وحواشيه. حتى لانسقط فى فخ النظرية البيضاء لابد من التعامل مع مايقترح علينا بأكبر قدر ممكن من الحس النقدى. لننطلق من تصور ونموذج فى غاية البساطة هو أن إعمال حقوق الإنسان فى أى مجتمع وبالخصوص فى مجتمعاتنا العربية الإسلامية مواجه بمقاومة ثقافية - سياسية من داخل المجتمع وبمقاومة سياسية، إقتصادية من خارجه ناجمة عن علاقة هذا المجتمع الضعيف التابع بشبكة المجتمعات القوية المهيمنة.

المقاومة الداخلية

هل يمكن للتنظيم بصفته الشكل المكتمل لمحاولة صياغة أجيال جديدة حل الحلقة المفرغة، لكى ترفع أولى وأهم المقاومات: الثقافية؟

وليكن تعريفنا للثقافة أنها التغييرات الطفيفة والمميزة والمتطورة التى تتخذها المواقف والتصرفات القارة والعامة عند هذه الخصوصية أو تلك.

الفرضية الساذجة وتكون أحياناً بصريح العبارة أن إدماج حقوق الإنسان فى برامج التعليم يؤدى بصفة أو بأخرى إلى خلق مواطن يعمل بالأوامر والنواهى المنصوص عليها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

لنفترض أن كل الصعوبات التقنية ذُللت، أى أننا استطعنا أن نحدد بصفة علمية الشبكة العمرية التى يمكننا مخاطبتها، والطرق البيداجوجية الكفيلة بتمرير المعلومات، وأننا كونا أخصائيين فى هذا الميدان وكلها بالطبع شروط صعبة التحقيق فى إطار تنظيمنا التعليمى.

يسعنا فى إطار منهجية علمية مدققة أن نقيس بدءاً من بعض المؤشرات التغيرات التحاصلة قبل وبعد إنتهاء عملية صب المعلومات عن حقوق الإنسان فى أدمغة أطفالنا. وبالرغم من أنه لا علم لنا بمثل هذه الدراسة التقييمية على الأقل فى بلادنا فإننا قد نُباغت لو قمنا بها بنتائج باهتة بل وربما معدومة رغم ماقد نكون قد بذلناه من جهد مشكور فى الميدان.

هذه الفرضية مبنية على قياس... والقياس موضوعه التربية الصحية التى انطلقت من نفس المنطلقات الساذجة، اعتقد السلك الطبى لفترة طويلة أن التثقيف الصحى بإستعمال تقنيات الإشهار قادر مثلاً على الحد من آفة التدخين أظهرت النتائج التقييمية أن نسبة المدخنين من الأطباء لاتقل عن نسبة الناس العاديين، أن كل الحملات المبنية على مايُسمى بالتوعية والإرشاد لم تؤد إلا إلى نتائج محتشمة مقتصرة على الصيغة الإعلامية البحتة.

ومن ثم وجب التساؤل: لماذا؟

إن مايعنينا سواء أتعلق الأمر بالميدان الصحى أو بميدان حقوق الإنسان هو تغيير التصرف أى الكف عن التدخين، من نافلة القول أن تغيير هذا التصرف هو المقياس الأول والأخير لنجاعة تدخلنا التربوى، بما أنه هدفنا الضمنى أو المصرح به. فوصول المعلومات التى نصبها فى العقول ليس الهدف وإنما وسيلة.

الموضوع إذن العلاقة بين التصرف والمعلومة، وهى علاقة جد شائكة.

والتصرف بالأساس نتيجة موقف المدخن من التدخين، والموقف هذا فى نهاية الأمر تقييم ضمنى للتدخين، هل هو ضار نافع، هل تغطى منافعه الحالية أخطاره المحتملة البعيدة المدى؟

يبقى أن تقييم المدخن لا ينبع منه كما نتصور وإنما هو ترجمة للمواقف الجماعية حول التدخين، فإذا عم وساد موقف قوامه أنه جزء من رجولة الرجل وأنوثة المرأة كما كان الأمر شائعاً فى العشرية الماضية، فإن عدد الذين يعدلون موقفهم على الرأى الجماعى سيكون كبيراً.

إذا استشرى بالمقابل الإعتقاد، بأنه مضر، خطير، قبيح وأنه علامة من علامات الضعف، فإن المواقف الفردية ستتغير لتعكس تغير النظرة الجماعية.

ما الذى يصنع هذه المواقف الجماعية التى تنطلق منها جل المواقف الفردية؟

طبعاً هناك العمل الدعائي الإشهارى فى إتجاه معين. لكن للعامل التشريعى دور هام. فالتضييقات الهامة على التدخين مع رفع سعر السجائر كانت من بين العوامل الأساسية التى تؤدى يوماً بعد يوم إلى إنحسار التدخين فى البلدان المصنعة وهجرته إلى بلدان الجنوب التى لاتملك سياسة تشريعية واضحة وقدرة على تطبيقها.

كل هذه العوامل سياسية الصبغة، لأن رفع الضرائب على السجائر وسن القوانين الحادة من حرية التدخين فى الطائرات والحافلات والأماكن العامة عمليات سياسية بالدرجة الأولى، معنى هذا أن تعليم التصرف لا يمر بنشر المعلومات فحسب وإنما يمر أولاً وقبل كل شئ بخلق الظروف الموضوعية التى تجعله ممكناً وفى بعض الأحيان واجباً.

هل تعلم تصرفات حقوق الإنسان من هذا القبيل؟

من أهم المقولات حول التعليم نظرية العالم الإجتماعى الأمريكى ألفين طوفلر [1]

---

(1) Alvin Toffler: Le choc du futur ed. de noel 1970.

هى تتلخص فى أن المدرسة ليست مخصصة لنقل المعلومات، وإنما لتعليم التصرفات التى يحتاجها مجتمع ما فى إطار خيار حضارى ثقافى سياسى مسبق واضح أو ضمنى.

نحن نعتقد أننا نبعث أطفالنا ليتعلموا النحو والصرف والتاريخ والجغرافيا ... لتطوير عقولهم وأذهانهم... إلا أن الهدف الحقيقى غير هذا...

يلاحظ طوفلر عن حق أن النظام التعليمى الحديث كما نعرفه واكب ميلاد الحضارة الصناعية وأنه كان صدى لضروريات الإنتاج فى نهاية القرن الماضى.

تتطلب هذه الحضارة الصناعية تكديس أبناء الفلاحين فى المصانع الضخمة وتعليمهم المجيئ فى الوقت والإنضباط العسكرى، والتسابق فى الإنتاج والإنتاجية إلخ... ومن ثم كان من الضرورى إعداد أجيال عمال المستقبل بتدريبهم على التصرفات الجديدة كما تُدرب البنات الصغيرات على تعلم دورهن كأمهات بسبك شعر العرائس.

تتهيكل المدرسة إذن كمرحلة إعدادية للمصنع: مجئ فى وقت محدد ومضبوط وافق ذلك هوى الأطفال أم لم يوافق، إنضباط فى الصف، وفى القسم، خروج إلى ساحة المدرسة بالصفارة والعودة إليها بالصفارة وسباق محموم على "العلوم" لفرز التسعين بالمائة من الاطفال الذين سيشكلون قاعدة الهرم والآخرين الذين سحتلون شتى مراكز قيادة المجتمع الصناعى.

لا غرابة أن تتساهل المدرسة فى ميدان المعلومات لكنها لا تتساهل مطلقاً مع كل من لا ينضبط للتصرفات المفروضة لأنها الهدف الحقيقى لكل نظام تعليمى، هل تتماشى التصرفات التى يتعلمها الطفل فى المدرسة – المصنع مع فلسفة ومبادئ حقوق الإنسان؟

نكتشف أن إختلاط الأولاد والبنات يرسخ مبدأ المساواة بين الجنسين، لكن الإطار السلطوى الذى يتطور داخله المجتمع المدرسى مجعول بالأساس لتعليم الطاعة والإنضواء تحت الرأى السائد وقبول الأوامر وتنفيذها بدون تردد والبحث عن الغلبة على الآخر، وغرس قيم اللامساواة العلمية، مما يمكن من بلورة نوع من "العنصرية الثقافية"، لايكون فيها الأسود أو المرأة أو المنتمى إلى الأقلية الدينية أو الثقافية هو

المهضوم الكرامة، وإنما "الغبى" و "الكسول" أى عادة الطفل الذى لم تمكنه هذه المدرسة - المصنع من تنمية مواهب أخرى قد تتعلق بالفن، أو الموسيقى، أو بالتجارة، أى بالتصرفات التى لاترغب فيها أيدولوجية المصنع.

نحن إذن مبدئياً أمام نظام تعليمى مزدوج التأثير بل من الممكن أنه من حيث يدرى أو لا يدرى يرسخ تصرفات منافية لحقوق الإنسان.

هل من الممكن أن نعتبر المبادئ الجديدة بمثابة العامل الثورى الذى أقحمناه بخبث وقبلته المدرسة المصنع عن غباء إذ يؤدى فى آخر المطاف إلى تحويرات جذرية هامة لا داخلها فحسب وإنما داخل المجتمع نفسه الذى تشكل مرآته الصادقة؟

أليس هذا كتصور نظام تعليمى مبنى على الطاعة والإلتزام بالأيدولوجية السائدة يعلم غير مابُنى عليه ويهدم الأسس التى تحمله؟

يخضع إدراج مادة حقوق الإنسان لقوانين التدريس العام: أى الإنخفاض المتسارع المسجل من نسبة الإستماع إلى نسبة الإهتمام إلى نسبة التذكر، فإلى نسبة التطبيق.

هى إذن معلومات تبلى وتبهت بسرعة خاصة إذا دُرسَت فى شريحة عمرية ينصب فيها اهتمام الطفل على أمور أخرى تعنيه مباشرة، إضافة إلى أنها تجد نفسها أحياناً فى تنافس ونشاز واضح مع برامج أخرى، أضف إلى هذا التناقض الجذرى الآخر بين مايتعلمه الطفل نظرياً وما يمارسه ويمارس عليه ويُمارس أمامه خارج المدرسة، قد تبدو هذه القراءة متشائمة إلا أنها لا تعنى مطلقاً أن علينا عدم تدريس قيمنا.

هى دعوة لتقييم أعمق لدور المدرسة فى نشر مواقف وتصرفات مناهضة لمبادئ حقوق الإنسان ودعوة إلى إعادة النظر فى هياكلها وطرق عملها ككل وعدم الإكتفاء بعلاجات فوقية وسطحية.

لنستنجد مرة أخرى بالخيط الرفيع الذى بدونه نضيع فى دهاليز المسكوت عنه واللامقول.

نحن أمام تبلور صورة - مشروع لإنسانية متجددة.

هذه الصورة - المشروع لا تتحرك فى الفراغ وإنما هى فى تناقض واضح ومبهم مع كل المواقف والتصرفات الخصوصية الداعية ضمنياً أو بوضوح إلى شكل أو آخر من اللا مساواة والتمييز وبالتالى لا خيار لها

إلا أن تغلب أو أن تُغلب كلياً أو جزئياً.

لابد حتى تُقحم الصورة - المشروع فى دماغ الطفل وتندمج مع أحسن مافى الخصوصية وتساهم فى تطبيقها وإثرائها من سند خارجى يساعدها على تجاوز المقاومة.

لا يكفى إذا أردنا تنشئة الأطفال فعلاً على السلوك الديمقراطى تعليمهم قواعد النظام الديمقراطى وإنما جعلهم يعاينون ويعايشون هذا التسيير الديمقراطى فى المدرسة بإنتخاب ممثليهم فى مجالس مدرسية هى نفسها ديمقراطية.

إذا أردنا أن نعلمهم حق الرأى والإختلاف، وممارسة حق الإنضمام إلى التنظيمات فلابد من تشجيع التأطير الذاتى للتلاميذ، وتشجيع الصحف المدرسية، وتنظيم الندوات والنقاشات وتعويدهم منذ الصغر على المنهجية العلمية.

إن الفكرة القائلة بأن حقن برامج التعليم بحقوق الإنسان فى المدرسة العربية كفيل بتنشئة جيل ديمقراطى ومؤمن بهذه المبادئ كالقول بأن تعليم مبادئ الإسلام فى مكة فى ظل حكم الجاهلية هو الذى أدى إلى إنتصار الإسلام. نعلم أن العكس تماماً هو الذى حدث أى أن إنتصار الإسلام ثقافياً وعسكرياً غيّر المجتمع فلم تفعل المدارس والكتاتيب إلا تلقين الصغار مواقف وتصرفات الدين المنتصر.

نحن اليوم مواجهون بنفس المفارقة.

يبقى السؤال قائماً: كيف نمكّن قيم حقوق الإنسان من التوغل داخل المجتمع لتعم المواقف والتصرفات التى حددها الإعلان.

أولى بوادر الرد:

بوضع اليات النظام الديمقراطى فى شتى مجالات ومستويات الحياة الإجتماعية تعود الحياة إلى الأجسام المحنطة ويصبح الرأى والرأى المخالف أداة التغييرات الجذرية والنازلة إلى أعماق المجتمع، بالحرية التى تفرضها الديمقراطية السياسية تنطلق قوى الإصلاح والتغيير والمراجعة فى كل ميادين الخلق والإبداع.

يستطيع المجتمع المكبل أن يتحرر آنذاك من قيوده وأن يفرز أدب الحرية وفكر الحرية وفن الحرية. تأتى الأزمات وهى أساساً بيداجوجية على مستوى واسع لتنضج وتسارع بالتغييرات.

رويداً رويداً يتشبع المجتمع بالقيم الجديدة وتتغير المواقف والتصرفات إلا فى بعض جيوب التخلف والردة التى تبقى دوماً خطراً يمكن أن تنطلق منه محاولات إستعادة الهيمنة القديمة.

تأتى المدرسة آنذاك وبصفة طبيعية لتعكس مواقف الأغلبية وتعلم تصرفاتها.

يتضح إذن أن تعليم حقوق الإنسان شرط ضرورى لكنه غير كاف لأنه نقطة النهاية وليس نقطة البداية.

نقطة البداية هذه فرض قواعد اللعبة الجديدة فى إطار نضال مضمن صعب خطير، أى فى إطار تعاطى ذلك الشر الذى لابد منه...

السياسة

يكتشف مناضل حقوق الإنسان بسرعة أنه لايتحرك قيد أنملة خارج نطاق السياسة، فهو إن أدان التعذيب مارس السياسة، وإن تغاضى وسكت عنه مارس سياسة... النعامة، وسواء تعرض للحريات الفردية أو العامة، أو حقوق الطفل أو المرأة أو الأقليات، وقع فى فخ السياسة. لاغرابة فى هذا لأن الإعلان مشروع سياسى لاغير.

تشغل السياسة جل إهتمامات المشرّع العالمى بل قل إن العلان برمته ليس إلا إعلاناً سياسياً، فمشاكل الحرية، العدالة، تنظيم المجتمع، الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للمحرومين منها إلخ... هى مشاكل سياسية وليست مشاكل فلسفية أو أخلاقية جوفاء.

ماهو الجديد (أو المتجدد) فى طرح المشرّع للسياسة وتتفرع الأشكال إلى عديد الأسئلة.

أول سؤال يتبادر إلى الذهن. أى مصالح سياسية تخدم حركة حقوق الإنسان و/أو ضد من هى موجهة؟

نكتشف بسهولة أننا لسنا أمام نص يناضل من أجل حقوق قوم/ فئة/ جهة/ جنس/ عرق/ طبقة وإنما نحن أمام أول محاولة تاريخية لطرح مصلحة العنصر البشرى ككل دون أى إعتبار آخر.

ندقق فى النص وملحقاته، فلا نجد إلا تأكيداً علي حقوق كل هذه الأجزاء التى كانت تفرز أيدولوجياتها الخاصة الواحدة تلو الأخرى لإبراز حقوق تصارع وتنفى حقوقاً أخرى.

نعجب ممن يصرون (رغم العدد الهائل للنصوص المدافعة عن حقوق الشعوب والثقافات والمرأة والأطفال) على القول بأن حقوق الإنسان هى حقوق الفرد لايضاهيهم فى سوء الفهم والثبات عليه إلا من يدّعى لجهله بالفرنسية أن حقوق الإنسان هى حقوق الرجل.

يتحول السؤال إلى جزئه الثانى المهيكل: ضد من يكتب المشرّع العالمى؟

هو لايستطيع أن ينظر لنقض مصالح فئات ما وإلا ناقض نفسه بما أن منطلقه هو كل العنصر البشرى البطل الوحيد لإلهامه ومشاغله. بداهة لا يواجه المشرّع العالمى حقوقاً بحقوق وإنما حقوقاً بإمتيازات.

هو ضد التفوق الوهمى لعرق علي آخر وليس ضد هذا العرق أو ذاك.

هو يرفض التمييز بين الجنسين ولا يلغى المصالح المشروعة لهذا أو ذاك.

هو لا يتحيز لدين ضد آخر وإنما ينادى بشرعية التباين وضرورة الإحترام المتبادل.

هو لايقبل أن يتمتع جزء من المجتمع بالصحة والرفاهية والضمان الإجتماعى، ليتخبط الجزء الآخر فى الفاقة والحرمان إلخ...

هو يكتب إذن ضد كل القوى التى تريد أن تفرض الإمتياز بالعنف سواء أتمثلت فى شكل نظام محلى، أو فى شكل هيمنة دول ما على دول وشعوب أخرى لايستثنى ولا يحابى.

المهم فى هذا السياق من الحديث ليس المسارعة بالإحتجاج على هذا الموقف بطوباويته وإنما الوعى بالنقلة النوعية وخطورتها فى تاريخ الصراع القائم.

نحن أمام آخر مرحلة من مراحل بلورة وعى جماعي يحاول تجاوز المصالح الفئوية ليرتفع إلى أعلى قمم المسؤولية ونحن أمام أول تنظير ايدولوجى يطرح مصلحة الإنسانية ككل.

أخلقة السياسة

يتمثل طموح المشرّع فى تلطيف حدة الصراعات وحلها سلمياً وحقن الدماء وإيجاد قواعد تعايش تقلل من خطر العنف.

يتمثل طموحه أيضاً فى نقل الأخلاق من مجرد شعور وسلوك على مستوى الأفراد إلى شعور وسلوك يشمل كل المجموعة الوطنية وحتى الإنسانية.

أولى قواعد المكيافيلية هذه المدرسة السياسية الهامة التى تخرّج منها كبار وصغار مقاولى سياسة المصالح الفئوية أن الغاية تبرر الوسيلة وأن على الأمير أن لا يتردد فى إستخدام كل الوسائل لبلوغ أهدافه لا لشئ

إلا لأن البشر "منافقون جبناء"، لايخضعون إلا للقوة إلخ... وأن على رجل السياسة أن يجمع بين خاصيتين حياتيتين: القوة والخبث.

العلامة المميزة للسياسة المكيافيلية هى تكيفها الدائم مع المعطيات المتغيرة المتحركة.

فلا وجود للشر كشر ولا للخير كخير وإنما هناك وسائل وظروف لا أكثر تفرض الموقف ونقيضه.

تتعامل المكيافيلية دوماً مع مشاكل ملحة لابد لها من حلول عاجلة سريعة. هى فى تفاعل مع واقع معقد وخطير يستوجب اليقظة والحذر لا مع قيم مجردة وقوانين سرمدية وبشر معصومين.

ميدان السياسة المكيافيلية هى إذن النسبى والمتحرك والعملى.

تأتى حركة حقوق الإنسان لتقول لا للتعذيب أياً كانت الجريمة وأياً كان المبرر وأياً كانت الأوضاع.

هى تجعل من تحريم التعذيب مطلقاً قيمياً ثابتاً غير قابل للمراجعة أو النقاش أو التبرير. ينسحب هذا الموقف "المتشدد" على كل بقية القضايا.

لا يجوز إعدام أى إنسان حتى ولو كان سفاحاً عاتياً.

لا يجوز حرمان الآخر من حقه فى الرأى على غرابته أو منع الناس من الإنضمام للتنظيمات مهما كان إختلافنا معهم إلخ...

بداهة نحن اقحمنا بهذا النوع من التفكير ميداناً فى ميدان إذ سلطنا منهجية الفكر الأخلاقى على عالم السياسة، فلا مطلق ولا قيمى ولا ثابت إلا فى دنيا الأخلاق.

أول ملاحظة:

ليست هذه أول مرة فى التاريخ يحاول فيها الفكر تلطيف فظاعة الفكر السياسى المصلحى الفئوى بالأخلاق.

جاءت كل الأديان لمنع التسلط وذلك بسحب مطلق القوة من الإنسان وإرجاعها إلى الله، وحاولت وضع جملة من الضوابط لتقنين الحكم وهى ضوابط أخلاقية كالحث على العدل والإنصاف إلخ...

اختارت بعض الحلول الثقافية الأخرى ربما عن يأس الفصل بين الميدانين، أرجعت لله ماهو لله ولقيصر ماهو لقيصر.

حقاً نحن أمام محاولة جديدة لإقحام الأخلاق مرة أخرى فى الفعل السياسى لكن شروط الفعل هذه المرة أكثر دقة والموانع والضوابط أكثر

وضوحاً.

تتواصل الإشكالية المزعجة والتى ليس من الضرورى أن نهرب منها أو أن نفتعل لها حلاً مرضياً فى النظرية، أى كيف نفرض الأخلاق باللا أخلاق والحال أننا أمام مصالح عنف وعنف مصالح.

السؤال: هل لهذا الإقحام المتجدد أى جدوى؟ أو ليس هذا كمطالبة السبع بأن يكون نباتياً؟ بعبارة أخرى: هل بوسع السياسة أن تقلب طبيعتها لتصبح أخلاقاً؟

ينحاز المشرّع العالمى للإختيار لأنه يعلم عبر التاريخ أن المكيافيلية لاتحل مشاكل المجتمعات وإنما هي تضع غطاءاً على فوهة البركان.

هو تعلم بالتجربة المريرة الطويلة أنه لابد من إقفال باب الإعدام نهائياً ولو تطلب ذلك ترك الحياة لمجرم رهيب لأنه ثبت تاريخياً أن الإعدام كان سلاحاً رهيباً للفتك بالفقراء والأعداء السياسيين.

لابد كذلك من إغلاق نافذة التعذيب لأن لهذه الآفة دور رهيب فى مواصلة الصراعات وتغذية الأحقاد.

لابد من تنظيم الصراع سلمياً عبر الديمقراطية وإلا تواصل بدون إنقطاع مسلسل العنف والعنف المضاد.

لنردد بدون كلل الديمقراطية كالرياضة أو الشطرنج حرب رمزية هدفها الأساسى تطويقه وتقليم أظافره، ومسكين الشعب الذى لا ينظم عنفه بالديمقراطية لأنه عائد إلى إنفجاراته الدموية عاجلاً أو آجلاً.

لنلاحظ هنا أن المشرّع ليس بالضرورة ساذجاً يحلم وعبيطاً لم يفهم طبيعة الإنسانية التى يبحث لمشاكلها عن حلول.

نقرأ فى الإعلان فى معرض دفاعه عن ضرورة إعلاء راية حقوق الإنسان مايلى:

"ولما كان من الأساسى أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانونى إذا أُريد للبشر أن لايضطروا أخر الأمر إلى اللياذ بالتمرد على الطغيان والإضطهاد.

يقرّ المشرع بصفة صمنية لكنها واضحة بحق الإنسان في الثورة ضد الطغيان والإضطهاد إلا أنه يجعل منها آخر حل يلجأ إليه الإنسان المقهور ويحمل مسؤولية هذا التمرد للذين أضطروه إلى ذلك.

يبقى أن المشرّع ألد أعداء العنف.

هو يطمح لإلغاء أسبابه (الجهل، البطالة، الجوع، إلخ ...)، هو يطمح لإنهاء شكله الساخن (القتل، التعذيب) وشكله البارد (الظلم).

فكر حقوق الإنسان إذن قواعد قيمية مطلقة ثابتة لكنه أيضاً قواعد لعبة تعتمد الصراع السلمى لحل الخلافات بين مختلف مكونات المجتمع: "لاتعدم، لاتعذّب، لاتختلق محاكمات، لاتمنع أحداً من الإدلاء برأيه إلخ ..." يمكننا أن نشبه المشرّع العالمى بمهندس مواصفات يحدد للمقاولين السياسيين جملة القواعد الواجب إحترامها فى كل الحالات للفوز بصفقة الحكم.

هذه القواعد أخلاقية فى كونها تنبع من مصدر أساسى هو إحترام كرامة الآخر وحاجياته المشروعة وأنها تقبل به مختلفاً وشبيهاً، وأنها تعتمد على وسائل سلمية ورمزية أى متحضرة.

من طبيعة مثل هذه القواعد أن تتجاوز حدود التنظيمات الضيقة، فهناك آلاف الفرق التى تمارس لعبة كرة القدم وفق خطط وبراعات وإستراتيجيات مختلفة ولكن فى إطار إحترام نفس القواعد.

المطلوب من المتبارين التمسك بالقواعد المعروفة، لكن لا أحد يمكن أن يثنى فريقاً عن إتباع كل خطط الكر والفر والتحالف والتنازع مادام إحترام القواعد سائداً لإحراز النصر.

معنى هذا أن السياسة حسب تصور المشرّع ليست أكثر من تمسك كل الأطراف بجملة من الضوابط الأخلاقية القانونية التى تمنعهم من الإقتتال الوحشى للفوز.

لا حرج إذن أن ينادى الحزب الحاكم بمقولات حقوق الإنسان وأن تعتنق أحزاب المعارضة هذه القوانين لأنها ليست أيدولوجيا مغلقة حكراً على فريق دون آخر وإنما هى قواعد لعبة كالقواعد التى تحكم ممارسة الشطرنج أو كرة السلة.

تسييس الأخلاق

ثاني خاصية للفعل السياسى من منظور حقوق الإنسان إدخال المجتمع المدنى عبر حق التنظيم للجميع كطرف فى لعبة كانت تقتصر على فريقين: الحكم والمعارضة، أهذا هو بداية حل المفارقة؟ هل يؤدى دخول تكتلات بشرية غير مسلحة ساحة اللعبة السياسية إلى إلغاء أو التقليل من عامل العنف أم هل أن هذه الجماعات تخادع نفسها عندما تتصور

إمكانية فرض المصلحة وهى عزلاء.

ينتقل المجتمع من وضع الغادة الجميلة التى يُراد إغتصابها أو الفوز برضاها إلى وضعية الطرف الواعى الفاعل فى علاقة الندّ للندّ.

إنه مستوى تسييس الأخلاق الذى يطمح إليه المشرّع.

يوجد مستوى خاص وفردى للفعل الأخلاقى كالكرم والإحسان والشجاعة إلخ...

تكتمل الفضائل الأخلاقية عندما تصبح فى خدمة الصالح العام أى عندما تصبح أخلاقاً جماعية، إجتماعية أى سياسية.

ينضج المجتمع ويسهل العيش فيه ويطيب عندما يضع الفرد مشاعر الأثرة، والشجاعة، والتفانى فى خدمة الكل مثلاً عبر العمل التطوعى أو عندما يضيف إلى طابق السلوك الأخلاقى الفردى، طابقاً ثانياً من السلوك الأخلاقى الجماعى.

بقدر ماتتسيس الأخلاق بقدر مايتوسع ويتعقد نسيج المنظمات المدنية.

هذه المنظمات بداهة ليست أحزاباً سياسية، هى لايمكن أن تفتك بالسلطة أو أن تحافظ عليها، هى لاتستطيع حتى فى الأنظمة الديمقراطية أن تتقدم للإنتخابات لطبيعة أهدافها وتركيبتها، ومع ذلك فهى تطرح على كل سلطة إشكاليات معقدة.

وفى البداية يسود المسكوت عنه علاقة السلطة السياسية بمثل هذه المنظمات التى أصبحت تُحصى بالآلاف فى العالم والتى تشكل اليوم ظاهرة جديدة فى تاريخ السياسة.

تُتهم حركة حقوق الإنسان بتعاطى السياسة وكأن تعاطيها جريمة أو حكراً على فريق إجتماعى دون آخر، والإشكالية طبعاً تلاقى صورتين مختلفتين بل ومتناقضتين للسياسة فهماً وممارسة.

يختلف مناضلو حقوق الإنسان فى مواجهة التهمة، منهم من تراه يفتعل البراءة منها ومنهم من يحاول جاهداً وضع فواصل وخطوط حمراء واهية بين العمل السياسى "المدنّس" والعمل الإنسانى "المطهّر" والحال أن الإعلان من بدايته إلى نهايته برنامج سياسى أو بالأحرى الإطار العام الذى لم يعد ممكناً لأى برنامج سياسى معاصر أن يتحرك خارجه، منهم من يمارس السياسة الجديدة من منطلقات المدرسة القديمة.

لقد آن الأوان لإعمال المبضع فى الورم حتى لايبقى اللا مقول سيد الخطاب.

جعل الإعلان من الواجبات السياسية فى شكلها المباشر (التنظيم والإنتخاب) وفى شكلها المخفى (الحقوق الإقتصادية، الحقوق الفردية) حجر الزاوية فى بنائه التشريعى، وهو لم يقصرها على أحد أو منظمة وبالتالى فالسياسة لأنها تمس الحياة فى جوهرها هى شأن الجميع وليست شأن تنظيمات مختصة هى الأحزاب السياسية.

حيث أن الإعلان هو إعلان سياسية جديدة يصبح من الضرورى أن تكون هناك سياسة للإعلان أى طرق سياسية لتنفيذ سياساته واطروحاته.

القاسم المشترك بين هذه الطرق أنها سلمية، قانونية، أخلاقية، وإلا سقط المشروع برمته فى التناقض القاتل الذى تعرفه المكيافيلية، أى غلبة الوسائل القذرة على الأهداف النبيلة وتترجمها منظمات المجتمع المدنى.

يأتى بعدها التخصص ويشمل ميادين ثلاثة: التوعية والتحكيم والتدريب.

تبرز منظمات حقوق الإنسان معلنة دخول النُخب الواعية للمجتمع حلبة الصراع السياسى. يعهد المجتمع المدنى إلى بعض منظماته بالدعوة إلى قواعد اللعب الجديدة بعد أن اتضح الثمن الباهظ للمكيافيلية وفشلها فى تحقيق السلام الإجتماعى. لنسميها وظيفة "التوعية" ويضطلع بها عادة من المناضلين الذين لاتستهويهم الوظائف الأخرى.

أن الطبيعة السياسية لكل عمل تتضح فى خطورة تأثيره على مفاهيم وقوانين ومصالح السلطة الحاكمة.

تنصب منظمات حقوق الإنسان نفسها حامية للقيم الجديدة وتلك هى وظيفتها.

يوكل لها المجتمع المدنى مهمة الرقيب الذى لاتنام عينه عن إنتهاكات قواعد اللعبة، فإذا بها تلعب دور الحكم فى مباراة رياضية.

السؤال الذى لا تزال الحكومات تطرحه هل الحكم الذى يصفّر ويخرج البطاقة الحمراء ويطالب بتتبع لاعب فظ لم يحترم إحدى القواعد جزء من اللعبة السياسية؟ والرد طبعاً نعم.

هو وسط الصراع وجزء منه لأن فى غيابه أو تغاضيه عن التحكيم

العادل ترجيح كفة، أى الإنتصار لطرف على آخر، لسياسة أخرى.

أن كل المنظمات الإنسانية جزء لايتجزأ من اللعبة السياسية، تمارس السياسة بالسلب أو بالإيجاب لأنها وسط الملعب لا خارجه.

أين يكمن الإشكال إذن؟ في محاولة كل سلطة عزل هذه المنظمات ودفعها لتكون مجرد حركة أخلاقية من نوع جميعات أحباء الطيور واللامقول اخرجوا من لعبة لاتعنينا إلا نحن.

يتواصل سوء الفهم عندما تُضاف إلى إرادة السلطة بأن تقع المباراة وفق قوانينها هى والحال أن الحكم مُجبر على الحياد المطلق بين الفريقين والإلتزام المطلق بقوانين التحكيم.

تنتهى الوظيفة التحكيمية بإنتهاء إستقلالية المنظمة عن الجهاز التنفيذى للسلطة وترتفع إلى قمة النجاح عندما تتمكن من حماية وتطوير هذه الإستقلالية، التى هى الإسم الآخر للمصداقية، والمصداقية الإسم الآخر لفعالية الضغط الذى بدونه لا تلتزم أى سلطة فى العالم بإحترام قواعد اللعبة.

فى هذا الصدد تشكل البيانات والبلاغات التى تصدرها منظمات حقوق الإنسان، أحسن مدخل لفهم جزء هام من هذه الوظيفة.

هى بوضوح إحتجاج وتشهير وإدانة وتسجيل لجملة الخروقات التى ارتكبها اللاعب السياسى سواء أكان فى الحكم وأحياناً فى المعارضة ومن ثم هى دروس.

تخفى الصبغة العقابية الواضحة، الهدف البيداجوجى الحقيقى، فوراء كل بيان ومن خلال تواتر نفس الإحتجاج بلاغاً بعد بلاغ، يتواصل العمل التربوى تنبيهاً وتحذيراً ونصحاً وإرشاداً.

تختبر السلطة حدودها وتعرف منظمات المجتمع المدنى إلى أى مدى هى قادرة على التحرك، وتنضج الأزمة وعى كل الفرقاء.

يشكل الإنزلاق نفسه درساً يثرى تجربة الجميع ويغير شيئاً ما فى الممارسة السياسية.

تشكل منظمات حقوق الإنسان بصفة خاصة وكل منظمات المجتمع المدنى أيضاً مدارس لتعلم السلطة وممارستها فى البداية داخل الإطار المحدود الضيق لهذه الجمعيات، لتستغل هذه التجربة فى مستويات أخرى.

لنتفق مبدئياً أن وظيفة تطبيق الإعلان كمشروع سياسى مهمة تتجاوز الأشخاص وحدودهم الضيقة، هم مطالبون بترجمة هذه الوظيفة أو تلك حسب إمكانياتهم وإختياراتهم ولا وجود لنموذج واحد يجب ويمكن إعتباره مقياس المناضل الحقيقى لحقوق الإنسان.

يمكن مثلاً لمناضل إن يضطلع بوظيفة التربية والتوعية، ولآخر أن يتخصص فى وظيفة التحكيم، بينما يستطيع ثالث أن يسعى إلى المسؤولية المباشرة.

كذلك ليس من الحرج فى شئ أن يختار المرء الدعوة إلى قيم ثم أن ينتقل من نشرها والتشهير بإنتهاكاتها، إلى تطبيقها إذا توافرت له الفرصة لأن فى هذا إختزالاً للوقت والجهد.

تحضرنا هنا صورة القاضى والمحامى، هما ينتميان إلى نفس العائلة المهنية وهدفهما واحد وضوابطهما واحدة، إلا أن الإختلاف جوهرى عند أداء الوظيفة فى قاعة المحكمة، لا عيب أن يقرر القاضى دخول المحاماة أو العكس وإنما الغش كل الغش في الخلط بين الوظيفتين للتحايل على القانون ضد المكيافيلية.

أنت لاتشتم اليوم رجل سياسة إذا وصفته بالمكيافيلى بل بالعكس أنت تمدحه أو هكذا يظن لأنك تصف فيه أهم خاصية يُفترض أن تتواجد عند كل رجل سياسى يحترم نفسه ويحترمه الآخرون لذلك اصبحت المكيافيلية إغراءاً لايُقاوم ومن ثم خطرها حتى على المناضل.

تأتى حركة حقوق الإنسان لتضعها فى نصابها، لكن هل نحن حقاً بحاجة إلي هذا التذكير لنقتنع بلا فعاليتها وإخفاقاتها وجرائمها بارزة لكل من يريد أن يرى وأن يفهم.

تحضرنا هنا مقارنة، خطرت لنا ونحن نقرأ التاريخ أفهمتنا مدى ضعف القوة وتفاهة الخبث بالقياس إلى العوامل الحقيقية التى تنحت المجتمعات والحضارة.

فى القرن الثالث عشر فجأة ولأسباب غير معروفة وثبت من أعماق سهول آسيا وصحاريها كالعفريت من القمقم قبائل المغول لتغزو أوسع امبراطورية عرفها التاريخ فى أقل من قرن.

لا يشبهنا شعب فى ملحمته بقدر ما يشبهنا المغول ولا يختلف عنا مصيراً شعب بقدر ما يختلف عنا المغول.

كانوا بدواً كما كنا، وكانوا غزاةً كما كنا، وكانت خيلهم تركض عبر العالم كما ركضت خيولنا من الهند إلى البرانس ستة قرون من قبل.

لكن شيئاً لم يبق من غزواتهم وتعربت جل فتوحاتنا بصفة لا رجعة فيها.

تصور أننا تبادلنا الأدوار.

يصل المغول إلى مشارف القرن العشرين وهم شعوب ودول تحتل أراضٍ شاسعة فى أفريقيا وآسيا، تنتشر حضارتهم وعقيدتهم إلى أقصى أرجاء المعمورة، تفرض لغتهم نفسها كإحدى اللغات الرسمية القليلة فى المحفل الأممى.

على العكس، تُحصر العروبة فى مملكة تابعة ضعيفة فى صحارى نجد وقد طوقتها من كل جهة حضارات الفرس والبيزنطيين والهنود.

لماذا لم يحدث هذا، وماهو الفرق الرئيسى الذى جعل العرب ينتصرون حيث أخفق المغول إخفاقاً ذريعاً وكانت جحافلهم أقوى وأسرع وأكثر عدداً وعدة؟

الفارق الهائل طبعاً الذى حسم المصير هو أنه كان للعرب كتاب ولم يكن للمغول شئ مماثل، والأهم من هذا أن الكتاب لم يكن معجماً للتقنيات الحربية أو وصايا حول طرق سياسة الشعوب المغلوبة، وإنما جملة من القيم وصلت الذورة فى أحلى وأبسط وألطف وأرق مايمكن قراءته.

"وأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدّث"

اليتيم هو الطفل الذى فقد كل سند.

السائل هو الذى يتكفف الناس ليعيش.

وكلاهما الصورة النموذجية للضعف الأقصى، ومع ذلك فلا مجال لقهر هذا أو نهر ذاك لأن القوة ليست القوة.

القاعدة التى أثبتها التاريخ أن مايبقى ويدوم فى دنيا السياسة هو الذى تبينه الأفكار والقيم وليس العنف، والقاعدة أيضاً أن التاريخ لايذكر بإجلال إلا رجال السياسة الذين جعلوا القوة فى قلب القيم.

والقاعدة أخيراً أن دور المكيافيلية فى إنطلاق بناء الحضارات والأمبراطوريات يكاد يكون معدوماً، لكنها تتطور بشكل سرطانى والحضارة بصدد التداعى والإنهيار بل قل أنها إحدى أهم مؤشرات دخول

كيان سياسى ما فى حالة الإحتضار.

هى دليل الإنهيار وأحد أسباب تسارعه.

قدر المكيافيلية كما أثبت ذلك التاريخ ألف مرة المكاسب العاجلة والمؤقتة والخسائر الآجلة والنهائية.

لكن هل نحن بحاجة إلى الإلتجاء إلى التاريخ لإثبات حدود المكيافيلية ونحن نعايش يومياً تململ شعوب هذا الزمان ضد المدرسة السياسية القديمة.

إن مايحدث الآن فى الديمقراطيات الغربية لهو التعبير الواضح عن إرادة جماعية هائلة لأخلقة السياسة وتسييس الأخلاق.

فالصحافة والقضاء اليوم بالمرصاد لكل مظاهر العنف والخبث التى اعتاد عليها رجل السياسة بكل إطمئنان فى السابق وكأنها من المسلمات.

ان مانراه اليوم فى إيطاليا واليابان والولايات المتحدة إلخ من تشديد المراقبة لهو مؤشر على تحول جذرى فى موقف الشعوب، بل نحن نلاحظ شططاً فى التوجه أحياناً حيث أصبح رجل السياسة مُطالباً اليوم بأن يكون معصوماً من الخطأ، لا تُغتفر له زلة أو ضعف بشرى.

هذا لا يعنى بالطبع أن المكيافيلية مؤهلة للإنقراض سريعاً ولكن يعنى أنها مدرسة فقدت بريقها ولم تعد مقبولة كأمر طبيعى، أو كشر لابد منه، وأن هناك مطلباً واضحاً من الشعوب لكى تُساس شؤونها فى الوضوح التام ووفق قواعد لعبة يحترمها الجميع.

لم يأت هذا التحول صدفة وإنما هو إحدى نتائج التكنولوجيا، فالمكيافيلى المسكين لم يعد ينسج مؤامراته فى دهاليز الأقبية المظلمة وإنما هو أصبح يتحرك تحت مراقبة كاميرات تغطى العالم بأسره، وداخل نسيج إجتماعى بصدد التعقيد والتباين والتمايز تطمح كل الأجزاء فيه إلى المشاركة فى اللعبة السياسية أى لمراقبة بعضها البعض.

إن عمل آليات الصحافة الحرة والقضاء المستقل والتنظم الحر سيضيق الخناق على المكيافيلية ويجعلها ممارسة هامشية وفى حالة حصار وموضع شك وتتبع دائم.

لذلك نعتبر من الخطأ الإستسلام لإغراء صورة باهتة، وستبهت معالمها أكثر فأكثر، يضع المشرّع إذن قواعد اللعبة التى ستجعل المكيافيلية

مغامرة لا تُحمد عقباها ولا نستغرب منها أن تناضل إلى آخر لحظة ضد هذه الآليات لانستغرب أيضاً أن تواجه حركة حقوق الإنسان مصاعب وأخطاراً جمة وأن تبقى المعركة بين كر وفر لسنوات وعقود طويلة.

إن المدرسة السياسية الجديدة لاتنظر للبراءة والطوباوية والسذاجة التى يشتَمها المكيافيلى فى كل مناض مبدئى، بل بالعكس هى تتطلب قدراً كبيراً من القوة المعنوية لمواجهة خطر العنف باللا عنف والذكاء والوعى الحاد لتجاوز المطبات والصعوبات والعراقيل التى يضعها الخبيث فى طريق النضال وكثيراً من الدهاء لمقاومة الحيل وصبر أيوب لتحمل الفش المبدئى وثبات معتدل وحازم على إختيار صعب، لكنه الإختيار الأسلم على الأمد الطويل. لايمكن شئ من هذا إن لم تحرك مناضل حقوق الإنسان قوة جبارة خفية، تسنده فى رحلة الألم والخطر وتبرر تضحياته ولها إسم من أحلى الأسماء ...

الوطنية

هى ولاء قد يكون ضعيفاً أو قوياً، ومحبة قد تكون مصطنعة أو صادقة وشعور بالواجب والمسؤولية قد يضعف إلى درجة التواكل وقد يقوى إلى درجة التضحية بالنفس والنفيس.

يرجعنا هذا المفهوم إلى الطبيعة التراجيدية للوطنية.

هى شعور بضرورة التضحية بالجهد أو حتى بالحياة تجاه مجموعة بشرية ينتمى إليها الفرد لأنها مهددة دوماً لأنها تعيش فى عالم خطير.

أول وأبسط المستويات: الضد

لو سألت والدك عن مفهومه للوطنية لرد بصفة عفوية تلقائية: معاداة الإستعمار والمستعمر.

كان أباؤنا وطنيين بهذا المفهوم الكلاسيكى، يكرهون الإستعمار ويبغضونه أشد البعض وكان لحقدهم دوافع شخصية وغير شخصية. كان أملهم وهاجسهم الأوحد التخلص من إحتلال الأجنبى وإهانته لهم بوجوده فوق قطعة من أرض تعارفوا على تسميتها الوطن.

لكن لو سألنا أحد الأجداد عن مفهومه للوطنية لما فهم الكلمة أصلاً أو لدار النقاش فى حلقات مفرغة أو تاه في منعرجات غير متوقعة، ولاتضحت الصبغة التاريخية والنسبية لهذا المفهوم.

فالضد عند الأجداد قد يكون عربى القبيلة الأخرى، أو الخارج عن دار الإسلام، الثابت أن فكرة الولاء والإنتماء عنده لاترتبط بفكرة الأرض المحددة بحدود قارة، ثابتة والتى تحمل بشرية متجانسة، مثلما هو الحال اليوم.

ننسى أن لأقدس مفاهيمنا جذوراً تاريخية وظروفاً موضوعية وأنها مُطالبة بالتغير إن تغيرت المعطيات.

ننسى أن فكرة الوطن، كضيعة كبرى برعيتها وراعيها هى من ركائز

وترتبات الحضارة الزراعية، إنها صورة متحركة متطورة. إنها شكل عابر من أشكال شعور الإنتماء والمسؤولية لم يشاركنا فيها أجدادنا البدو الرحل ولن يشاركنا فيها بالضرورة أحفاد القرن الثلاثين.

السؤال: ماهى بوادر ومؤشرات الصورة الجديدة للوطنية وقد تداخلت الفضاءات وبهتت الحدود، وفقد المستعمر؟

ثانى أبسط مستويات الوطنية: النظامية السياسية

يرسم التاريخ لفترة زمنية طويلة بمقياس حياة البشر وتافهة القصر بمقياسه هو حدود قطعة الأرض هذه التى تمكنت منها القبائل المتحالفة مع القبيلة الأم.

حدود الوطن هذه محمية ضرورة بقوة عسكرية أى بدولة تسهر على حاضره ومستقبله تسميه أحياناً بإسمها، وتستحوذ فى كل الحالات على تمثيله، لتنتهي إلى محاولة الإستحواذ على أولى صلاحياته أى توليد شعور الإنتماء والمسؤولية.

يستولى نظام على الدولة وشخص على النظام وتتواصل محاولة الخلط والإستغلال ليصل الخلط إلى أعلى قممه عندما تصبح الوطنية مرادفة للولاء تجاه شخص واحد يحاول كل نظام أن يزرع فى الأنفس معادلة بدائية يحاول التمويه عليها وإخفاءها فى نفس الوقت، يصبح الإنضباط للأوامر السياسية والإقتصادية والإجتماعية مثلاً واجبه لا لأنه فى صالح النظام السياسى ولكنه لأنه فى صالح "الوطن".

هاقد اصبح القاسم المشترك الأكبر أداة بين يدى قلة المنع والمنح وأهل الحل والعقد. لاشك أن أهم درس استخلصته شعوب الجنوب بعد تحررها من الإستعمار أن الإستقلال الوطنى فى ظل الإستبداد الوطنى خطوة منقوصة على درب التحرر.

يدخل الشعب آنذاك فى صراع مع مفهوم النظام لأمن الدولة وأمن الوطن فتتعالي أبواق السلطة للتشكيك فى "وطنية" هذا وذاك.

يصر الحكم على أن إدانة التعذيب والتجاوزات تشويه لسمعة الوطن ومن ثم فهو شكل أو آخر من الخيانة ويصر مناضل حقوق الإنسان على أن هدف التشهير كف الأذى وإصلاح الأوضاع ومن ثم هو شكل أو آخر من محبة الوطن.

يتضح أن الإختلاف ناجم بالأساس عن إختلاف الصورة المرجع

والمقياس المقبول من كل الأطراف، هاقد تيبنت ضرورة الإسراع بإعادة بلورة مفهوم خلناه بديهياً.

يتضح السؤال: أى مفهوم لوطنية ترتكز على مصلحة شعب يعبر وحده التاريخ وليس على مصلحة دولة زائلة ونظام مرحلى؟

المواطنية الوطنية

إن آخر مايفكر فيه الكاتب التعرض لمفهوم الوطن والوطنية إنطلاقاً من كونية ضبابية، وكسمو بوليتية منبتة يتشدق بها بعض الذين يحتقرون لغتهم وأمتهم وشعبهم.

كان القصد وسيبقى على العكس من هذا تشبيب المفاهيم لنصير أعمق وطنية وأشد تجذراً فى هويتنا القومية وأكثر وعياً بإنتمائنا ومسؤولياتنا تجاه بشرية معذبة.

لنستسلم للذة الكسل الفكرى وذلك بالإعتماد الكلى على نص الإعلان الجاهز المعلب لتحديد معالم وطنيتنا الجديدة.

تكون الوطنية إذن: افتح القوس.

إن لكل طفل فى القرى والجبال والصحارى "الحق فى التعلم... لإنماء شخصيته إنماء كاملاً وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية وزيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام (البند٢٦).

أن للهمامة والمثاليت وأولاد عيار والحمارنة وبنى يزيد وجلاص وجندوبة وأولاد الشامخ والزعارنة وأولاد الجبل الأحمر وسكان حى التضامن والكبّارية والملاسين وبقية التونسيين وضيوفهم "الأجانب" الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية لهم ولأسرتهم بما فى ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الإجتماعية اللازمة والحق فى تأمين معيشتهم فى حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة (البند ٢٥).

أن لعمال مناجم قفصة والرديف وغيرهم من عمال الفكر والساعد "الحق فى الراحة وفى تحديد معقول لساعات العمل وفى عطلات دورية بأجر (البند ٢٤). أن لعشرات الآلاف من العاطلين الذين تمتلئ بهم مقاهى مكثر والة والقسرين "الحق فى العمل ولهم حرية إختياره بشروط عادلة مرضية كما لهم الحق في الحماية من البطالة.. وأجر متساو للعمل

دون تمييز (البند ٢٣).

أن لكل مواطن مصرى أو مصرية أكان منتمياً للحزب الحاكم أو للمعارضة بشتى أصنافها أو مستقيلاً أو مستقلاً دون إستثناء "الحق فى الإشتراك في إدارة الشؤون العامة للبلاد إما بواسطة ممثلين يُختارون إختياراً حراً" كما أن لهم الحق فى التعبير عن هذه الإرادة "بإنتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الإقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أى إجراء مماثل يضمن حرية التصويت" (البند ٢١).

أن لكل عربى وعربية آمن/ آمنت بهذه الأيدولوجيا أو بنقيضها أصلى أو صلت الخمس فى أوقاتها، أو أفطر أو أفطرت جهراً أو سراً "الحق في حرية الرأى والتعبير وإعتناق الآراء دون تدخل وإستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية (المادة ١٩).

أن لمريم وخديجة وفاطمة ونادية متى بلغن سن الزواج حق "التزوج وتأسيس أسرة بحقوق متساوية مع محمد وعلي وبلقاسم وعمار (المادة ١٦).

أن لأنصار اليمين واليسار والوسط حق التنقل (المادة ١٣) واللجوء (المادة ١٤) والجنسية (المادة ١٥).

أن لكل شخص أمسك متلبساً بجرم أو شُك فيه لأسباب تهم قضايا الحق العام أو القضايا السياسية ضمانات من أهمها "إعتباره بريئاً إلى حد إدانته" (المادة ١١) ومثوله أمام "محكمة مستقلة نزيهة تنظر فى قضيته نظراً عادلاً علنياً للفصل فى حقوقه وإلتزاماته" (المادة ١٠) و "الإلتجاء إلى المحاكم لإنصافه" (المادة ٨) "مع التمتع بحماية متكافئة دون أى تفرقة" (المادة ٧) و "الإعتراف بشخصيته القانونية" (المادة ٦).

ومن نافلة القول أنه لايجوز بأى سبب أو تعلة "القبض على أى تونسى يقطن البلاد ويستظل بسمائها أو حجزه أو نفيه تعسفاً "كذلك لايعرّض لا على ولا عبد الفتاح ولا سهام أو أى إنسان آخر مهما كان إختلافنا معهم إلى "تدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته وله الحق فى حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات (المادة ١٢).

وفى نفس السياق الهام لوطنيتنا الجديدة ننتقل بعد الدفاع عن حرمة

روح أى تونسى إلى حرمة جسد هذا الذى يشاركنا نفس الأم الجماعية الأرض وهذا الجزء الصغير منها.

لا مجال لأن نقبل مهما كان مأخذنا عليه أن "يُعرّض للتعذيب والعقوبات والمعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة" (المادة٥).

ولم هذا؟ لأن الهدف الأسمى للوطن أن يبسط حمايته علي الروح والجسد ليستظل بها كل أبناؤه وبناته والمستجيرون به من ظلم أو جوع أو ضيوفه الكرام حتى ينعم كل واحد "بالحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه" (المادة ٣) (المادة ٤)، و "بدون تمييز بسبب العنصر واللون و/ أو الجنس أو اللغة أو الرأى السياسى أو بين الرجال والنساء" المادة (٢).

تتوج المادة الأولى مفهومنا الدقيق للوطنية. لماذا نصر على أن يتمتع أولاد الشامخ بحقوقهم الإقتصادية وعمال الرديف بحقوقهم النقابية والكل بحقوقهم السياسية والفردية؟ لأن كل هذا وحده هو الذى يعطى معناه ويبلور وجود الهدف الأسمى للوطن.

نلخص مفهومنا للوطنية:

أنطقوا آنا أو آني أو أنى أو ناى أو نا "يولد كل التونسيون أحراراً متساوين فى الكرامة"

الكرامة وما أدراك ما الكرامة

هى بيت القصيد وحجر الأساس ودعامة الهيكل...

يوسع هذا المبدأ لكل الذين وضعوا أنفسهم مؤقتاً أو بصفة دائمة فى حماية هذا الوطن.

يكون تعريفنا إذن أن الوطنية هى جملة الأهداف والوسائل الرامية إلى ضمان كرامة كل فرد من المجموعة بتحقيق جملة الشروط المنصوص عليها داخل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بحيثياتها وتفاصيلها وتدقيقها.

هل ابتعدنا أكثر من اللزوم عن تصور جيل أبائنا وحتى بعض من معاصرينا؟ نعم شكلاً، لا مضموناً.

هم أيضاً كانوا لايريدون شيئاً آخر غير كرامة الوطن. إلا أنهم أخطأوا في عدم التدقيق فى شروط ومستلزمات هذا الهدف الأسمى أو بالأحرى استعجلوا الأمر عندما أوقفوا القضية على التخلص من إذلال

الأجنبي والإستجارة بالمستبد العادل.

ولأننا لسنا فى قطيعة معهم وإنما امتداد لتجربتهم بلورنا فكرة أخرى أنه لا كرامة للوطن إلا بكرامة كل من يستظل بسمائه ويلتحق بأرضه وذلك عبر التمتع بجملة الشروط الواردة فى الإعلان.

ولقائل أن يقول:

أليس هذا كالإدعاء بأن هدف الوطن أن يخدمنا والحال أن علينا نحن أن نخدم الوطن.

والرد: الإعتراض كلمة حق أريد بها باطل

شتان بين أن نضحى بالغالى والنفيس لدفع الحرية والكرامة والتقدم داخل الوطن وحتى خارجه وبين أن نضحى بالحرية والكرامة والتقدم برسم مفهوم واه بل قل بإسم خدعة تجعل مصلحة الوطن في تناقض مع مصلحة الإنسان والحال أنه لا معنى لهذه بدون تلك.

تصبح المعادلة إذن: بكرامة كل المواطنين أى بشعورهم بالحرمة الجسدية والروحية والمساواة أمام القانون وحقهم فى التعبير عن آرائهم والتوفر على الجزء العادل من الثروة الجماعية، تنطلق فيهم قدرات الخلق والإبداع فينطلق المارد فى داخلهم.

تتفجر الطاقات الكفيلة بخلق الثروة القيمية والتنظيمية والفكرية والمادية. يزداد الوطن قوة ومناعة بإلتفاف أبنائه وبناته حوله ويحتل مكانة لائقة به بين الشعوب فى كنف الإحترام المتبادل.

لاحظ آثار هذه الوطنية المبنية لا عن حب طوباوى نظرى هلامى لقطعة من الجغرافيا ولكن على إلتصاق وإلتحام بمشاغل وهموم وآلام وآمال البشر الذين تضمهم وتجمعهم وتوحد بينهم هذه القطعة من الأرض التى يسمونها الوطن.

أنت لم تعد مطالباً بموقف قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً إذ لا أسهل من الإدعاء بمحبة كائن نظرى، لكنك مُطالب بمواقف وتصرفات تُمتحن فيها يومياً.

هل بإمكانك أن تكون وطنياً وأنت ترفض لمواطنك كرامته أو حقوقه المترتبة عنها؟ هل يمكن أن تسمى نفسك وطنياً وأنت لاتضطلع بواجباتك التى تشكل الوجه الآخر لحقوقك؟

هاقد اتضح مستوى آخر للإعلان لم يكن فى الحسبان.

نحن اعتبرناه فى البداية أهدافاً عامة لمشروع طوباوى وإطاراً واسعاً لطموحات وأحلام مغالية فى المثالية، فإذا به يحدد بمنتهى الدقة والتفصيل والتحديد شروط وطنيتنا المتجددة والتى يمكن تسميتها بالمواطنية.

ببساطة تصبح الوطنية جملة المعاملات الرامية، الهادفة إلى ترجمة قبولك لحقوق الآخر موقفاً واضطلاعك ممارسة بواجباتك أنت لا أكثر ولا أقل.

لهذا التصور بالطبع ترتبات هامة على علاقتك بالآخر المنتمى إلى مجموعة وطنية أخرى.

التوأم المنافس

هل لابد من العودة إلى المواثيق والمعاهدات والإعلانات التى ذكرنا بعضها فى معرض الحديث عن العالمية والتى تؤكد حقوق الأوطان أى شرعية وجودها.

اللامقول فى الموقف أنه من حق الشعوب التعلق بالوطن ومن حقها الدفاع عنه حتى بالعنف إن اقتضى الأمر ذلك لأنه لا وجود لقوة على سطح الأرض يمكن أن تبرر أو تشرع الإستكانة لسكين الجزار وعدم الدفاع عن النفس.

انتبه إلى الوجه الآخر للموقف وهو أن من حق كل شعب أن يحاربنا نحن إن نحن هضمنا حقوقه المشروعة الواردة فى كتاب القانون أى حقه فى وطن آمن مسالم مستقل.

الإشكالية هى بالطبع أين تنتهى حدود وطنى وأين تبدأ حدود وطن الآخر؟

تجبرنا الإشكالية على التعمق فى مفهوم الوطن نفسه.

تبدأ بالنسبة للكاتب حدود الوطن حيث تبدأ لغة الضاد وتنتهى حدود الوطن حيث تنتهى لغة الضاد.

ويعترف الكاتب هنا أنه لايتعصب إلا لعدم التعصب ولايقدس شيئاً غير اللغة - الأم، الأم - اللغة.

يعتقد الكاتب أن الأرض جزء من اللغة، أن القيروان تاريخ أى لغة قبل أن تكون حجراً.

يعتقد أن الكتاب نفسه ليس إلا لغة الذورة وذروة اللغة.

يعتقد أن روح الأمة والشعب أى الآلام والآمال والتجارب العبقرية

ورؤية الكون كامنة فى تعاريج اللغة الجبارة... أننا لا نتعلم مانتعلم ولا نشعر ما نشعر به ولا نتعامل مع أبسط الأمور إلا من خلال وبفضل اللغة.

هى إذن بصفة طبيعية دائماً وطننا الذى لانكون بدونه.

تتغير حدود رقعة الأرض التى تبسط عليها الدولة سلطتها.

يطردنا المستعمر من ديارنا.

نذهب إلى ديار الغربة نشحذ العلم والعمل عند الآخرين ويبقى الوطن عالقاً فى أذهاننا طالما بقيت اللغة ونخرج من الوطن يوم نخرج اللغة.

تبسط اللغة حمايتها على الأمة والشعب وتنسج وحدها ذلك الإنتماء الذى بدونه لا أكون ولا معنى لوجودى.

يقع الربط هنا بصفة طبيعية بين المواطنية واللغة.

أقرب الناس إلىّ بنى جلدتى أولئك الذين لايقاسمونى فقط اللغة وإنما أخص خصائصها أى اللهجة أى الميزة داخل الميزة، الرؤية داخل الرؤية، التجربة داخل التجربة، الخصوصية داخل الخصوصية.

يتسع شعورى بالإنتماء بصفة تدريجية إلى المجموعة البشرية التى تسكن نفس الثقافة تتلحف بنفس الأشعار تفترش نفس الفلسفة تلبس نفس الحكم والقيم تأكل وتشرب نفس الآيات الخالدات تتنفس نفس الألحان.

تتضح يوماً بعد يوم علوية الثقافة على الدولة والسلطة والحدود الجغرافية، والقاعدة أنه كلما بُنيت الأوطان على تعايش مفروض بسلطة الدولة على ثقافات متنافرة كلما تسارعت عوامل الإنفجار والفرقة.

والقاعدة أيضاً أنه كلما جمعت نفس الثقافة مجموعة بشرية تحكمها دول مختلفة كلما كانت الوحدة هاجسها الأول ومشروعها الخفى ومصيرها الأكثر إحتمالاً.

بعد بلورة الإنتماء إلى اللغة يأتى شعور المسؤولية، أى شعورى بأن التونسيين والعرب على حق، هذا الحق هو قبول تلك القيم التى لاقيمة لهم بدونها وترجمتها إلى فعل لأنها تعليمات الوفاء والمحبة.

هل يمكن أن تكون اللغة حاجزاً فاصلاً بينى وبين الآخر، ألا تحمل فى طياتها خطر التعصب وهو لا يقل عن خطر تعصب البعض للعرق والدين.

أليس في موقفنا تناقض مع المشرّع الذى يوصى بأنه لا تمييز على أساس اللغة؟

لا ننسى أننا بصدد محاولة رسم الصورة المطلوبة لعلاقة الشعوب ببعضها البعض فى ظل حالة طوارئ التى تفرضها الفوضى العالمية الجديدة والأخطار المتعاظمة على الأرض ومن عليها وأننا بصدد البحث عن الحلول الممكنة المقبولة وليس عن الحلول المثالية.

السؤال: ليس كيف نكسر الإنتماءات القديمة وهى غير قابلة للكسر لا شرعاً ولا منطقاً، وإنما كيف نطوّر سلم الإنتماء والمسؤولية، كيف نضيف طابقاً أعلى إلى منزل لابد من الحفاظ على دعاماته، بل وحتى تقويتها لتتحمل الثقل الجديد؟

مجدداً أولى شروط الكونية... الوطنية مثلما كانت على مستوى آخر أولى شروط العالمية الخصوصية.

نكتشف بفضل التكنولوجيا إلى أى مدى نحن قريبون من عدد كبير ومتزايد من شعوب لا تربطنا بها ولا حتي علاقة المنافسة.

نكتشف أنها كلها تطالب بما نطالب به وترهب التمازج والإختلاط المتسارعين وتخشى مما نخشاه من ضياع الهوية وذوبان الوطن.

يطالبنا بعض دعاة الكونية أن نقفز من فوق كل هذه المخاوف لنصل إلى ولاء لايكون إلا للإنسانية وإنتماء لا يكون إلا للأرض... ويذكرنا الموقف بالمثل الفرنسى الشهير أن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الطيبة.

نعود إلى البديهيات وننطلق من مثال بسيط.

لا يستطيع أحد أن ينكر على أفراد عائلتى وأمى بحب خاص، هذا الحب لا ينفى أن أفهم وأن أتعاطف مع حب الآخر لأمه وتفانيه فى الدفاع عن عائلته.

الوطن بداهة هو الأم وعائلتى القريبة هى شعبى، ولا مجال لأن أساوى بين حبهما وبين حبى لأم الآخر أو لعائلته، مهما حاولت وتكلفت من مشاعر نبيلة وتجرد وسمو. قال دستويفسكى "من السهل أن أحب إنساناً ولكننى أجهل كيف يمكن أن أحب هذا الإنسان".

لكن هل أنا مُطالب أصلاً بمثل هذا؟ طبعاً لا لكننى مُطالب بأن أبنى مع الإنسان الآخر أطيب العلاقات الممكنة كما تبحث عن ذلك العائلات

المتجاورة التي تتقاسم نفس الحى لتطيب الحياة وتسهل على الجميع.

القاعدة إننى لا أستطيع أن أحب الآخر أو أن أبنى معه أى علاقة ايجابية فعّالة، إن لم أتعلم حب أمى وأن حب أمى لى هو الذى يعلمنى قدرة حب الآخر لأن فاقد الشئ لا يعطيه.

والقاعدة أيضاً أنه بقدر ماتكون العائلة متوحدة، منسجمة، بقدر مايسهل إندماجها فى الحى وتعايشها الكريم مع بقية العائلات.

بين الإنسان ومحيطه الإنسانى المدخل الملكى للعالمية، لأن كره الآخر ليس عادة إلا تحويل وجهة كره الذات لذاتها والحب كان وسيبقى للحبيب الأول.

بقدر ماتكون الوطنية مواطنية وليست ضدية أو نظامية بقدر ماتسهل عملية الإرتقاء إلى مصاف العالمية.

لغة الآخر هى إذن وطنه، هى فى آن واحد الحدود الحقيقية، لكن كل الحدود هى نقاط فصل ونقاط تماس فى آن واحد.

فجأة يقع الربط عندما نكتشف إنسانيتنا المشتركة فى أبسط الأشياء، عندما أكتشف عنده ماأعرفه عندى من قدرة الحب والغضب، ومحبة الطفل والقط... وعندما يجد نفسه فى آلامى ومشاكلى وطرق التعبير عنها.

ينبع هذا التلاقى ما وراء وما قبل اللغة.

تغزو المشاهد المؤلمة والمؤثرة والمضحكة بيوتنا بفضل التكنولوجيا.

نشاهد على شاشة التلفزة أطفال الصومال والبوسنة على أسرة المستشفيات ونرى نساء البنجلاديش يندبن حظهن والماء يغمر قراهن. فإذا بنا من حيث نشعر ولا نشعر بأنهم مثلنا وأننا مثلهم نفهم ونتعاطف ونهتم و نتألم لأن هذه المشاهد العابرة على إقتضابها وسرعة مرورها بدون حاجة إلى تعليق. بعد التعاطف يأتى التلاقى وهو لايكون على صراع ومصالح وإنما على قيم أى على لغة مشتركة لأن اللغة هذا الوطن الروحى ليست نطقاً ومخارج ألفاظ وإنما قيم هى اليوم مسودّة اللغة المشتركة أى قيم وحقوق الإنسان.

يتوسع أفقنا من العائلة إلى شعب ثم إلى الأمة ليشمل الإنسانية بأسرها ولا يسهل المرور من مستوى إلى آخر إلا بقدر ما ينجح الإنسان فى الإندماج المتوازن فى أضيق المستويات، شأنه فى هذا شأن التلميذ

الذى لا يرتقى إلى العالى إلا إذا استوعب التعليم الثانوى ولا يقدر على التعامل مع هذا الأخير إلا إذا اكتملت دراسته الإبتدائية.

حقاً يكون الحب للحبيب الأول لأن هذه طبيعة الأمور لكن توسع الإنتماء والمسؤولية إلى الإنسانية المعذبة هو من أهم وانضج التجارب العاطفية التى يمكن لإنسان هذا القرن أن يمر بها.

يتخذ الوصول إلى مستوى هذا الإنتماء أشكالاً مؤثرة فى بساطتها ككتابة الرسائل لإعانة سجين فى أبعد بلد، أو التبرع لقضية شعب لا تربطنا به أواصر العرق واللغة والدين. أو متابعة ما يحدث لهذه المنطقة أو تلك من الأرض بكثير من الإهتمام لكنه يتهيكل اليوم بصفة أكثر جدية فى وعى كبار رجال السياسة بوحدة المصير المشترك، وفى صلب آلاف الجمعيات المدنية التى تتوجه إلى العالم وليس إلى محيطها الجغرافى الضيق.

يبقى هذا التحول الذى ينظف الوطنية من أدران الضدية والنظامية والذى يفوضها لخدمة المواطن والإنسان من أهم مراحل المغامرة الإنسانية علي سطح الكوكب الأزرق وقد تكون أولى وأهم بشائر تطورها الحقيقى.

التقدم

ينخرط مانسميه تقدماً فى سياق ديناميكية حياة ترفع مستوى التعدد والتجدد والتعقيد لكل الكائنات الحية.

والإنسانية هذا الكائن الجماعى لا تستطيع بدورها أن تخرج عن القانون العام.

الجديد بالنسبة للقانون أن التقدم كجزء من حركة النشوء والإرتقاء فى الطبيعة أصبح عملية واعية مبرمجة ومخططة.

تُصاب الحركة بالتوقف، بالنكوص، بالدوران فى الحلقات المفرغة ثم تعاود إنطلاقاتها وقد تعلمت من أخطائها وتجاربها.

تملأ رحاب المستقبل بإنجازاتها وروائعها وسلبياته التابعة.

تحركها قوة الحياة نحو أهداف توسع طموحاتها بلا نهاية.

كان بداهة التصور والتوجه الأيدولوجى الغربى بشقيه الإشتراكى والليبرالى للتقدم إحدى مراحل المخطط، لكنه ليس آخرها ... بل من الممكن على الأمد الطويل أن يتضح أنه ليس أهم محطاته.

اعتقد جيلى أنه حتمى وأنه أساساً تصنيع وتسليع لم يكن لنا عمق زمنى كاف للحكم على هذا المفهوم الذى أصبح الهاجس الأوحد والإسم المعاصر لدين كنا نتعبد فى محرابه على مختلف مشاربنا الفكرية.

لقد كفانا تسارع التاريخ المذهل مؤونة الثبات على الوهم. جاءت مأساة لبنان والقفزة العملاقة التى قام بها إلى الوراء فى السبعينيات لتفضح أوهامنا حول الإنتقال الحتمى إلى الأفضل وكنا نجهل أننا فى حالة تسمم بطوباوية النصف الإشتراكى لأيدولوجيا غرب القرن الماضى.

أخيراً فهمنا أن حركة الشعوب تكون أيضاً تراجعاً وتقهقراً وتخلفاً، بل شاهدنا ويالللهول أن الآليات النظرية التى كانت ستنقلنا حتمياً إلى سيادة الطبقات الكادحة ونهاية التاريخ تدفع بالأنظمة الإشتراكية نحو الليبرالية وإقتصاد السوق واتضح بما فيه الكفاية أن حتمية التقدم هى فى

الواقع حتمية الأمل فى التقدم لا أكثر وأننا كنا نخلط عندما نتكلم عن الحتمية بين الرغبة وتحقيقها.

كنا نتكلم سحرياً، وكانت النتيجة الأولى التي استخلصها هذا الجيل أن التاريخ ليس طريقاً معبداً يبدأ "بالتخلف" وينتهى "بالتقدم" وإنما تصاعد متسارع للكم والكيف والتعقيد. وأنه غالباً مايكون حلقات مفرغة، وأحياناً طرقاً تصعد وأخرى تنزل وأحياناً تنتهى إلى حافة هاوية.

من النفوس من أحبطها هذا الواقع المذهل التعقيد فهربت إلى التجارة أو إلى العبادة ومنها من جددت شعاراتها لينقلب الإيمان هذه المرة إلى الإعتقاد بحتمية الإنتصار الحتمى للديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان ولا يزال من الأفضل أن نعترف بأنه لا حتمية إلا لعدم الحتمية وياله من مكسب عظيم يتسأهل أن نضحى من أجله بأوهام صبيانية وأفكار ساذجة وسطحية.

أليس إنقشاع وهم الحتمية دليلاً على أن المستقبل مساحة مفتوحة وصفحة بيضاء، وميداناً لا يُحد بأفق للمغامرة البشرية؟

نحن أفراداً أو مجموعات بشرية لسنا روبوات مدفوعة بقوى حتمية، وإنما نحن داخل إطار الضوابط والقيود الموضوعية، أحرار نتمتع بقدرة صنع مصيرنا سلباً وإيجاباً.

هذه الحرية هى مصدر دهشة وإزعاج لكل المنظرين الذين ما انفكوا يسطرون لطرق لانلبث أن نهجرها.

هذه الحرية هى ضمان التجدد والأمل والإعتماد على الذات ولو أنها تعني في نفس الوقت الخطأ والمرواحة والتقهقر والفشل.

تتجدد الأفكار والتصورات والمفاهيم حتى يطالها الوهن فالموت، تفعل كما نفعل، تجاهد للتأقلم مع واقع فظ غليظ صعب لايحابى ولا يجامل شيئاً أو أحداً.

تحاول فكرة التقدم أن تتأقلم مع واقع ليس واقع الخصوصية الغربية بآلياتها الفكرية ومشاريعها القيمية وإنما واقع خصوصيات العالم أجمع فى نهاية القرن العشرين بعد أن مكنها الإحتكاك المتزايد من مقارنة التجارب المختلفة والمفاهيم المتناقضة والتصورات المختلفة.

تتسارع العملية فى الثمانينيات وتتمحور بالأساس حول محاولة بلورة مقاييس ومؤشرات تنبئ بحدوث نقلة نوعية في فهم المفهوم ومن

خلال التصور الجديد يأخذ التقدم إتجاهاً جديداً.

فالدرس الهام الذى تعلمه الجيل أن لقصر التقدم على تكديس المصانع والسلع فى إطار التسمم بالجزء الليبرالى من أيدولوجية غرب القرن التاسع عشر ثمن باهظ لوثنا البيئة مع كل من لوثوا. أهدرنا طاقات لا تُجدد، ودمرنا مابقى من أشجار الغابات، سممنا الهواء والماء. أفرغنا الأرياف. كدسنا البشر فى مدن القصدير والأسمنت وحتى في مدن الأموات. ارتفعت نسبة الإنتحار والطلاق وإدمان الكحول والمخدرات بصورة لم نعرفها من قبل. تعمقت الهوة بين الفقراء والأغنياء أفراداً ودولاً وأصبحت الحرب الأهلية الأزلية مشروعنا "الحتمى" وهكذا اتضح أن لتقدم التصنيع والتسليع على ضروراته وإيجابياته كوابيس مزعجة.

ظاهرياً كان هذا تقدماً والحال أنه لم يكن إلا الشكل العصرى والترجمة الحديثة لصورة موغلة فى القدم قوامها ضرورة السيطرة وشرعية الإستغلال وطبيعية التمييز.

هكذا وجد ملايين الأطفال والنساء والرجال أنفسهم بين فكى كماشة التقدم فى مصانع القرن التاسع عشر فى الغرب أو مصانع العالم الثالث فى هذا القرن.

هل من الممكن اليوم تشخيص "العقدة" التى جعلت التقدم أى الوجهة التى اتخذتها حركية الإنسانية محل مراجعة لأنها قادتنا إلى أنفاق لا إلى السهول الرحبة. يحضرنا هنا حذرنا الفطرى من نزعتنا إلى التبسط وحصر تعقيد الواقع المذهل فى عوامل قليلة محددة يتضح بمرور الزمن أنها كانت المضاعفات والظواهر وليست الآليات والأسباب الفاعلة...

لابد مما لابد منه مع هذا، أى لا مناص من التعامل مع المعقد حتى وإن تهددنا خطر تبسيطه وعلى باقى العقول كشف ماخُبى من تعقيد وتعميق الوعى.

لننطلق من المؤشر الأكثر شيوعاً في العالم والذى يدّعى قياس التقدم كما يقيس مقياس الحرارة إرتفاع أو إنخفاض هذا العامل أى معدل الدخل القومى الخام.

رُتبت الدول فى جداول معرفة على سلم الرقى والتطور إبتداء من هذا المعدل المالى وصدقنا أن مؤشر التقدم هو رقم بالدولار وبأكبر عدد ممكن من الأصفار.

الأخطر من هذا أننا نسينا أنه معدل أى أنه يخفى الفوارق الهائلة بين حظوظ الناس داخل الوطن الواحد أن مايرمزإليه الرقم أى من تكديس السلع المادية هو التقدم بعينه وكأننا هنا خلطنا بين مقياس الحرارة والحرارة نفسها فأصبح وكأنه لا وجود للتقدم إلا من خلال حجم المادة المكدسة وأساساً المادة المصنعة.

نتوقف لحظة هنا عند الوعى بخطر الإنزلاق الكلاسيكى إلى المفاضلة المصطنعة بين القيم "المادية" والقيم "الروحية"، فالمقصود فى هذا المقطع من الحديث ليس أن نخلص إلى نقد أيدولوجى فج وقديم للقيم المادية وإنما أن نضعها فى سياقها.

يكون التخلص كالآتى:

فرضت ضروريات الحياة ولا تزال تفرض على المجموعة الإنسانية خلق البضائع وتصريفها لسد حاجياتها الأساسية إلى الغذاء والسكن والدواء والتنقل وتبادل المعلومات إلخ...

ولأولوية هذه الحاجيات ومركزيتها طورت بصفة إنفجارية التكنولوجيا، قد رافق المد التكنولوجى مد أيدولوجى تجاوز حده مغطياً على أهمية موارد وقيم أخرى.

بعبارة أخرى من "مزايا" الطفرة الصناعية والتقييم المفرط لأهمية العوامل المادية أنها أظهرت بنواقصها وترتباتها أهمية العوامل الأخرى التى وقع تناسيها كالحفاظ على البيئة أو تنمية العلاقات البشرية.

تكون مراجعة المقياس الوجه الآخر لمراجعة المقاس.

من علامات هذا التغيير ماتقوله وما تكتبه مع الكثيرين المفكرة النرويجية هازل أندرسون [1] فى خصوص ضرورة البحث عن مؤشرات للتقدم تتجاوز سذاجة مؤشر معدل الدخل القومى أو الفردى والإنتاج الخام من الفولاذ والسيارات. لننطلق من مثال تقدمه:

أن سرى لانكا بلد لا يتجاوز معدل الدخل الفردى فيه أربعمائة دولار وهو رقم جد متواضع بالقياس للسبعة عشر ألف دولار معدل دخل الفرد الأمريكى، ومن ثم هو بلد متخلف من العالم الثالث مكانه آخر قافلة

---

(1) Hazel Henderson: New Indicators for a Changing World 64 p. 60- June 1992 ECO decision.

المرتحلين إلى جنة التقدم.

لكن تعال نفتش بأكثر دقة عن خبايا هذا المؤشر، تكون المفاجأة فالقوة الشرائية للفرد فى سريلانكا تصل فى الواقع إلى ألفى دولار، والأهم من هذا أن معدل أمل الحياة ٧١ سنة يقارب ويتجاوز أو حتى بعد البلدان الغنية، أضف إلى هذا أن نسبة التعليم بين الكهول تصل إلى ٨٧٪ أى أكثر من أمريكا نفسها.

هل من الممكن أن تكون سرى لانكا بلداً أكثر تقدماً من أمريكا؟ لم لا خاصة إذا إخترنا لقياس التقدم مقاييس من نوع نسبة الطلاق ونسبة الإنتحار ونسبة حوادث الإغتصاب ونسبة جرائم القتل وإستهلاك المخدرات والمحافظة على البيئة إلخ... أترى هل كان سلم التقدم المزعوم بمؤشراته من إنتاج المادة، خدعة كبرى كنا نحن شعوب العالم الثالث ضحاياها مرتين لأننا آمنا بها ولأننا كرسناها.

ليس المهم أن نخلص إلى مثل هذا الإستنتاج وإنما أن نفهم أننا بصدد ثورة مرجعية شاملة أى أننا بصدد تعميق وتعقيد وتحسين مفهومنا ومن ثم مشروعنا للتقديم.

تناقش هازل هندرسون المؤشرات الجديدة للأمم المتحدة فى إطار ما تسميه مؤشر التقدم الإنسانى Human Development Index وتطرح موشرات خاصة بها تكون بمقتضاها الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة من أكثر الدول تخلفاً إعتماداً على إرتفاع نسبة النفقات العسكرية من الدخل القومى، وتكون بموجبها دول أوروبا الغربية والشرقية فى الصفوف الخلفية إعتماداً على درجة التلوث والتنوع البيئى.

يعود قصب السباق للتقدم إعتماداً على هذه المؤشرات إلى بلد صغير فى "العالم الثالث" هو كوستاريكا حيث يصل معدل أمل الحياة ٧٥ سنة ويشكل الحفاظ على البيئة أولوية الأولويات ناهيك عن أنه بلد بلا جيش وتنعدم فيه الأمية أو تكاد.

تواصل هندرسون رغم هذه النقلة النوعية الهامة التعلق بالسلم الترتيبى وكأنها تصنف تلاميذ فصل مشاغب. فلهذا التلميذ أو ذاك كذا نقطة على إنشاء الإنتاج المادى، يُضاف إليها صفر فى فرض الحفاظ على البيئة، يُضاف إليها مجمل النقط فى دروس الصحة والتعليم إلخ... يكون الحاصل كذا...

يُرتب التلاميذ حسب المعدل العام ويتضح أن بعض التلاميذ النجباء في الترتيب السابق كانوا أكثر غباء مما ظن المعلم ويُعاد الإعتبار إلى بعض "الحمير" الذي انتقص من شأنهم وظلمهم نظام الأعداد القديم.

لكن أليس المطلوب اليوم أكثر من مراجعة المقاييس لإعادة النظر في مفهوم التقدم نفسه والقطع مع المنطق التفاضلي وحتى التمييزي الكامن وراء عملية ترتيب الشعوب والأمم؟ أليس التقدم مغامرة جماعية لعائلة واحدة لم يعد مقبولاً أن يتبجح فرد منها ولو عبر علم الإحصائيات بشبعه على الجائعين.

تبحث هازل هندرسون وغيرها عن مؤشرات جديدة لفهم جديد وممارسة جديدة للتقدم والحال أنه لا أسهل من إستخراجها من الإعلان.

ماذا لو قررنا أن التقدم هو التحسن المطرد لشعب وأمة في مجال تحقيق أكبر قدر ممكن من الحقوق والحريات.

تعال نحاول بناء جدول نظري يكون بمثابة كراس الشروط التي يتعين على كل أمة ودولة متقدمة أو بصدد التقدم تحقيقه حتى تكون جديرة بهذا الوصف.

ينقسم كراس الشروط إلى أربعة محاور ولنبدأ بأولها وأهمها.

قرأنا المادة ٢٢ حول الحق في الضمان الإجتماعي لكل إنسان، كتسجيل لحالة معاكسة أي غياب هذا الضمان وكحق معلن وكواجب الدولة إلخ...

لقد آن الأوان لترجمتها إلى مؤشر عملي أي إذا أمكن إلى رقم ليكون هدفاً ومرجعاً نقيّم به مدى نجاحنا في التوصل إلى هذا الهدف.

يكون التقدم إذن في الإرتفاع المطّرد لنسبة المتمتعين بالضمان الإجتماعي، وقد يكون الهدف المنشود تغطية ثمانين في المائة من المجتمع.

ينقلب المبدأ العام إذن إلى مشاريع وأرقام تكون زبدتها يوماً ما رقماً واحداً هو نسبة المتمتعين بالتغطية الإجتماعية وهو رقم قد يُستعمل للتفاضل والتمايز، ولكن دوره الحقيقي أن يعطينا فكرة عن مدى بلورة مشروع توفير الضمان الإجتماعي وتطور هذه التغطية عبر الزمان.

قس على هذا المنوال في سائر الميادين، نحصل على مؤشراتنا (أهدافنا/ مشاريعنا/ تصورنا الجديد للتقدم) ومنها نسبة (وتطور)

المتمتعين بالخدمات الصحية، بالسكن اللائق، بالغذاء المتوازن، بالعمل المرضى ونسبة وسرعة إرتفاع عدد المتعلمين والمنخرطين فى النقابات وعدد المتمتعين بالإجازات وبالرعاية الخاصة للأمومة والطفل.

تعجز أحياناً مؤشرات النسبة والعدد والكم عن ترجمة بعض الأهداف.

لابد من إقحام مؤشرات كيفية على هذه المقاييس الكمية كأن نتساءل لا عن نسبة المثقفين وإنما عن ديناميكية حركة النشر ونوعية الأفلام، وحالة الفنون التشكيلية إلخ...

تعكس هذه المقاييس بداهة حالة الإنتاج المادى والدخل القومى ولكنها تعكس بصفة أوضح توظيف هذا الدخل إذا لاقيمة لإنتاج ملايين الأطنان من الحديد والصلب إذا لم توفر الضروريات للإنسان.

خلنا الإتحاد السوفياتى بلداً متقدماً ولما إنهار اتضح عمق تخلفه ولا زلنا نصر على إعتبار بلد كالولايات المتحدة بلداً متقدماً وفيه أربعين مليون نسمة لايتمتعون بأى حماية إجتماعية وتسعون مليوناً شبه أميين.

ثانى محور لكراس الشروط وبنفس المنهجية

من مظاهر/ أهداف/ دلائل/ التقدم الحقيقى

الممارسة الفعلية لحرية المعتقد، وحرية الرأى والتعبير أى تعدد وفاعلية وإستقلالية وسائل إستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون قمع وإضطهاد.

الممارسة الفعلية لحق الإنضمام للتنظيمات عبر إطراد عدد الجمعيات والأحزاب وإنتشارها وتجذرها وفعاليتها.

الممارسة الفعلية فى تسيير شؤون المجموعة الوطنية عبر نسبة المسجلين فى القوائم الإنتخابية للإستشارات الدورية والتداول السلمى على المسؤولية المحلية والوطنية، ونزاهة هذه الإنتخابات.

ها قد توضحت وتحددت منهجيتنا

نواصل ملء كراس شروط تقدّم لا يكون أعرجاً من أهم مظاهره/ علاماته/ أهدافه/ مقوماته/ تقييمه...

الإرتفاع المطرد لنسبة المالكين (لأدوات عملهم، للمرافق الضرورية لمنازلهم إلخ...)

الإنخفاض المطرّد لنسبة المحرومين من الجنسية، للمجرمين واللاجئين والمعتقلين السياسيين.

الإرتفاع المتزايد لفعالية العدالة (إستقلاليتها، سرعتها، توفيرها كل الضمانات للمتهمين).

إرتفاع فعالية آليات التصدى للتعذيب والمعاملات القاسية والوحشية والحاطة بالكرامة وإنخفاض عدد الشكاوى والتجاوزات

تراجع الأصناف المقنعة للإسترقاق كعمل الأطفال وخاصة الفتيات وهبوط إنتشار البغاء وإستهلاك المخدرات

إلغاء عقوبة الإعدام

إرتفاع فعالية القوانين والتشريعات ضد كل مظاهر التمييز وأساساً ضد المرأة وتزايد إدماج الأقليات العرقية والدينية إن تواجدت، وتضييق الهوة بين الحضر وسكان الريف وبين الطبقات الإجتماعية

نستطيع إذن إنطلاقاً من الإعلان أن نبنى جملة من المؤشرات التى نقيس بها تقدمنا وتقدم الشعوب الأخرى بالمقارنة

لنركز مرة أخرى على ترابط هذه المؤشرات ووحدتها العميقة، ولنكرر رفضنا القطعى لمحاولة الفصل بينها أو إعطاء الأولوية لصنف من المؤشرات على أخرى، فقد علمتنا التجربة أن الحريات الفردية والسياسية أضمن طريق لخلق وتوظيف الثروة الجماعية كأحسن مايمكن أن الثروة الجماعية هى الركيزة الأولى للحريات الأساسية.

لاحظ أيضاً آثار هذا التصور على مستوى التضامن

بما أن كل حق هو واجب وأن كل واجب هو حق، يصبح التقدم مسؤولية كل فرد وليس مسؤولية تضطلع بها دولة مرضعة تربى شعباً قاصراً.

يتجاوز شعور المسؤولية هذا الصراع الدائم داخل المجتمع ليشمل آفاقاً أرحب. فالتقدم اليوم حق جماعى، أى حق من حقوق الشعوب ضمنه المشرّع العالمى فى أكثر من موضع هو جعله مسؤولية جماعية، تتحمل ثقلها الشعوب الأكثر قوة وثروة.

تنتهى فترة الإعانة، والصدقة لندخل مرحلة ضريبة التضامن وواجب المساعدة ونضيف موشراً آخر لتقدم الشعوب هو مدى إضطلاعها أياً كانت ثروتها بواجباتها تجاه أفراد العائلة الإنسانية الأكثر عوزاً.

أخيراً وليس آخراً

فى أواخر الثمانينيات قررت منظمة السلام الأخضر أن تطالب الأمم المتحدة بإضافة الفصل الواحد والثلاثين للإعلان ويكون كالتالى:

لكل إنسان الحق فى بيئة سليمة تضمن له ولكافة الأجناس الحية الحياة.

لم تُعد صياغة الإعلان ولم يُضف له هذا البند لكن ترجمة هذا الحق اصبحت وستصبح أكثر فأكثر إحدى أهم مميزات وعلامات التقدم فالدرس الأكبر للتصنيع العشوائى المبنى على أيدولوجية مادية فجة هو أن نظافة الماء والهواء وصحة أديم الأرض، وتنوع الكائنات الحية أولى وآخر الثروات ومن ثم بروز مفهوم التقدم الدائم أى التقدم الذى لا يحفر قبر الإنسان والإنسانية.

ترجم الآن:

من مظاهر/ علامات/ أهداف/ مقومات/ تقييم التقدم الفعلى حماية البحر من التلوث والغابات من النهب والأجناس النباتية والحيوانية من الإنقراض.

وسّع الآن دائرة مفهوم التقدم إلي مجال البشرية ككل، تجد فى المعاهدات والمواثيق الدولية كل الأهداف/ المؤشرات على تصور شامل لتقدم جماعى يضمن خفض النفقات العسكرية، والتنمية العادلة، والتبادل الثقافى، وإقتسام خيرات البحار والإستعمال السلمى للفضاء إلخ...

الإعلان وملحقاته إذن بمستوياته المتعددة، وأهدافه المتكاملة وشمولية مشروعه، هو تصور هذا القرن للتقدم وبرنامجه الضمنى والواعى له، وكان ذلك واضحاً منذ الديباجة

ألم نقرأ... أن الإعلان هو "المثل الأعلى"

والآن الإشكالية الضخمة، الهوة السحيقة بين الواقع وهذا المثل الأعلى، هل نحن مجدداً ضحية الشكل المتحدد للوهم وآلياته النفسيه المعروفة أى الخلط بين الرغبة وتحقيقها، والقفز من فوق واقع صعب ومعقد ومداواة آلامنا وجراحنا بحلم المدنية الفاضلة والغد الأفضل والمستقبل السعيد والغد المشرق والأجيال الصاعدة.

أننسى بمثل هذه السهولة أنه نفس السيناريو الأزلى وأننا قد نكون

استبدلنا فقط حقوق الإنسان بالإشتراكية ... بالدين ... بالعلم إلخ ...

إن أهم تقدم يمكن تحقيقه على الصعيد الفكرى اليوم هو تجديد مفهوم التقدم وإنضاجه لا للسقوط فى فخ العدمية والإحباط وإنما لإعطاء العمل والنضال محتوى أكثر مرونة وواقعية وفعالية. مثلما خيلنا الماضى، خيلنا المستقبل والحال أن الأول ليس أكثر من حاضر مضى والثانى ليس أكثر من حاضر سيتجدد.

لنتصور مفكراً يدرس التاريخ فى القرن الثانى عشر ويتعمق فيه بأحداثه وفلسفاته وفنونه وتكنولوجيته ويجهل كل شئ عن الثمانية قرون الآتية التى نعرف نحن أحداثها ولنتصور أننا سألناه عن تصوره لتطور الإنسانية.

هو إما سيقر بجهله أو سيرسم ملامح طوباوية مستمداً موادها من قيم ومفاهيم وتقنيات عصره معمماً وموسعاً مجالها إلى العالم بأسره.

لنفتح له باب مكتبة تاريخ القرن الثالث عشر ليقارن تصوره بما حدث فعلاً ثم لنسأله الآن عن تكهناته لما سيحدث فى القرن الرابع عشر ونكشف له عن الحقيقة، وهكذا إلى أن نصل إلى قرننا هذا.

لابد أنه سينتهى إلى نتيجتين إثنتين لا غير عند تدبيجه التقرير النهائى حول هذه التجربة المثيرة.

١- هناك عامل لايمكن التنبؤ به مهما كانت قوة المخيلة وحدة الذكاء ألا وهو الطفرة التكنولوجية التى تبرز فجأة فيتغير كل ديكور المسرح وتعطى للممثلين وسائل مدهشة للعب الأدوار القديمة.

٢- هناك عامل قار، أزلى، لا يتغير بل ويتكرر برتابة مملة، هو السيناريو: حروب، غزوات، بروز دول وإنهيار أخرى، تتابع الفلسفات والفنون و"الحقائق" النهائية المؤقتة، ظهور يوطوبيات دينية، سياسية، فشلها، تجدد الثورات، مكيافيلية، طموح، سلام متقطع، ظهور مصلحين وقتلة بالجملة، فوضى عامة وإضطراب دائم وهكذا دواليك...

قد تحضر مؤرخنا المصدوم بفشل تحقيق أحلامه بنهاية التاريخ مقارنة بتاريخ الأفراد أنفسهم يولد زيد أو عمرو ليكرر نفس الأدوار ونفس الأحداث مع تغييرات طفيفة هنا وهناك فى سيناريو الطموح والحب والزواج والمرض والموت. تُعاد المآسى والمهازل فى قرية ما قبل التاريخ ومدينة نيويورك بنفس الكيفية وإن اختلفت التفاصيل. نستنتج نحن

مايلى من استنتاج مؤرخنا الوهمى.

برز تيمور لنك فى القرن الرابع عشر وانطلقت موجات فرسانه لتقضى على الأمبراطوريات والممالك ولما دخل بغداد صنع جنوده أهرامات من رؤوس التسعين ألف ساكن الذين أعملوا فيهم السيف، ومرت قرون لتهاجم جحافل دبابات وطائرات غازٌ مجنون آخر ممالك وأمبراطوريات أخرى، ولما دخل هتلر بولونيا وأوكرانيا وتشيكوسلوفاكيا، صنع جنوده محتشدات دُمرت فيها أعرق وشعوب بأسرها.

إنهار حلم تيمور لنك بالإمبراطورية العالمية مثلما إنهار حلم هتلر برايخ الألف سنة وفقاً للقانون الذى سنه حكيم صينى "أنت تستطيع أن تغزو العالم من فوق صهوة الجواد، لكنك لا تستطيع أن تحكمه من فوق صهوة الجواد".

إذا قبلنا أن أحسن طريقة لمعرفة المستقبل هى قراءة التاريخ يكون الإستنتاج المخيف أن مستقبلنا السعيد لن يعرف إلا مانعرف وما عرفنا وأن تجدد هتلر وتيمور لنك فى هذا الشكل أو ذاك مسألة وقت وظروف لا أكثر، أن الفرق سيكون فى طبيعة الحصان المستقبلى وحجم التقتيل.

يصبح السؤال بعد أن نضجت الرؤية أى مكان لحقوق الرنسان فى مثل هذا المستقبل المثير بالمفاجآت والممل بالتكرار والمتصاعد الخطورة؟

هل نلقى بأوهامنا حول التقدم إلى سلة المهملات ونستسلم للأحداث كما تستسلم القشة للطوفان؟

طبعاً لا.

يبعث إستقراء المستقبل بهذه الكيفية على التشاوم وفى نفس الوقت على التفاؤل. تكون قاعدة التشاؤم: مآل أى دولة وأى نظام ديمقراطى يمارس حقوق الإنسان كأحسن ماتكون الممارسة العودة إلى الفوضى والديكتاتورية.

تكون قاعدة التفاؤل: مآل كل ديكتاتورية مبينة على العنف والخبث الزوال والإنقراض لتُبنى على أنقاضها محاولة أخرى للمدينة الفاضلة.

لنستنجد بتعبير إميل حبيبى ولنسم هذا الموقف بالمتشائل.

يقينا تشاؤلنا هذا خطر الوهم والإحباط السريع لكنه ينشط العقل فينا كما ينشط الدش البارد فى عز الشتاء الأعصاب والعضلات المرهقة.

نعيد قراءة برنامج التقدم كما يراه المشرّع العالمى على ضوء

إستقرائنا المتشائل للمستقبل لنكتشف أننا مررنا مرور الكرام على أهم مافى النصوص. لو تساءلنا عن المحرك الخفى لكل هذه الفوضى التى تجعل قراءة التاريخ عملاً شاقاً، لاتضح لنا أنه بلغة العصر شكل أو آخر من إنكار حقوق الإنسان سواء أتعلق الأمر بالأفراد أو الطبقات أو الشعوب.

فمن البديهى أن التاريخ على الأقل فى جزئه الحدثى هو تاريخ الخصومات السياسية الناجمة عن رفض حقوق وإسترجاع حقوق وأن أهم مولد للعنف هو ظلم الفرد للفرد وظلم الطبقة للطبقة وظلم الشعب للشعب.

يكتب المشرّع مشروعه للتقدم وكأنه يستحضر كل أسباب وعوامل ومبررات العنف وهاجسه الأكبر أن وسائله قد تجاوزت إمكانية الإستيعاب والتدارك وأن العلاج يجب أن يكون عميقاً بالجملة وعلى أوسع نطاق.

يضع إعلانه والنصوص المكملة له كأن لسان حاله يقول: هذا لتطويق عنف الأفراد وهذا للحد من عنف الدولة، وهذا لإيقاف مسلسل الحروب بين الشعوب والأمم وهذا للتخفيف من عنف الإنسان تجاه الأرض المرضعة.

لكن مجدداً ماهي خطوط هذا المشروع ونحن نعلم أن المستقبل طالما لم تتغير تركيبة الأنسان البيولوجية- النفسية، لن يكون إلا شكلاً أو آخر من الحاضر رغم التغييرات الجذرية فى الديكور التكنولوجى.

هل سيضاف مشروعنا الجديد للتقدم إلى القائمة الطويلة من الطوباويات وهل سيدرسه فلاسفة المستقبل كما نتساءل نحن اليوم عن أسباب فشل المشروع الإشتراكى؟

نغلّب التفاؤل على التشاؤم لأننا نجرب في كل لحظة فى حياتنا الشخصية والجماعية قوة هذه القوة المجهولة التى تدفعنا لأن نلد للموت ونبنى للخراب لانكل أن نمل ولانتوقف عند كارثة مهما عظمت.

نقرر ونحن واعون كل الوعى بخطورة الواقع وتعقيده، أن نحدد لمجتمعنا هذه الأهداف لأنها أحسن درع ضد العنف وأضمن وسائل العيش الكريم لشعبنا.

هل سنلغى التاريخ كلياً إن نحن حققنا تقدمنا هذا أى هل سيتوقف مسلسل الأزمات؟ طبعاً لا، لكن حركة التاريخ على الأقل الحدثى ستتباطأ بشكل هام، وقد تأتى الأزمات المحركة من خارج المجموعة

المتقدمة.

إنه من الصعب جداً أن نتصور توسعاً وإنتشاراً متناسقاً ومتزامناً لحقوق الإنسان عبر العالم مطفئاً حرائق العنف الواحدة تلو الأخرى ليعم هدوء ما بعد العاصفة على سائر أرجاء المعمورة.

إنه حقاً حلم جميل لكنه مجرد حلم، فقد تنتشر حقوق الإنسان في أماكن غير متوقعة لتنحسر من قلاعها العتيدة، وقد تتلاقى الجزر لتكون أرخبيلات تقدم ورخاء وأمن وسلام ليتجدد على حدودها التاريخ إلخ...

الثابت أن أي مجموعة بشرية تطمح اليوم لتطويق العنف داخلها وعلى حدودها مُطالبة بإعتماد شكل أو آخر للتقدم يكون منطلقه حقوق الإنسان.

الثابت أيضاً أنه بقدر مايُطبق هذا البرنامج بقدر ماتخف حدة الصراعات بداخلها بقدر ماتستطيع تطويق أزماتها بأبخس الأثمان، بقدر ماتضمن لنفسها أطول فترة من الإستقرار والتماسك والقوة، بقدر ماتتمكن من الصمود أمام العواصف والزاوابع التى تتهدها من المناطق غير المتقدمة.

الثابت أخيراً أنه بقدر ماتسعى إلى إعانة المجموعات البشرية الأخرى على الوصول إلى هذا التقدم، بقدر ماتثبت إنسانيتها وبعد نظرها، بقدر ماتوسع دائرة سالمها وإستقرارها وإطالة عمره.

يتجدد التاريخ إجبارياً هنا وهناك ولايبقى على الإنسانية إلا أن تكرر نفسها وأن تستلهم كل مرة من قوة الحياة مايعينها على النهوض بعد كل كبوة.

انتهت إذن فى هذا العصر الصور الساذجة والأحلام الصبيانية حول واحة اسمها التقدم نصل إليها "حتمياً" بعد طول عبور صحراء قاحلة ونستقر في رحابه إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً.

انتهت الآليات الإقتصادية، السياسية، الثقافية "الموضوعية" التى ترفقع بصفة تدريجية قدرتنا وأخلاقنا، وتدفعنا حتى بالرغم من أنفنا إلى العالم المثالى. لا يبقى أمامنا لمواجهة مستقبل منعش ومخيف إلا الإعتماد على قوانا الذاتية.

حقاً فقدنا دعة الوهم لكننا ربحنا حرية لا تُقدر بثمن ولها أيضاً مرادف هو...

المسؤولية

شهد الكوكب بظهور الإنسان، ولادة جنس جديد من الأحياء : فصيل الفكريات، والفكريات كالثدييات أو كالنباتات، جنس يخضع لقانون الحياة والولادة والبلوغ والتوالد والكهولة فالشيخوخة فالموت.

نخلق الأفكار وتخلقنا، نصورها وتصورنا، نشكلها وتشكلنا، نقولب تصرفاتنا ومواقفنا لتتلاءم أو لتتناقض معها، لتتعامل معها دوماً كمعطى مكون من مكونات رحلتنا علي هذه الأرض.

هى ضرورة، وضرورة ترسم لنا حدوداً قلما نستطيع تخطيها. نحن دوماً فى إطار سجال وحوار لا ينقطع مع هذه المخلوقات الخالقة التى توجه حياتنا وتتحكم فيها تحكم القوى الفيزيائية.

تنشأ الأفكار، تشب عن الطوق، تبحث عن لذة السلطة وسلطة اللذة، تلتهم ما حولها من أفكار بشراهة نار الحرائق.

ينطفئ لهيب البعض منها رويداً رويداً، تخمد جذوة أغلبها، تتخشب، تتحجر وتتجمد، تصبح طقوساً، تدخل متحف المكتبات أو تسقط فى سلة مهملات التاريخ.

دخلت أفواج من الشباب فى الستينيات السجون باسم أفكار فى طور النشوء، وكانوا لا يعلمون أنهم فئران التجربة، تجربة أفكار تبحث عن السيطرة ولما اتضح أن التجربة فاشلة لأن الأفكار لم تكن بالقوة التى خالتها في نفسها لم يجد البعض عزاء إلا فى أفكار أخرى تركبهم ويركبونها لأننا لانحيا إلا بالأفكار.

نستعمل الأفكار وتستعملنا. نتغذى بها وتتغذى بنا. نسيطر بها وتسيطر بنا. تأتيك زرافات ووحداناً من دنيا الإقتصاد والسياسة والدين والعلم والفلسفة لتوجهك وتوجهها.

لابد من قواعد للتعامل معها مثلما لابد من قواعد للتعامل مع شتى أجناس الأحياء الأخرى. أول قاعدة:

تسلح بأقصى ما يمكن من الشك والحذر فليس أخطر من أن تسقط فريسة أفكار لا تطمح إلا لتحقيق مصالحها هى على حسابك، تظن نفسك سيدها وأنت عبدها، ومصالح الأفكار مصالح من ربطوا أنفسهم بها ليحققوا أقصى قدر ممكن من السلطة فى إمارة العلوم أو امبراطورية الدين، أو مملكة السياسة أو اقطاعيات الأدب والشعر.

طبق هذه المنهجية على كل أيدولوجيا ولا تستثنى.

ليكن السؤال المبهم الحاضر الغائب داخل السؤال العام عندك: ما معنى بروز هذه الأفكار فى هذه المرحلة، وماهى آثارها، أى إلى أين يمكن أن تقودنا إن نحن تابعنا إلى آخر مدى تصوراتها القصوى.

ها نحن مُهاجمون اليوم فى عقر دارنا بأفكار جديدة تواكب التغييرات التكنولوجية والسياسية والإقتصادية الهائلة التى تصنع يوماً بعد يوم ملامح عالم مغاير.

إنتبه إلى أهميتها وخطورتها لأن مسرحها كل العالم وموضوعها كل الإنسانية يسمونها حقوق الإنسان دون إضافة تعريف.

ويحق من البداية أن نرفع درجة الحذر. أهى فلسفة؟ قانون؟ أيدولوجيا؟ دين لائيكى؟

تتسارع الإسئلة المتفرعة من السؤال داخل السؤال.

من وراءها؟ ما المقصود من بثها؟ أى مصالح تخفى؟ ماهى كواليسها؟ إنطلاقاً من القاعدة أن خاصية كل أفكار أن تستعملنا، لابد من تقليب البضاعة الجديدة لإكتشاف أكبر ما يمكن من المعطيات حول هذه الوظيفة القارة، الملازمة... الطبيعية.

من الإستعمالات الواضحة التى لا تستدعى تحليلاً مطولاً تجارة التجار.

تاجروا بالدين، بكل دين، تاجروا بالوطنية فى كل وطن، تاجروا بالإشتراكية والعدالة...

يتاجرون اليوم بحقوق الإنسان، لا غرابة فى هذا لأن التجارة أبسط

إستعمالات الأفكار.

نمر بسرعة. يشكل التجار إزعاجاً ولا يشكلون خطراً.

هم الذباب الذى يتحلق حول قطعة الحلوى لينالوا نصيبهم من سكر يلوثونه لكن سكر الدين والوطن أكبر من شراهتهم.

هناك اتسعمال ثان أكثر جدية.

تُستعمل شعارات حقوق الإنسان كغطاء أيدولوجى لممارسة السلطة والتسلط، وهذا أيضاً استعمال كلاسيكى وقديم قدم أيدولوجيات الخلاص ولا جديد تحت الشمس والسيناريو مُبتذل معروف.

يحارب تسلط السلطة بأيدولوجيا ما تدعو إلى التحرر منها.

تفتك السلطة بالسلاح الأيدولوجى الذى حوربت به.

تستظل برايته لفرض شرعية مهددة دوماً تخادع به إلى مدى.

تتسع الفجوة بين الكلام والممارسة لأن من طبيعة السلطة أن تكون سلطة.

تبهت آنذاك الشعارات، تفقد كل فعاليتها، تكف الحيلة على الإنطلاء، يتضح مفعول قانون: بإمكانك أن تخدع إنساناً لكنك لا تستطيع أن تخدع طوال الوقت كل الناس. تبدأ آنذاك شيخوخة الأفكار.

تئن مفاصلها تُصاب بتصلب الشرايين، ربما بالسكتة الدماغية أو بتوقف القلب. تتولد من رحمها أو من رحم أفكار أخرى مايمكّن من مواصلة معركة ضارية بين مختلف أنواع الشهوات والسلطات.

أخيراً المستوى الثالث والأهم لسلطة الأفكار الغازية.

تستعمل ثقافات ونظم حضارية وشعوب بأكلملها الأفكار لتسود شعوباً وأمماً أخرى والسيطرة عليها.

غزونا العالم بإسم الإسلام، وكانت الكاثوليكية سلاحاً آخر فى يد الأسبان وهم يغزون هنود أمريكا الجنوبية وكانت اللغة الروسية فى فوهة بنادق الماركسية اللينينية.

ترجم: وراء الأفكار الكبرى المهيكلة فى عقائد غازية سلطة هائلة بصدد التكوين تريد اخضاع ثقافات وحضارات بأكملها لمصالحها هى.

الغازى بداهة هذه المرة هو الغرب.

فهل فكر حقوق الإنسان سلاحه الفكرى مثلما كان الإسلام سلاح العرب والشيوعية سلاح الروس؟

عن Francis Fukuyama هذه الرؤية التى تفضح الإستعمال الأخطر وخلاصتها ما يلى[1]:

"لم تعد هناك على الساحة العالمية إلا أيدولوجيا واحدة هى الديمقراطية الليبرالية وهى اليوم القوة الأيدولوجية الأولى بل والوحيدة التى تستطيع تحقيق رغبة الإنسان فى الحرية والمساواة والإعتراف المتبادل ورغبة الشعوب فى التقدم والرخاء الإقتصادى.

لا وجود حالياً لبديل لهذه الأيدولوجيا المنذرة بنهاية التاريخ اللهم إلا بعض الأشكال الفاشلة مسبقاً لهذا النظام الإستبدادى أو ذاك.

صحيح أن هناك بعض التناقضات الداخلية للديمقراطية الليبرالية كالشد والجذب بين الحرية والمساواة مما يجعلها عرضة لهجمات اليسار لكنها إجمالاً أحسن حل ممكن لمشاكل الإنسانية".

لاحظ ترتبات هذا المنطق.

أن الليبرالية الإقتصادية بالدكتاتورية كالديمقراطية بدون إقتصاد السوق تجزئة لوحدة لا تتجزأ أى لمنظومة فكرية متناسقة تؤخذ كلها أو تترك كلها.

أن حقوق الإنسان جزء من هذه المنظومة الفكرية لا من غيرها والأخذ بالجزء يعنى الأخذ بالكل أى بالديمقراطية الليبرالية منهجاً للخلاص بنموذجيها السياسى والإقتصادى.

المقول واللا مقول فى رؤية فوكوياما "هذه بضاعتنا وهى أجود ما فى السوق فانفقوا مما رزقناكم".

إذا أعتبرنا أن الأفكار أسلحة والأسلحة أفكاراً وإذا أدمجنا الأفكار فى إطار خطط كبرى هى نفسها أفكار تطوع الأفكار فإنه بوسعنا إلقاء ضوء جديد على الظروف التى حفت بولادة فكر حقوق الإنسان.

لنتسلح هنا بأقصى قدر ممكن من الحذر والشك ولنسمها تجاوزاً

(1) Francis Fukuyama: The End of History and the Last Man. The Free Press

"المؤامرة الليبرالية".

يكون اللا مقول كالآتى:

حيث أنه لابد من مواجهة خطر البعبع الشيوعى فى أعقاب هذه الحرب العالمية الثانية التى تنذر نتائجها بمواجهة ثالثة لكن بأسلحة متصاعدة القدرة على الدمار الشامل وحيث أنه من طبيعة الأشياء أن تُواجه القنابل بالقنابل والجاسوسية بالجاسوسية والسياسة بالسياسة فإن الأيدولوجيا لا تُحارب إلا بالأيدولوجيا.

تُحارب إذن أيدولوجيا المساواة بأيدولوجيا الحرية.

تأتى مرحلة يجلس فيها المتنافسون قسراً لتدبيج إتفاق لتقاسم غنيمة العالم ويتفرع هذا الإتفاق إلى وثيقة فوثائق لا عد لها ولا حصر تحاول كل الإطراف إستدراجها وإستخدامها لمصالحها.

تقنّع الليبرالية إرادة السيطرة بمختلف جوانبها السياسية والعسكرية والإقتصادية وراء مفاهيم وقيم تستطيع أن تجعل منها محور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أى المدخل إلى دستور الحضارة الرابعة حضارة العالم المفكك، الموحد الذى تتصارع للتحكم فيه قوى جبارة إذ المطمح الغنيمة اليوم سوق الكوكب كله ولم يعد هذه القطعة المحددة من الأرض أو تلك. تسمح موازين القوى آنذاك الليبرالية المنتصرة على الفاشية أن تفرض على الحليف الغريم أقصى قدر ممكن من مبادئ مصالحها ومصالح مبادئها فى تدبيج الوثيقة العالمية.

يظهر الإعلان تشريعاً للمبادئ الليبرالية لكن هذه المرة على صعيد العالم بأسره وبموافقة ومباركة ما يُسمى بالمجتمع الدولى.

طبعاً هناك قيم مشتركة كالحق فى الحياة والحرية والعدل، يمكن للكل الإجماع حولها، لكن أغلب مواد الإعلان تنضح بالقيم الليبرالية الصرفة بل قل هى زبدة هذه القيم كحق الملكية وحق التنقل وحق الرأى وحق تكوين الجمعيات وحق محاسبة الحكام وفق طقوس الديمقراطية الغربية.

تتضح الحدود وتسقط الأقنعة عندما ترفض هذه الليبرالية المهلوسة بالحرية حق الحرية للشعوب المقهورة والواقعة تحت سيطرة إستعمارها.

يخرج الإعلان دون أدنى إشارة واضحة وشجاعة لحرية مئات

الملايين... تستطيع أيدولوجيا المساواة وكانت آنذاك فى أوج قوتها العسكرية أن تفرض على الليبرالية المنتصرة الإقرار لها بخمسة فصول من ثلاثين لتسريب قيم مصالحها ومصالح قيمها تتحدث عن حق الإنسان فى الضمان الإجتماعى والعمل والراحة ومستوى العيش اللائق والتعلم، إلا أنها تعجز عن فرض حق الشعوب فى الإستقلال والمساواة، ولا يبقى على الشعوب المقهورة إلا أن تقدم التضحيات الجسام لتفرض على أنظمة الحرية حقها فى الحرية.

تنهار الأنظمة الدكتاتورية للكتلة الشرقية لجهلها بعمق حاجة الإنسان إلى الحرية إلى الملكية، إلى الرأى المخالف، إلى التجمع فى صلب هذا التنظم أو ذاك ذكرى باهتة للحياة القبلية، ولعدم فهمها لأهمية الحرب الرمزية السلمية التى تشكلها مهرجانات الإنتخاب كبديل للحرب الحقيقية ومتنفس للصراعات الدائمة.

كانت مجرد بيروقراطية إرهابية تتغطى بلحاف أحلى الكلمات: الإشتراكية.

وكان لحرب الإستنزاف الفكرية التى شنتها عليها الليبرالية بإسم حقوق الإنسان دور فى نهايتها لا يقل أهمية عن دبيب سرطان الإستقالة الجماعية وتعطل دواليب الإقتصاد والمعارك فى هذا العصر لا تُقاد فقط بالصواريخ وإنما باللعب على سعر العملات، والحملات الإعلامية.

ها هى الليبرالية تتنعم اليوم بإنتصارها، أى بانتصار أسلحتها ومنها الفكرية.

المقول إذن: افتحوا أدمغتكم لقيمنا وافتحوا أسواقكم لسلعنا أو إن شئتم أفتحوا ادمغتكم لسلعنا وأسواقكم لقيمنا لأننا الأفضل.

آمنت الشيوعية أيضاً إيماناً دينياً بالقوانين العمياء للجدلية المادية واقتنعت بحتمية انتصار دكتاتورية البروليتاريا وحتمية إنتصار الإشتراكية على رأس المال وإنتهاء ما قبل التاريخ بانتصارها هى، ومع هذا انهارت لعمق ولو مؤقتاً جهلها وتنكرها لحاجيات أساسية مكونة.

ماهو مصير أيدولوجيا تؤمن بسيادة المادة وقوانين السوق العمياء، وانتهاء التاريخ بانتصارها هى؟

أسيظهر التاريخ رفقاً خاصاً بالليبرالية، أم هل سيسفهها كما سفه قبلها كل الأيدولوجيات المبشرة بنهاية التاريخ؟

جاءت الشيوعية مبشرة بالمساواة فخلقت القولاج والنومنكلاتورا، فما هى الترتبات السلبية على الأمد الطويل لليبرالية.

ظن الكومودور برى يوم أجبر اليابان على الإنفتاح أنه يفتح السوق اليابانية لأمريكا ولم يكن يعلم أنه بصدد فتح السوق الأمريكية لليابان والقاعدة فى التاريخ المفاجأة، فما هي المفاجأة التى يعدها التاريخ لغرور الليبرالية الات تقع فى تناقض رهيب عندما تطالب بالديمقراطية للشرق لأن فى ذلك مصلحتها وترفضها للجنوب لأن ذلك ضد مصلحتها.

ألا تتعارض اليوم مع حرية شعوب أُدمجت بالقوة (الإقتصادية) فى سوق عالمية لاتتحكم فى قوانينها؟

ألا تتعارض أيدولوجيا الحرية مع الحرية الأساسية لمئات الملايين من الناس أى لحقهم فى العمل والصحة والسكن؟

هى حقاً تنتج الخبرات لكنها تنتج أيضاً اللا مساواة والإفقار ففى البرازيل وحدها اليوم عشرون مليون طفل مشرد ومن المشكوك فيه جداً أن تضع سياسة البنك والصندوق الدوليين حداً لقتلهم وإغتصابهم وتشردهم.

تتضح المفارقة وخطورة الحلقة المفرغة التى تتخبط فيها أساساً بلدان الجنوب أى ثلاثة أرباع البشرية.

بعد فشل أيدولوجيا المساواة وانتصار أيدولوجيا الحرية والإدماج المتصاعد لكل بلدان العالم فى كماشة السوق الليبرالية، هاهى ثروة الأثرياء تزداد بينما يتعمق فقر الفقراء.

أمن المعقول أن تشرع نظرية الحرية وحقوق الإنسان لحالة تنتهك الحقوق الأساسية أى الحقوق الإقتصادية والإجتماعية للأغلبية الساحقة من البشرية.

لا غرابة أن تتصاعد حدة المواجهة بين شعوب أنهكها الجرى وراء اللقمة وحكومات محلية لا حول لها ولا قوة أمام آليات جبارة تضطرها لإنتهاك الحقوق والحريات السياسية لضرورة ضمان "الأمن" و

"الإستقرار". يتضح التناقض الجذرى فى موقف الليبرالية عندما تنادى باحترام الحريات الفردية والسياسية ولا توفر شروطها المادية أو عندما تفرض مصالحها بقوة الحديد والنار.

إن أكبر كارثة لحقت بمشروع حقوق الإنسان فى خطواته الأولى هى حرب الخليج بما أدت إليه من ترادف المفاهيم النبيلة مع غطرسة القوة، والمكيالين والإنتقائية ومن ثم صعوبة تخليصها من القرصنة الفكرية والسياسية التى كادت أن تقتلها وهى في المهد.

السؤال: أترانا نفتح البيت لأفكار نعتقدها قيماً أخلاقية مجردة ونظاماً سياسياً عادلاً لنكتشف أن الحقوق والحريات المزعومة لم تكن إلا مدخلاً لإدماجنا فى سوق عالمية تتحكم فيها قوى إقتصادية ومصرفية لم تعد لأى دولة مهما عظمت أدنى سلطة عليها؟

كم تبدو حقوقنا وحرياتنا فتات مائدة لسنا المدعوين الحقيقيين إليها كم يبدو ثمن هذا الفتات باهظاً فاتورته كما يخشى الكثيرون هويتنا وشخصيتنا وإستقلالنا.

استعمالات ثلاثة متصاعدة الخطورة والتعقيد قد تجعل من فكر حقوق الإنسان على نبله وضرورته وشرعيته خديعة كبرى تسقط ضحيتها الشعوب والنُخب.

الهدف والخيار

بداية الوعى بداية الوقاية والقاعدة الثانية أننا نستطيع استعمال من يستعملنا.

نغلق مؤقتاً ملف استعمال الأفكار الجديدة لنا لنفتح ملف استعمالنا نحن للأفكار الجديدة.

نحن شئنا أم أبينا فى قلب العاصفة، فالسوق العالمية حقيقة تتهيكل يوماً بعد يوم والأيدولوجيا الليبرالية فى أوج سيطرتها ومجلس الأمن الآخذ فى التوسع إلى القوى العظمى الحقيقية أى القوى الإقتصادية، هو نواة حكومة الأغنياء التى لا مرد لحكمها وشعوب الجنوب تدخل الواحد بعد الآخر تحت مراقبة كبرى المؤسسات المالية العالمية وفقرها وتبعيتها بصدد التعمق يوماً بعد يوم.

مجدداً السؤال: هل يمكن أن يجد الجنوب فى سلاح استعمله أساساً الغرب للسيطرة على الشرق، أداة للدفاع عن نفسه؟

لن تكون هذه أول مرة تخترع فيها قبيلة ما سلاحاً لتفتكة منها قبيلة أخرى لتحاربها به فى بعض الأحيان وتنتصر به عليها.

يكون هذا هدفنا إذا لا خيار لنا.

أنت لا تحارب إلا بأسلحة العصر وإلا ذهبت جهودك سدى.

لنتعامل مع فكر حقوق الإنسان كأداة نستعملها نحن، نفوضها نحن، ونتابع بها أهدافنا نحن، ونقاوم بها نحن كل تبعية واستغلال.

تخضع عملية الاستعمال والتفويض إلى حقوق وقواعد.

لابد من احترام النصوص روحاً وحرفاً وإلا كان استعمالنا لها من قبل استعمال شتى أصناف مقاولى حقوق الإنسان.

لابد أيضاً من اختيار مراتب ومستويات الإستعمال أى لابد من تحديد الوظائف التى نريد أن يضطلع بها هذا الفكر.

نبدأ بالإستحواذ على النصوص نفسها حتى لانبقى نتعامل معها دوماً وكأنها سلاح ذو حدين وذلك بإدماجها فى تراثنا النضالى بدون عقدة.

لنجرب أبسط تقنيات الدمج والإستيلاء.

– ألم يساهم عربى اسمه شارل مالك فى صياغة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان؟

– لكنه كان محسوباً على الغرب بل ودافع عن قيمه الليبرالية بأكثر ضراوة من الغربيين أنفسهم، هو لا يمثل إذن صوتنا وقيمنا الحضارية[1].

– طيب لكن ماذا تقولون فى جملة المواثيق والمعاهدات والإعلانات الأخرى التى تشكل كتاب القانون الدولى. ألم تشارك فى صياغتها كل بلدان الجنوب بدون إستثناء؟ أليست حلاً وفاقياً على الصعيد العالمى؟

– لكنها قوانين استعمارية وتُطبق وفق سياسة المكيالين؟

– هى على العكس قوانين مناهضة للإستعمار ورفضها بتعلة سياسة

---

(1) Jhon Humphry: Ma Grande Aventure: Edition crevin - quebec 1989.

المكيالين كرفض قوانين المرور لأن الشرطى المكلف بالسهر عليها يعاقب هذا ويحابى ذاك فى حالة العبور إبان الضوء الأحمر.

يطول مثل هذا النقاش ويتشعب ولا فائدة من ورائه.

نكف إذن عن المحاباة والتطمين ونعمل المبضع فى الورم غير عابئين بما يحدثه من ألم بما أننا نعلم أن وراء الألم المرحلى شفاء دائم.

يكون التخلص والإدماج كالتالى:

من حق الثقافة الغربية وهى من كبرى ثقافات العالم أن تساهم فى بلورة الرؤية الجديدة وأن تطمح لطبعها بما أمكن من طابعها الخاص وهو طموح ثقافتنا وكل ثقافة خصوصية. أن مساهمة هذه الثقافة فى بلورة فكر حقوق الإنسان لهو أكبر خدمة قدمتها الخصوصية الغربية للعالم ورفض حقوق الإنسان بتعلة هذه المساهمة موقف لا منطقى لأنه ينطلق من أسوأ ما فى الغرب ليرفض أحسن ما فيه.

أخذ الغربيون منا الصفر والأرقام وسلسلة من الأشياء الأخرى التى حبّر فى خصوصها كتّابنا ومؤرخونا كتباً عديدة يجب أن تُسجل وتُحفظ في المكتبات تحت عنون (ظاهرة عقدة النقص العربية ابان القرن العشرين) أخذوا منا أحسن ما عندنا آنذاك دون حرج ولا حياء. نغرف نحن من فكرهم بنفس العقلية بل قل بنفس الصفاقة ولا إمتنان ولا عقدة ذنب.

أن أخذ أحسن ما جاد به الفكر الإنسانى فى الغرب حق من حقوقنا وليس منّة أو مزية.

الأنسولين فكر غربى ومع هذا من يفكر فى رفضه. نقبل بفكر حقوق الإنسان وندمجه فى تراثنا كما نقبل الأنسولين ولو كان غربى المصدر والمنبع، فالحضارة البشرية سلسلة مترابطة الحلقات من التجارب الخصوصية التى تتداخل وتتشابك وتؤثر على بعضها البعض، ومحاولة فصل هذه الحلقات فى أى عصر وخاصة فى عصرنا هذا محكوم عليها مسبقاً.

تُرفع إذن الحصون النفسية لتدخل هذه الأفكار بأمان إلى عقر دارنا الثقافية والقيمية والأخلاقية، لتلقّح، لتخصّب، لتجدد التفاعل مع تجاربنا

التاريخية فى ميدان تحرير الإنسان وما أكثرها خاصة وأن تاريخنا ما زال متواصلاً والمستقبل أ طول آلاف المرات من الماضى.

والآن ماذا سنفعل بهذه الأنسولين الثقافية وأى أمراض سنعالج؟

أول وأهم استعمال أن تكون سلاحنا لإرساء الديمقراطية داخل الحدود الضيقة التى تقسم عالمنا إلى دويلات وأوطان وهى لا تكون إلا باسم قيم وممارسات وآليات تبقى للتحسين لا للإفراغ.

لننتبه إلى أن هذه الضرورة لا تنبع من خيار أيدولوجى أو موقف أخلاقى وإنما من قبيل انقاذ المريض وهو فى حالة استعجالية. يقول طوفلر: أن الديمقراطية ليست ضرورة أخلاقية وإنما ضرورة تقنية [1].

علمنا التاريخ أن قيادة الرجل الواحد والحزب الواحد والأيدولوجيا الواحدة من أهم وأنجع تقنيات تصريف أمور الحرب لكنها بلا جدوى فى حالة تصريف أمور السلام خاصة داخل مجتمع متسارع التعقيد.

يتضح أن أموراً هامة كالإنضباط والحماس والإرادية وتوحيد الصفوف التى تواكب ولادة النظام الإستبدادى نار موقدة مالها أن تخمد بنفس السرعة التى التهبت بها.

يبدأ آنذاك الشعب فى دفع الفاتورة. يستحوذ الأقارب والمقربون على دواليب السلطة.

تترعرع الردائقراطية فى كل مستويات الدولة لأنها تعلم من أين تؤكل كتف السلطان، شعارها الولاء قبل الكفاءة.

تُزاح القوى الفاعلة، تنعدم اليات تصحيح أخذ القرار، تتراكم الأخطاء.

تبرز المقاومة ومقاومة المقاومة وعندما يتجاوز التحجر حداً ينطلق التمرد من قمقم إحكام الغطاء على فوهته عبثاً.

قدر كل نظام استبدادى إضاعة وقت الناس ووقت الشعب لأن هناك طرقاً أقصر للفعالية.

ترسم الديمقراطية شروط الفعالية هذه من تحرير المبادرة الفردية

---

(1) Alvin Toeffler: Le choc du Futur Ed. Denoel. Paris

والجماعية ووضع آليات رصد الأخطاء واليات تصحيحها، وآليات تفادى الإستقالة الجماعية والإنفجار الدورى للشعب المقهور.

تمكن هذه الفعالية الشعوب الديمقراطية من احتلال سوق الإقتصاد وسوق الثقافة وسوق العلم، ويبقى الشعب المقهور كالبغل المشدود إلى قيد يدور فى نفس الحلقة المفرغة إلى أن تخور قواه.

إحلال الديمقراطية إذن باسم القيم والمفاهيم الجديدة هو هدفنا إذا أردنا إعادة الفعالية إلى دواليب مجتمع فتى- قديم نخرت فيها سوسة الإستقالة والتبعية والرداءة.

بعد عودة الروح إلى آليات محتضرة تكون الإنطلاقة فى كل المستويات لأننا نكون قد وضعنا القاطرة على سكة العصر.

الإستعمال الثانى لأفكار يتضح أنها سلاح رهيب تحديث الهوية.

يتسم عالمنا بظاهرتين متناقضتين.

هو يتوجه إلى مزيد من التفكك والإنفجار والتفرقع والتباين والتمايز بحكم عوامل معقدة ليس درسها موضوعنا...

هو يعرف فى آن واحد حركة مضادة لا تقل أهمية وديناميكية قوامها الإندماج المتزايد والتوحد المتصاعد.

الحركة الأولى ردة فعل تجذف ضد التيار.

تواكب الحركة الثانية تقارب الطبقات الجيولوجية الحاملة لقارة الإقتصاد وقارة السياسة وقارة الإعلام.

تترجم الأيدولوجيات الخصوصية المغرقة فى الخصوصية للتيار الأول وتحاول أفكار حقوق الإنسان بناء هوية جديدة لا تنقض الهوية الأصلية وإنما تطورها وتفتح آفاقها وتوسّع مسؤوليتها إلى العالم بأسره.

قدرنا هنا أيضا إن أبتغينا الفعالية والعيش فى عالم مسالم أن ننخرط فى هذا التيار وطريقنا الملكى إلى هوية متجذرة متجددة مرة أخرى أفكار حقوق الإنسان.

لا يعى البعض منا بعمق التناقض الذى يقعون فيه عندما يرفضون إدماج القيم الجديدة بتعلة الوفاء للهوية أى لقيم الأجداد وعاداتهم. هم ينسون أو يتناسون أن أخطر قرار اتخذه الأجداد كان ترجمة كل ما

استطاعوا الحصول عليه من كتب الهنود والفرس والأغريق، وإدماج ما أمكن من علومهم وتقنياتهم وذلك بصفة واعية مبرمجة ومتواصلة لكن فى إطار علوية وسؤدد لغة الضاد.

لقائل أن يقول أنهم فعلوا ذلك من موقع القوة، ونحن ندمج من موقع الضعف والتبعية والرد مقولة "رب عذر أقبح من ذنب".

ادمج الأجداد لوعيهم بأن فى هذا مزيداً من القوة وأحرى بنا نحن أن ندمج بأسرع وأقوى وعلى نطاق أوسع منهم حتى نردم هوة بصدد الإتساع.

ذلك ما فهمه اليابانيون الذين ادمجوا كل ما استطاعوا دمجه فى إطار التمسك بالآلية الأولى للحفاظ على الهوية أى لغتهم وذلك هو الدرس الذى يجب أن نتعلمه منهم ومن الأجداد.

يأتى الإستعمال الثالث والأخير ترتباً منطقياً ونتيجة حتمية للإستعمالين السابقين.

كيف نستطيع مواجهة القوى العمياء للسوق خارج الحدود؟

يُصاب كل عاقل بالإحباط عندما يعى بالسلطة الهائلة لقوى الهيمنة والإستبداد السياسى والإقتصادى.

تبدو كل محاولة للوقوف فى وجه قوى بمثل هذه الضخامة عملاً دونكيشوتياً يقابله الطرف المقابل تارة بالإزدراء وفى بعض الأحيان بضربات مروحة ضد بعوض مزعج أقصى خطره لسعة مؤلمة...

العملية يائسة إذا ووجهت هذه القوى فرادى، لكن تصور لحظة حظوظ المنازلة والأنصار يملأون الدنيا، تجدهم فى عقر دار الخصم نفسه، أليس هذا أيضاً الوجه الآخر الباسم لوضع مغرق فى السواد؟

إن أهم ظاهرة اليوم هى بروز الوعى بالإنتماء إلى فضاء واحد اسمه الأرض. يتوسع شعور المسؤولية عند البعض إلى كل سكان الكوكب من نبات وحيوان وجماد، ويضيق عند البعض إلى حدود العائلة والذات، والقانون أنه بقدر ما يتعمق وينتشر الوعى الأول وينحسر الثانى بقدر ما يمكن أ ن نأمل حلولاً لعالم وحدّته التكنولوجيا وجزأته الأيدولوجيا.

تنتشر اليوم قوى التحرر فى شكل آلاف مؤلفة من الجمعيات المدنية

فى كل مكان من الأرض وخاصة داخل الغرب تسندها حركة فكرية إعلامية ثقافية واحدة تسهل عملها تكنولوجيا متطورة تجعل العالم حاضراً لنفسه واعياً بها طول الوقت.

لأول مرة فى التاريخ، تقفز هذه الشبكات الجديدة من فوق الحدود والإنتماءات الضيقة لتبنى حركات سياسية لم تُعهد من قبل "حزب" الصحافة العالمى و "حزب" الأمهات العالمى، و "حزب" مناضلى حقوق الإنسان العالمى، و "حزب" المحامين والقضاة والمصدرين والشباب.. والمحيط إلخ...

كل هذه الشبكات بصدد التكوين وهى ستتداخل وتتعاون وتفرز وعياً جديداً بإنتماء إلى عالم واحد لم يعد قابلاً للتجزئة.

القاسم المشترك بين كل هذه القوى المواجهة للدكتاتورية على أى صعيد محملى أو الإستغلال على الصعيد العالمى هو خطاب حقوق الإنسان وما أنتجه من إعلانات ومواثيق ومعاهدات.

هذا لا يعنى أن الشبكة هى التى ستواجه بدل الشعوب الإستبداد والتبعية ولكن أنها حليفتها فى كل معاركها ضدهما وأننا من موقعنا حلفاء كل أجزاء هذه الشبكة ضد هذين البعبعين.

ها قد أصبحت المعركة ضد آليات السوق العمياء أكثر توازناً مع العلم أنه لم يعد فى مقدور أحد منا أن يعهد إلى الحيلة الطفولية القديمة أى تغليف الإيمان بحتمية إنتصار الحق على الباطل فى إطار هذا التصور الأيدولوجى أو ذاك، فإنتصار قيم مصالحنا ومصالح قيمنا كأفراد وشعوب تخضع للإستبداد والتبعية، أمر متروك لقوانا الذاتية وقدرتنا على مواجهة التحديات. تحضرنا هنا ضرورة التنبيه إلى أن مناضل حقوق الإنسان ليس مبشراً بحقيقة مكتملة أزلية لابد لها أن تنتصر عاجلاً أو آجلاً. هو قبل ضمنياً عندما اعترف للآخر بحق الخلاف أى بحق رفض آرائه بنسبية وتاريخية حقوق الإنسان، هو قبل أيضاً أن يفهم مخاوف وإحترازات وشكوك وبدائل هذا أو ذاك. لكن هذا الوعى المؤلم ليس عامل ضعف وإنما عامل قوة إذ يزيدنا مرونة، أى قدرة على تحمل المصاعب وتواضعاً، أى قدرة على المراجعة الدائمة لوسائلنا فى خدمة تحقيق ثوابتنا.

المعركة محتدة مشتدة منذ بداية التاريخ ومن السذاجة تصور نهايتها، وكم من حالم حلم عبثاً بنقطة نهاية تختم بصفة سعيدة فيلماً درامياً.

دورنا إذن اليوم أن نجدد خطابنا ومشاريعنا وأن نشحذ عزائمنا وآمالنا وأن نواصل معركة تحرير الإنسان... أما النتائج فتلك مسؤولية الأقدار.

ها قد اتضحت الخطوط العريضة للإستعمال الممكن لفكر حقوق الإنسان لنا ولإستعمالنا نحن لفكر حقوق الإنسان وها هي المعادلة والموازنة بين أيدينا. نأخذ أم نترك؟

إهداء وإمتنان

يبعث الكاتب بكتابه إلى القارئ كما يبعث إنسان رسالة غير مضمونة الوصول إلى مراسل مجهول وفى خشوع صمت القراءة وسرها المهيب تحدث المعجزة أى تلاقى الفكرين وتجاوبهما، أو يدير مجهولان ظهريهما لبعضهما البعض ويواصل كل واحد منهما طريقه، يلتقيان ولا يعلمان أنهما التقيا أويتفارقان وهما لايعلمان أنهما تفرقا.

ومما يجهله القارئ أن الكتاب الذى بين يديه ليس فقط عصارة فكر الكاتب، وإنما هو عمل ساهمت فى ولادته وصنعه وإيصاله إليه أدمغة وأياد خفية، وفى خصوص هذا الكتاب من باب العد لا الحصر:

كانت نادية تصر وهى فى بداية سنتها التاسعة أن أقرأ لها بعضاً من هذا الذى ترانى أجهد نفسى فى كتابته، وكانت تصر أن تسمع منى خطب افتتاح هذا المؤتمر أو ذاك وكانت تفتعل تعليمي فن الإلقاء وتراجعنى فى الجمل الفخمة التى لم تكن تفهم منها شيئاً، وكنا نضحك كثيراً ولما اسود الأفق وتعاظمت الأخطار، إنهارت أعصابها من فرط خوفها على أبيها وهى بين طفولة ومراهقة وعلى فراش وحدة الإنعاش كانت تقول بين ضحك وبكاء: تدافع عن حقوق الأطفال ونسيت حقوقى وأولها حقى عليك. كان أقسى عتاب وأشده ظلماً لأننى لم أر يوماً طفلاً إلا ورأيتها فيه ولم أكتب يوماً كلمة إلا لتسكن وطناً لا يستحى منها ولا تستحى منه.

جاءت أزمة الخليج لتكشف مناطق الظل فى الأفكار والمفاهيم وكانت بعض احترازات مناضلى الرابطة فى محلها وأخرى مجرد أحكام مسبقة ومن ثم تولدت فكرة هذا الكتاب سعياً لإيجاد أرضية فكرية صلبة مشتركة. ونضجت العديد من ارائه فى خضم نقاشات مطولة مع شباب له

الحق فى إبداء احترازه وشكه.

كان للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان هذه المدرسة الفريدة دور كبير فى إنضاج اطروحات هذا الكتاب. إن أهم ما تعلمته فيها عبر النقاش الصعب الجماعى والديمقراطى لبلاغاتها ومواقفها مع زملائى أن الحقيقة فى ميدان القضايا الإنسانية ليست معطىً خارجياً تفرضه دكتاتورية الشخص أو المنطق أو الأيدولوجيا وإنما وفاق جماعى قيمته فى قبول كل طرف له.

جاء الكتاب مطبوعاً بهذه المنهجية: الإلتزام بالثوابت والبحث عن صورة لحقوق الإنسان تكون حقية مشتركة نصنعها معاً ويمكن لكل عائلة من عائلات الوطن قبولها والتفاعل معها إيجابياً.

جلس الشباب فى مخيّمهم الصيفى فى تلك الجزيرة الساحرة يناقشوننى ساعات طويلة فى أهم أطروحات هذا الكتاب وكانوا يجهلون تعاطفى مع مخاوفهم واحترازاتهم وشكوكهم وعدت من اللقاء لأقضى ليالى محمومة فى إعادة صياغة الأفكار وترتيبها وتنظيم الأدلة والحجج والبراهين لأننى لا أكتب إلا لهم.

غامرت رفيقة النضال سهام بن سدرين بطبع هذا الكتاب فى أصعب الظروف، وكان إختلاف الرؤى بيننا مصدر سوء تفاهم كبير اتضح أنه لم يكن إلا اختلافاً فى التعبير عن وطنية واحدة.

كتبت حميدة الشلى هذه المخطوطة بصبر وتفان لا محدود وأصلحتها ما لا يُحصى من المرات وكانت ولا تزال مثالاً لجنود الخفاء المغمورين الذين لا ترى الكتب النور إلا بفضل جهودهم المضنية.

تجنّد الكثير من مناضلى حقوق الإنسان فى تونس والوطن العربى والعالم لإخراجى من السجن لإيمانهم بأنى واحد منهم ادفاع عن القيم التى سخروا حياتهم من أجلها.

إلى كل هؤلاء وإلى أصعب ممتحن القارئ الكريم أهدى هذا العمل مع الشكر والإمتنان.

المحتويات

تقديم بهى الدين حسن ٥
مقدمة ١١
١- السيل ٢١
٢- الإنسان ٢٩
٣- المثل الأعلى ٤٣
٤- العالمية ٥٧
٥- الخصوصية ٧٥
٦- التربية ٩١
٧- السياسة ١٠١
٨- الوطنية ١١٣
٩- التقدم ١٢٥
١٠- المسؤولية ١٣٩
إهداء وإمتنان ١٥٥

إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولاً: سلسلة مناظرات حقوق الإنسان:

١- ضمانات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى (بالعربية والإنجليزية): منال لطفى؛ خضر شقيرات، راجى الصورانى، فاتح عزام، محمد السيد سعيد.

٢- الثقافة السياسية الفلسطينية - الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقى الدجانى، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات.

تحت الطبع:

٣- حقوق الإنسان فى ظل النظم الشمولية - حالة السودان ١٩٨٩- ١٩٩٤

٤- ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى ظل عملية السلام.

ثانياً: كراسات مبادرات فكرية:

١- الطائفية وحقوق الإنسان: فيوليت داغر.

٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع.

٣- الحقوق المدنية والسياسية فى الدساتري العربية، فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية).

٤- حقوق الإنسان فى الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).

٥- حقوق الإنسان "وحق المشاركة" : د . احمد عبدالله .
٦- حقوق الإنسان ، الرؤيا الجديدة : منصف المرزوقى .

ثالثاً : كراسات ابن رشد :

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان
تقديم : محمد السيد سعيد ، تحرير : به« الدين حسن

تحت الطبع :

٢- تجديد فكر التيارات السياسية فى إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان
٣- السلام وحقوق الإنسان .

مطبوعات أخرى :

١- "سواسية" نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية .
٢- رواق عربى دورية بحثية باللغتين العربية والإنجليزية
٣- حقوق الإنسان : إشراف د . محمد السيد سعيد - سلسلة المعارف منشورات دار الغالى - القاهرة
٤- كيف يفكر طلاب الجامعات فى حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التى أعدها الدارسون - تحت اشراف المركز - فى الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث فى مجال حقوق الإنسان)

الدكتور/ منصف المرزوقى

- كاتب ومفكر تونسى معروف وأستاذ الطب بجامعة سوسة.
- الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان.
- عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

الأعمال الفكرية:

- لماذا ستطأ الأقدام العربية أرض المريخ: دار الرأي- تونس ١٩٨٢.
- الطبيب والموت: الدار التونسية للنشر- تونس ١٩٨٢.
- دع وطني يستيقظ: دار المغرب العربي- تونس ١٩٨٨.
- في سجن العقل: دار أقواس- تونس ١٩٩٠.
- حقوق الإنسان.. الرؤية الجديدة: دار أقواس- تونس ١٩٩٤ (الطبعة الأولى)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (الطبعة الثانية).
- الإنسان الحرام: قراءة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان- الدار البيضاء ١٩٩٦.
- الإستقلال الثانى: دار الفارابى للنشر- بيروت ١٩٩٦.

الأعمال الطبية:

- المدخل إلى الطب المندمج: (للطلبة والأطباء).
- الدليل في التثقيف الصحي (للمريض).
- سلسلة التثقيف الصحي (للعموم- ٣٠ كتيباً).
- سلسلة انتصارات الطب (للمرضى- ٨ أعداد).
- انتصارات الطب (للاطفال).

وصدرت للمؤلف العديد من المقالات والأبحاث العلمية المنشورة في المجلات الطبية وحاز على إثرها سنة ١٩٨١ على جائزة المؤتمر الطبى المغاربى وسنة ١٩٨٨ على جائزة المؤتمر الطبى العربى وسنة ١٩٨٩ على الجائزة التقديرية للمعهد الفرنسي للصحة.

L' Arrache corps: cd Alternatives Paris 1979.
- Traduction Espagnole: La exprimentacion en t1 Hombre Jucar. Madrid 1982.
- Araves si vous parliez- ed Licu comme Paris 1989, Prix no (Italic) des droits de li-homme 1988.
- La mort apprivoisee: ed du meridien. Montreal 1990- ieme edition